وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

التقرير السنوي

للعام المالي 1441/1442هـ - 2020م

رؤية VISION 2030

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

حفظه الله

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام المنصرم 2020 أسوأ ركودٍ في العصر الحديث؛ بسبب جائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والذي أثّر على جميع دول العالم.

وقد أثبتت هذه الجائحة – ولله الحمد – متانة وقوة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة الأزمات التي يشهدها العالم حالياً، وأن الحكومة الرشيدة نجحت في إعطاء الأولوية للإجراءات الاحترازية الكفيلة بحماية صحة المواطنين والمقيمين وتوفير الموارد اللازمة لأنظمة الرعاية الصحية، مع تدابير عاجلة لمواجهة الفايروس والتخفيف من آثاره وتداعياته الاقتصادية بتقديم العديد من المبادرات المالية والنقدية والاقتصادية للفئات الأكثر تضرراً، ومراعاة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق في ظل الظروف الحالية وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق انتعاشٍ اقتصادي سريع، حيث أن هذه المبادرات ستساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة بقوته في ظِلّ السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- وحرصهما نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، التي من شأنها تعزيز نمو الاقتصاد الوطني بوتيرةٍ متسارعة لتحقيق تطلعات المملكة نحو اقتصادٍ مزدهر وتنميةٍ مُستدامة وبناء اقتصاد تنافسي متنوع بقيادة كوادر وكفاءات وطنية.

ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة تتظافر جهود القطاعات الحكومية العاملة في المملكة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية وبالشراكة مع القطاع الخاص؛ لتعزيز ممكّنات النمو الاقتصادي وضمان استدامته.

وسعياً لتحقيق التطلعات والأهداف واصلت وزارة الاقتصاد والتخطيط في العام المالي المنصرم عملها ودورها المحوري في تطوير وتقييم ومتابعة السياسات والخطط الاقتصادية المختلفة وتحليل الأثر؛ لتعزيز النمو والتنوع الاقتصادي والمساهمة أيضاً في تطوير وإعداد السياسات والدراسات التفصيلية لسوق العمل بالمملكة؛ من أجل توليد الوظائف وخفض نسبة البطالة، فضلاً عن سبل تحسين ميزان المدفوعات بما يحقق استقرار التدفقات النقدية وزيادة الصادرات وإحلال الواردات وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما بذلت الوزارة جهوداً حثيثة لتطوير واستدامة التنمية القطاعية والمناطقية والبشرية والمجتمعية من خلال العمل على الاستراتيجيات والخطط والدراسات المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وذلك بالإضافة إلى العمل على بناء وتطوير وتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية وخصوصاً التي تتولى الوزارة رئاستها، ويشمل ذلك رئاسة اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي، والرؤية السعودية اليابانية 2030، والرؤية السعودية الكورية 2030، وبما ينسجم مع التوجهات الوطنية.

ويسرني تقديم هذا التقرير الذي يوثّق أبرز الإنجازات والأعمال التي قامت بها الوزارة في العام المالي (1442/1441هـ – 2020م) والتي تحققت بفضلٍ من الله ثم بفضل دعم القيادة الرشيدة، ونعِدُ بمواصلة العمل والجهد خدمةً لديننا ووطننا وتحقيقاً لتطلعات قيادتنا الرشيدة.

محمد بن عبدالله الجدعان

وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف

فهرس المحتويات

المقدمة 10

الملخص التنفيذي 12

الباب الأول: التوجهات الاستراتيجية للوزارة 20

محاور التوجهات الاستراتيجية 22

رؤية الوزارة 22

الرسالة 22

الأهداف الاستراتيجية للوزارة 22

أهداف رؤية المملكة 2030 المسندة للوزارة 22

ملامح الخطة السنوية للوزارة للعام 2020م 26

مهام الوزارة 28

الهيكل التنظيمي 30

الباب الثاني: الأعمال والإنجازات خلال العام 2020م 38

الأوامر السامية الكريمة والقرارات 40

السياسات والتقارير والتحاليل الاقتصادية 48

ميزان المدفوعات 62

سوق العمل وتنمية رأس المال البشري 67

التنمية القطاعية والمناطقية 78

النمو الاقتصادي المستدام 92

التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية 96

برامج تحقيق الرؤية 108

مجموعة العشرين G20 116

معرض إكسبو 2020 دبي 121

الأنظمة واللوائح والتنظيمات 124

تطوير رأس المال البشري 130

الباب الثالث: الوضع الراهن 132

الموارد البشرية 134

الموارد المالية 142

وضع المباني المملوكة والمستأجرة 160

تطوير بيئة العمل 161

الباب الرابع: الصعوبات والتحديات 170

الملاحق 174

قراءة للأداء الاقتصادي في العام 2020م 176

مشاركات الوزارة في المجالس واللجان خلال العام 2020م 196

الخاتمة 202

المقدمة

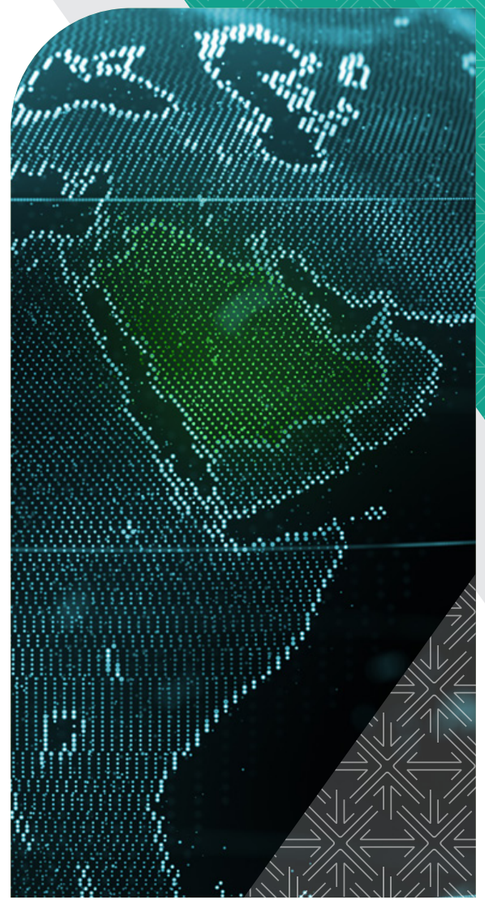

أُعـدّ هـذا التقريـر بنـاءً علـى المـادة (29) مـن نظـام مجلـس الـوزراء الصـادر بالأمـر الملكـي الكريـم رقـم (أ/13) بتاريـخ 1414/3/3هـ، والأمـر السـامي الكريـم رقـم (7/ب/26345) بتاريـخ 1422/12/19هـ، القاضي بالموافقة على قواعد إعـداد التقاريـر السـنوية للأجهـزة الحكوميـة.

يتناول التقرير عرضاً لأبرز نشاطات الوزارة خلال العام المالي 1441/1442هـ - 2020م، والأعمال المتعلقة بمهامهـا ومسـؤولياتها. ويتكـون التقريـر مـن أربعـة أبـواب، حيـث يسـتعرض البـاب الأول جهـود الـوزارة فـي تطويـر اسـتراتيجيتها وتحديثهـا وإعـادة هيكلتهـا واسـتعراض مهـام الوحـدات الإداريـة المختلفـة والمسـؤوليات المناطـة بهـا لتحقيـق الأهـداف التـي تطمـح إليهـا الـوزارة وأن تكـون نمـوذج مثالـي فـي التميـز المؤسسـي، ويعـرضُ البـاب الثانـي الأوامـر السـامية الكريمـة وقـرارات مجلـس الـوزراء ومجلـس الشـؤون الاقتصاديـة والتنميـة ومـا تـم بشـأنها مـن أعمـال، كمـا يسـتعرض أبـرز الأعمـال والإنجـازات فـي عـددٍ مـن المحـاور شـملت السياسـات الاقتصاديـة وتحسـين ميـزان المدفوعـات والإصلاحـات الهيكليـة لسـوق العمـل، إضافـةً إلـى جوانـب التنميـة القطاعيـة والمناطقيـة وكذلـك سـوق العمـل وتنميـة رأس المـال البشـري وأوجـه التعـاون الدولـي والشـراكات الاسـتراتيجية وأبـرز الأعمـال فـي مجموعـة العشـرين واسـتعراض الجهـود المبذولـة فـي ملـف النمـو الاقتصـادي المسـتدام وكذلـك معـرض «إكسـبو 2020» دبـي، بالإضافـة إلـى اسـتعراض مسـارات تطويـر رأس المـال البشـري بالـوزارة،

كمـا يتنـاول التقريـر فـي البـاب الثالـث تفصيـلاً عـن الوضـع الراهـن فـي الـوزارة فيمـا يخـص المـوارد البشـرية والأداء المالـي ووضـع مبانـي الـوزارة وأبـرز جوانـب التطويـر فـي بيئـة العمـل بالـوزارة خـلال سـنة التقريـر، فيمـا يتنـاول البـاب الرابـع أبـرز الصعوبـات والتحديـات التـي واجهتهـا الـوزارة وسـبل معالجتهـا.

وفـي الختـام تضمّـن التقريـر ملحقـاً يشـمل قـراءة للأداء الاقتصـادي لعـام 2020 بالإضافـة إلـى اسـتعراضٍ لأبـرز المجالـس والمؤتمـرات وورش العمـل واللجـان التـي شـاركت فيهـا الـوزارة لدراسـة مختلـف المواضيـع الاقتصاديـة والتنمويـة والأنظمـة والتنظيمـات بمـا يسـهم فـي تحقيـق مسـتهدفات رؤيـة المملكـة 2030.

الملخـص التنفيـذي

واصلت وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال العام 2020 عملها على السياسات الاقتصادية المختلفة لتعزيز النمو والتنوع الاقتصادي والمساهمة في تطوير سياسات سوق العمل وتنمية رأس المال البشري، من أجل توليد الوظائف وخفض نسبة البطالة وفي تحسين ميزان المدفوعات للمملكة، كما بذلت الوزارة جهوداً حثيثة لتطوير واستدامة التنمية القطاعية والمناطقية من خلال العمل على الاستراتيجيات والخطط والدراسات المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة

وقدّمت الوزارة جهوداً حثيثة خلال جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) من خلال المشاركة في اللجان وفرق العمل المختصة وحساب الأثر الاقتصادي المترتب عليها ودراسة مدى تأثر الأنشطة الاقتصادية بالجائحة وتحليل حِزَم التحفيز والمبادرات لمواجهة آثارها الاقتصادية، كما قامت الوزارة بإجراء مسح عالي التكرار؛ لتحليل الآثار المترتبة من انتشار الفايروس على حياة الفرد والمجتمع

ودراسة الأثر الاقتصادي للجائحة على قطاع الحج والعمرة، كما عملت على تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية بما يتماشى مع تحقيق رؤية المملكة 2030.إلى جانب ذلك استكملت الوزارة مراجعة استراتيجيتها وتحديثها، إذ يُقدّم هذا الملخص موجزاً لأهم الجوانب التي يستعرضها التقرير.

1. التوجهات الاستراتيجية

تعمل الوزارة على استكمال مراجعة استراتيجيتها وتحديثها بما يوائم التطورات المتسارعة في الاقتصاد الوطني والعالمي والارتقاء بأدائها وتطوير قدراتها المؤسساتية، عبر أطر تشغيلية فاعلة وفق محاور استراتيجية تركز عليها الوزارة وتشمل أولويات التنمية الوطنية والتحليل الاقتصادي وتطوير السياسات وزيادة التفاعل المحلي والعالمي، كما تعمل الوزارة على تطوير هيكلها التنظيمي ويجري حالياً إخضاعه لمزيد من التطبيق للتأكد من سلامته. وقامت الوزارة بالعمل على تحديث الخطة السنوية من خلال تطوير إطار عمل الوزارة عن طريق تحديد: المهام، والرؤية، والرسالة، والقيم، والمحاور الاستراتيجية، والأهداف الاستراتيجية، والمبادرات، وذلك من خلال عقد ورش عمل مع كافة أصحاب المصلحة. كما عملت الوزارة على تفصيل المبادرات والأعمال الاعتيادية وميزانياتها المتوقعة ومتطلبات القوى العاملة لكافة الوكالات والإدارات، ومن جهةٍ أخرى تواجه الوزارة صعوبة معرفة مدى نجاح بعض المخرجات التي تقدمها الوزارة خصوصاً تلك التي تتمحور حول عمل دراسة وتحليل أو توصية والتي من الصعب قياسها بشكل كمّي، ولمواجهة هذا التحدي تأمل الوزارة الدعم من الجهات المستفيدة من هذه المخرجات مشاركتها مدى استفادتها لتلك المخرجات، وجارٍ العمل على إطلاق المبادرات والمشاريع والبدء بالتنفيذ ورفع تقارير الإنجاز.

2. السياسات الاقتصادية

واصلت الوزارة خلال العام 2020 مسيرة عملها في تحقيق التنمية المتوازنة في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية، واستمرت خلال العام في دعم الجهود لتحقيق تطلعات وتوجهات القيادة الرشيدة وذلك من خلال تطوير السياسات الاقتصادية وتقديم دراسات تحليل الأثر لعددٍ من المواضيع المختلفة، سواءً من الوزارة أو من قبل الجهات الحكومية لدراسة الآثار الكلية لهذه السياسات والتنسيق بين الجهات لتحقيق أعلى عائد ممكن للاقتصاد المحلي.

كما تعمل الوزارة وبشكلٍ مستمر على رصد ومتابعة أهم التطورات في الاقتصاد المحلي والعالمي وإعداد التوقعات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السعودي، وحرصاً من الوزارة على زيادة الثقة في التوقعات الاقتصادية قامت الوزارة بإعداد مشروع حوكمة النماذج والتوقعات الاقتصادية وعملت الوزارة خلال جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) على إعداد الدراسات وتقديم التوصيات لمتخذي القرار حول تأثير هذه الجائحة على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

3. ميزان المدفوعات

تعمل الوزارة على تنسيق الجهود المبذولة لتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق تنويعٍ فعالٍ للاقتصاد السعودي، مع الحفاظ على مستويات المعيشة للسعوديين بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030. يشمل ذلك التركيز على تنمية الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات وزيادة تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر والارتفاع في صافي دخل الاستثمار في المملكة، وتعمل الوزارة جنباً إلى جنب مع الكيانات والبرامج الحكومية الأخرى على تحليل مجموعةٍ متنوعة من عناصر ميزان المدفوعات، كالميزان التجاري، ورصيد الخدمات، والحساب الجاري وغيرها، كما تقوم الوزارة بدراسة وتحليل ميزان المدفوعات وتطوير نموذج توقعات سيناريوهات مستقبلية ودعم تمكين الصادرات وتحديد الفرص المناسبة لتوطين المنتجات والخدمات ومتابعة التغيرات الدورية في الاقتصاد العالمي، ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات وتقديم التوصيات للحدّ من تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

4.سوق العمل وتنمية رأس المال البشري

بذلت الوزارة جهوداً كبيرة في مجال رفع وتحسين كفاءة سوق العمل وتعزيز التنمية البشرية والمجتمعية بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، حيث شاركت الوزارة في عددٍ من الدراسات التي تهدف إلى تقييم السياسات والبرامج القائمة في المجالات المرتبطة بالتنمية البشرية والحماية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ومن أبرز ما قامت به الوزارة في ذلك هو مساهمتها في دراسة مشروع نظام السجن والتوقيف المعدل والذي يهدف إلى إصلاح نظام السجون وتأهيل المسجون والمساهمة في عملية دمجه في المجتمع بعد انتهاء فترة محكوميته.

ومن جانبٍ آخر قامت الوزارة بتقديم مقترح بشأن تمديد البرنامج لمدة خمس سنوات (2020-2025) والذي أكدت من خلاله على دعمها المتواصل للبرنامج باعتباره أحد البرامج التنموية التي تسهم في زيادة الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بناء المعارف. ونظراً لمكانة المملكة المتميزة بين دول العالم وما تقدمه من دعمٍ واهتمامٍ للمنظمات والمؤسسات الدولية ولفهم طبيعة مساهمات المملكة وتكوين صورة شاملة حول المنظمات التي تشكل المملكة جزءاً منها، وتقييم مدى استفادة المملكة من عملها وتعاونها القائم مع تلك المنظمات، قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط وبمشاركةِ وزارة الخارجية بدراسة لمشاريع التعاون الحالية للمملكة مع المنظمات الدولية، حيث قدمت الدراسة توصياتها المتضمنة على أفضل السبل لتعظيم مكانة المملكة الدولية وتعزيز تعاونها الدولي من خلال مشاركتها مع تلك المنظمات. عملت وزارة الاقتصاد والتخطيط على تطوير استراتيجية تهدف إلى تفعيل منظمات القطاع غير الربحي عبر تأسيس وحدة داخل الوزارة تختص بتسريع تأسيس منظمات القطاع غير الربحي؛ من أجل تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ونشر ثقافة العمل التطوعي فيها وتمكين المنظمات غير الربحية الواقعة ضمن اختصاص وزارة الاقتصاد والتخطيط وتأهيل وتطوير الكوادر البشرية العاملة في هذه المنظمات؛ لتعظيم دورها في المجتمع وتذليل الصعوبات التي تواجهها حتى تتمكن من تقديم خدمات اجتماعية مستدامة.

5. التنمية القطاعية والمناطقية

تسهم الوزارة في مراجعة استراتيجية القطاعات والمناطق المختلفة وضمان توافقها مع أهداف رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية، وتشارك في إعداد الخطط والاستراتيجيات والسياسات والبرامج القطاعية والمناطقية ومراجعتها وتحديثها، بالتعاون مع شركاء العمل والجهات ذات العلاقة (الحكومية، شبه الحكومية، الخاصة). كما تساهم الوزارة في دعم التنمية في القطاعات المُمكّنة للاقتصاد وفي المناطق بغية الاستغلال الأمثل لمواردها، وتقوم الوزارة بشكلٍ دوري بدراسة واقتراح إزالة التداخلات بين الخطط والاستراتيجيات المناطقية والقطاعية المختلفة وتحليل أثرها على مسار التنمية في المملكة وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة وتوفير الدعم والمساندة لأهداف التنمية المستدامة، كما أن للوزارة دور في رصد التغييرات في السياسات والأنظمة وتحليل أثرها على مسار التنمية ومراجعة تقارير البرامج والمشاريع عند الضرورة؛ لتسهيل عملية صنع القرارات. كما تقوم الوزارة بدراسة الأسس الشاملة للتنمية المناطقية وتحديد الفرص التنموية التنافسية واقتراح مبادرات تنموية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ووضع تصور شامل للتنمية المناطقية وتحديد أولويات المبادرات في جميع المناطق استناداً على مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتقييم الهوية الخاصة بكل منطقة أو مدينة وتحديد الميزة المناسبة لها كجزء من استراتيجيتها التنموية للوصول للتنمية المتوازنة.

6. النمو الاقتصادي المستدام

قامت وكالة النمو الاقتصادي المستدام بعددٍ من الدراسات لدعم نمو وتنوع الاقتصاد في المملكة بما في ذلك تحديد التحديات الأساسية التي تعيق النمو الاقتصادي المستدام وأسبابها الجذرية من خلال التحليلات والرؤى الاقتصادية، مع التركيز بشكلٍ أساسي على تعزيز الاستثمار والإنتاجية ونمو القطاع الخاص، وفي ضوء ذلك عملت الوكالة على عددٍ من المشاريع شملت مشروع لائحة حوكمة المقابل المالي للجهات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والذي نتج عنه نموذج الحوكمة المقترحة والآليات والضوابط المطلوب اتباعها عند فرض المقابل المالي، وعملت الوكالة على مشروع دراسة الرسوم والضرائب الخاصة بالقطاع الخاص، الذي يهدف إلى تقييم آثار الضرائب والرسوم المفروضة حالياً، واستخلاص المبادئ التوجيهية؛ لتحقيق التوازن ما بين أهداف المملكة المالية والاجتماعية والاقتصادية، كما عملت كذلك على مشروع دراسة شاملة للإنتاجية والذي يهدف إلى خلق شفافية حول وضع الإنتاجية في المملكة وكيفية تحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني؛ لتعزيز تنافسيته عالمياً لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

7. التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية

وتعزيزاً للشراكات الاقتصادية للمملكة مع الدول والتكتلات الإقليمية والدولية من خلال العلاقات الثنائية، قامت الوزارة بالعديدِ من الجهود خلال العام 2020 كرئاسة اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي، ورئاسة الجانب السعودي في عدة لجانٍ مشتركة، بالإضافة إلى الرؤية السعودية اليابانية 2030، والرؤية السعودية الكورية 2030، كما تشارك الوزارة في عدة لجان مشتركة برئاسة جهاتٍ حكومية أخرى ومن خلال العلاقات متعددة الأطراف مثل: المشاركة في المنظمات الدولية، واللجنة الوزارية التحضيرية لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث قامت وكالة الشؤون الاقتصادية الدولية بالإعداد والترتيب للعديد من اللقاءات الدولية والثنائية المتعلقة بالملفات التي تندرج تحت مسؤوليتها، وخلال رئاسة المملكة لأعمال مجموعة العشرين في 2020 قامت بالإعداد لسياسات أعمال مجموعة عمل التنمية وطرحها ومناقشتها والتفاوض مع دول المجموعة؛ للاتفاق على مخرجات مجموعة عمل التنمية.

8. برامج تحقيق الرؤية 2030

تشارك وزارة الاقتصاد والتخطيط في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال مساهمتها في مجموعة من برامج الرؤية فقد أُسند للوزارة تحقيق الهدف الاستراتيجي **«5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين»** وقد عملت الوزارة على تحقيق هذا الهدف عبر مجموعةٍ من المبادرات منها: مبادرة إعادة هندسة الخدمات الحكومية وتوحيدها، ومبادرة إنشاء برنامج تحسين تجربة المستفيدين الأفراد من الخدمات الحكومية ومبادرة تمكين وزارة الاقتصاد والتخطيط من الاستجابة للتكاليف العاجلة. كما أُسند للوزارة تحقيق الهدف الاستراتيجي **«5.3.1 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية»** الذي يسعى إلى تعزيز الشفافية في مختلف أدوار الحكومة، ويشمل ذلك الشفافية في الأداء الحكومي والشفافية في المهام والمسؤوليات والشفافية في الأهداف الحكومية وتقييم البيانات الحكومية وموثوقيتها وملاءمتها ومكافحة الفساد، وانبثق عن هذا الهدف مجموعة من المبادرات منها: مبادرة تعزيز حوكمة آليات ومبادئ الشفافية لدى القطاعات الحكومية، ومبادرة بناء مؤشر وطني لقياس مستوى الشفافية في الجهات الحكومية. وتعمل الوزارة كذلك على تحقيق الهدف الاستراتيجي **«6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني»**.

الباب الأول

التوجهات الاستراتيجية للوزارة

1. محاور التوجهات الاستراتيجية للوزارة:

أ- أولويات التنمية الوطنية.

ب- التحليل الاقتصادي وتطوير السياسيات.

ت- التفاعل المحلي والعالمي.

2. رؤية الوزارة

أن نكون المُمكّن الرئيس لاستدامة التنمية والتنوع الاقتصادي في المملكة.

3. الرسالة

تطوير السياسات الاقتصادية والخطط التنموية بناءً على المعرفة والتحليل المبني على البراهين، ودعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 بالشراكة مع مختلف الأجهزة الحكومية.

4. الأهداف الاستراتيجية للوزارة

في إطار حرص الوزارة على مواكبة رؤية المملكة 2030 والتطورات المتسارعة في الاقتصاد الوطني والدولي وبما يتوافق مع المهام الموكلة لها، فقد قامت الوزارة خلال العام 2019 باستكمال تحديث وتطوير استراتيجيتها للارتقاء بأدائها وتطوير قدراتها البشرية والمعرفية إلى مرحلةٍ جديدة تتّسق وتتناغم مع التحول الذي تشهده المملكة، وحرصت الوزارة أن تكون أهدافها الاستراتيجية للمرحلة القادمة متوائمة مع أهداف رؤية المملكة 2030 وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للوزارة بالآتي:

1) تطوير التوجه الاستراتيجي لأولويات التنمية الوطنية.

2) تطوير ومواءمة السياسات الاقتصادية.

3) تسليط الضوء على الفرص الاستراتيجية المُمكّنة للنمو والتنوع الاقتصادي من خلال المشاركات الإقليمية والدولية.

4) تمكين عملية اتخاذ القرار من خلال التحليل المبني على البراهين.

5) تطوير الخبرات والكفاءات الاقتصادية.

6) تحسين القدرات الداخلية لتحقيق مستوى عالمي من التميز المؤسسي.

وتبيّن الخريطة الاستراتيجية للوزارة مدى ارتباط الأهداف الاستراتيجية بالمحاور والتي تُسهم في تحقيق رسالة ورؤية الوزارة لتصُب نحو مرتكزات رؤية المملكة 2030 وذلك عبر الشكل التالي:

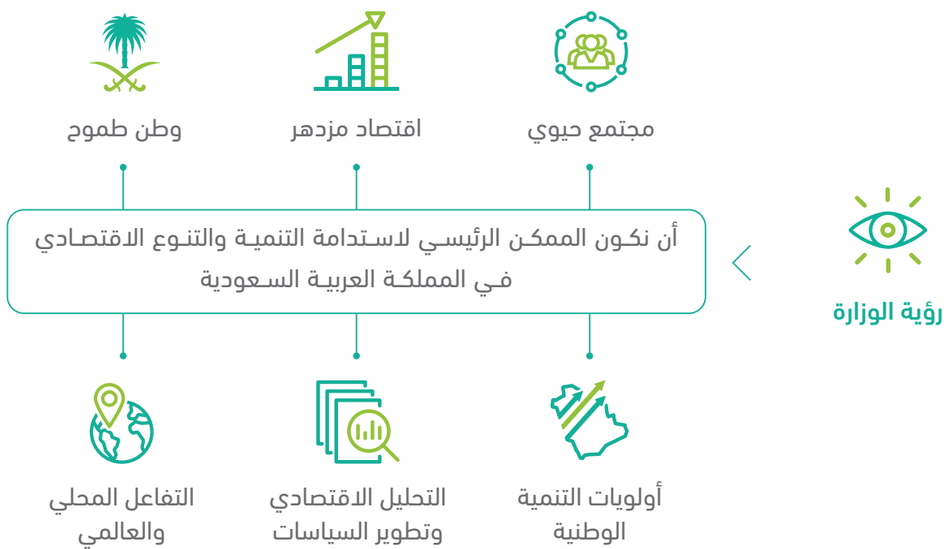

الأهداف الاستراتيجية

01 تطوير التوجه الاستراتيجي لأولويات التنمية الوطنية	02 تطوير ومواءمة السياسات الاقتصادية	03 تسليط الضوء على الفرص الاستراتيجية للنمو والتنوع الاقتصادي من خلال المشاركات الإقليمية والدولية
04 تمكين عملية اتخاذ القرار من خلال التحليل المبني على البراهين	05 تطوير الخبرات والكفاءات الاقتصادية	06 تحسين القدرات الداخلية لتحقيق مستوى عالمي من التميز المؤسسي

الرسالة

تطوير السياسات الاقتصادية والخطط التنموية بناءً على المعرفة والتحليل المبني على البراهين، ودعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 بالشراكة مع مختلف الأجهزة الحكومية

5. أهـداف الـرؤيـة المـسـنـدة إلى وزارة الاقـتصاد والتخطيـط

أُوكلت للوزارة أربعة أهداف استراتيجية من أهداف رؤية المملكة 2030، تحت مظلة برنامج التحول الوطني، وهي:

• **5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين** الذي يسعى إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، والتي تشمل الموثوقية وسرعة ودقة الخدمات الحكومية والتبسيط ونقطة اتصال واحدة وتجربة العملاء وسهولة الحصول على الخدمات، كما يطمح الهدف الاستراتيجي بحلول عام 2030 إلى الوصول لرضا المواطنين عن الخدمات الإجرائية الحكومية باستخدام أفضل الممارسات العالمية والإبداعية في الارتقاء بجودة الخدمات وباعتماد المتطلبات العالمية في هذا الجانب.

• **5.3.1 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية** الذي يسعى إلى تعزيز الشفافية في مختلف أدوار الحكومة، ويشمل ذلك الشفافية في الأداء الحكومي والشفافية في المهام والمسؤوليات والشفافية في الأهداف الحكومية وتقييم البيانات الحكومية وموثوقيتها وملاءمتها ومكافحة الفساد، وطموح الهدف الاستراتيجي بحلول عام 2030 تتمثل في زيادة مستوى تطبيق الشفافية في مختلف أدوار ومهام واختصاصات ومسؤوليات القطاعات الحكومية من خلال وضع المبادئ والمعايير اللازمة وتهيئة البيئة التشريعية، ودعم الاستعداد المؤسسي لذلك، مما ينعكس على زيادة ثقة المستفيدين عن أداء القطاعات الحكومية وخدماتها المقدمة، كما أنه يؤدي إلى زيادة ثقة الاستثمار الأجنبي في المملكة، ويأتي انتهاج الشفافية كمبدأ عام مواكباً لما أكدت عليه رؤية المملكة 2030.

السـرعة والدقة
تعزيـز الشـفافية
مكافحة الفساد
جـودة الخدمات
تعزيـز الشـفافية

تكوين ارتباط قوي وطويل الأجل
بالمنظومـة البيئيـة والاقتصاديـة

• **5.3.2 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال** يسعى الهدف الاستراتيجي إلى تعزيز قنوات التواصل بين المواطنين وقطاع الأعمال والجهات الحكومية عن طريق تقديم قنوات التواصل الفعالة، مثل: المنصات الإلكترونية، ومجالس النقاش مع المواطنين، والملاحظات المقدمة عن الجهات، كما يطمح الهدف الاستراتيجي إلى رفع نسبة تفاعل المواطنين ومجتمع الأعمال مع الجهات الحكومية من خلال دعم قنوات التواصل الرسمية مما يساهم في زيادة مستوى رضا المواطنين.

• **6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني** يسعى إلى تشجيع الشركات على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بطريقة مستدامة وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات عن طريق تكوين ارتباط قوي وطويل الأجل بالمنظومة البيئية والاقتصادية وعدم التركيز فقط على الربحية قصيرة الأجل، ومن طموح الهدف الاستراتيجي بنهاية عام 2030 تبنّي القطاع الخاص لمفهوم الاستدامة وأن يعمل بشركاته ومؤسساته على تطوير آليات وأساليب العمل بما يضمن استدامة الاقتصاد الوطني.

6. ملامح الخطة السنوية للوزارة خلال العام 2020م

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2020 ركوداً بسبب جائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، والذي أثّر بشكلٍ كبير جداً على كثيرٍ من الدول وعلى الاقتصاد العالمي، وقد أثبتت هذه الجائحة ولله الحمد متانة وقوة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة الأزمات التي يشهدها العالم حالياً، وسعياً لتحقيق التطلعات والأهداف واصلت وزارة الاقتصاد والتخطيط في العام المالي المنصرم عملها ودورها المحوري في تطوير وتقييم ومتابعة السياسات والخطط الاقتصادية المختلفة وتحليل الأثر لتعزيز النمو والتنوع الاقتصادي وتقليل آثار الجائحة على الاقتصاد الوطني والمساهمة أيضاً في تطوير وإعداد السياسات والدراسات التفصيلية لسوق العمل بالمملكة؛ من أجل توليد الوظائف وخفض نسبة البطالة، فضلاً عن سبل تحسين ميزان المدفوعات، بما يحقق استقرار التدفقات النقدية ويساهم في زيادة الصادرات وإحلال الواردات وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما بذلت الوزارة جهوداً حثيثة لتطوير واستدامة التنمية القطاعية والمناطقية والبشرية والمجتمعية من خلال العمل على الاستراتيجيات والخطط والدراسات المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وذلك بالإضافة إلى العمل على بناء وتطوير وتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية وخصوصاً التي تتولى الوزارة رئاستها، كما يتم العمل على مشاريع تطويرية داخل الوزارة من شأنها تطوير البنية التحتية والمساهمة في تسريع وتسهيل الأعمال وزيادة النضج الأمني للمعلومات، كمشروع (أتمتة مسارات الأعمال) والذي يهدف إلى أتمتة عمليات الوزارة؛ لتسهيل ومواءمة الأعمال وإتاحة فرص التطوير للخدمات الداخلية لمنسوبي الوزارة وإيجاد منصة موحّدَة للخدمات الداخلية، كذلك إيجاد تطبيق للهواتف الذكية لتقديم هذه الخدمات ومشروع (تطوير الأمن السيبراني) الذي يهدف إلى تعزيز الأمن السيبراني، وتطوير قدرة الوزارة في معالجة التحديات المتزايدة والمتغيرة باستمرار للمعلومات والتحديات الأمنية على الإنترنت، كما تقوم الوزارة بتنفيذ تكليفات ذات طابع استراتيجي وكذلك عدد من المبادرات والدراسات التي جرى استعراضها في هذا التقرير، والعمل جارٍ على إطلاق عدد من المبادرات والمشاريع والبدء بالتنفيذ ورفع تقارير الإنجاز.

7. مهام الوزارة الأساسية:

تتولى الوزارة صياغة وتطوير السياسات والخطط الاقتصادية والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030 وبمشاركة فاعلة وأساسية مع جميع الأجهزة الحكومية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما تسعى إلى دعم بناء شراكات اقتصادية مع دول وتكتلات إقليمية ودولية ومؤسسات ومنظمات دولية، بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية والأولويات الاقتصادية والتنموية للمملكة، ومن جهة أخرى تقدّم الوزارة الدعم لبرامج تحقيق الرؤية أثناء مرحلتي تخطيط وتنفيذ المبادرات، بما في ذلك المشاركة في مراجعة طلبات تمويل المبادرات وتوفير مؤشرات الاقتصاد الكلي لتلك البرامج، إلى جانب تنفيذ المبادرات والتكليفات المُوكلة للوزارة وتشمل أبرز المهام الرئيسة الموكلة للوزارة فيما يأتي:

1. دراسة وتقييم السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والقطاعي ومتابعة أثرها الاقتصادي وتقديم التوصيات للجهات المعنية.
2. مراجعة وتطوير السياسات الاقتصادية، التي تسهم في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة.
3. رصد ومتابعة أداء الاقتصاد الوطني، والتوقعات المستقبلية، بما في ذلك المخاطر الاقتصادية المحتملة ورفع التقارير الدورية بذلك.
4. رصد ودراسة المؤشرات والتطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.
5. تقديم الدعم الاقتصادي للمالية العامة للدولة بالمشاركة مع الجهات المعنية من أجل تحقيق الاستقرار المالي المستدام.
6. المشاركة في إعداد الخطط والاستراتيجيات، وتطوير منهجيات تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، بما في ذلك تقديم الدعم والمساندة للأجهزة والهيئات المعنية.
7. تنسيق ومتابعة رصد التقدم المُحرز، لتحقيق المملكة أهداف التنمية المستدامة.
8. تعزيز دور المملكة في الاقتصاد العالمي، والمشاركة في المحافل الاقتصادية العالمية.
9. المساهمة في رفع الوعي والمعرفة بتطورات الاقتصاد السعودي.
10. تقديم الدعم والمشورة والقيام بالدور المُسند للوزارة في برامج الرؤية، والمساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

8. الهيكل التنظيمي الانتقالي الحالي:

تتولى الوزارة أداء المهام والمسؤوليات المناطة بها من خلال هيكلٍ تنظيمي يشكل أحد عناصر التطوير المهمة الذي يسهم في تحقيق أهداف الوزارة بكفاءة وفاعلية، من خلال توزيع المهام والأدوار والمسؤوليات بين الوحدات التنظيمية، وقد قامت الوزارة بتطوير هيكلها التنظيمي ويجري حالياً التقييم المستمر لكفاءته، للتأكّد من ملاءمته، ومن المتوقع رفعه للجهات المعنية للاعتماد في عام 2021.

ووفقاً لدليل الصلاحيات الصادر من قبل معالي الوزير تم تحديد الارتباطات الإدارية لجميع الوحدات الإدارية في الهيكل، كما تم تحديد الصلاحيات المفوضة من قبل معالي الوزير إلى قيادات الوزارة، كلٌ فيما يخصه بحسب الهيكل التنظيمي، ويساهم هذا التفويض في توزيع عبء العمل وموازنته.

ويوضح الشكل الآتي هيكل وزارة الاقتصاد والتخطيط التنظيمي الحالي:

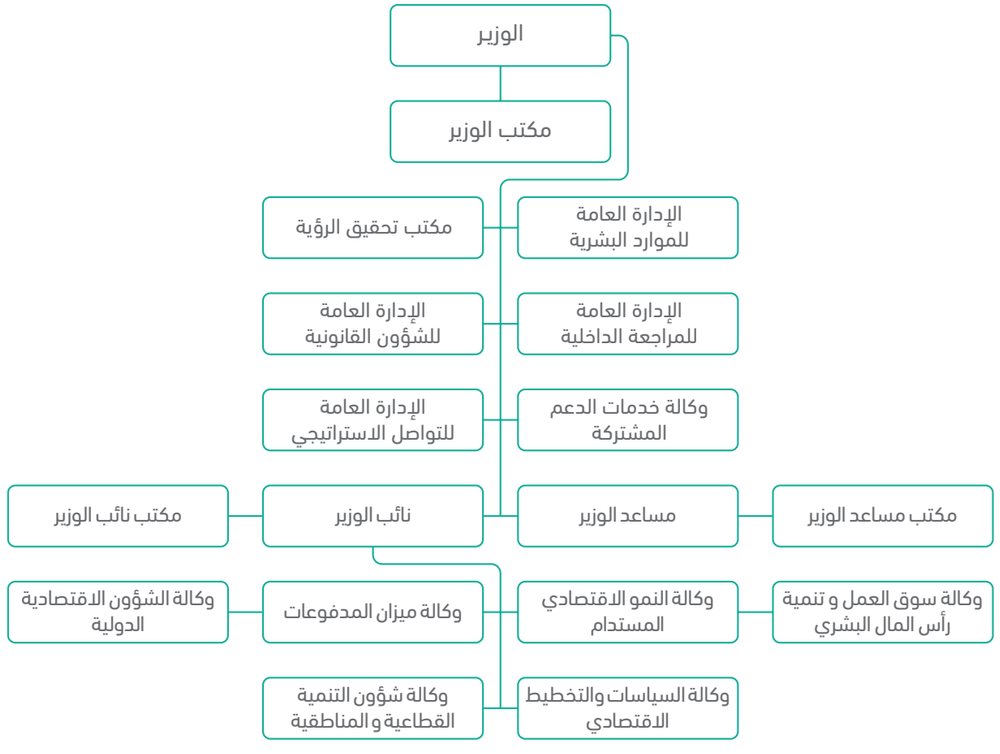

ويشتمل الهيكل التنظيمي الحالي للوزارة على الوكالات التالية:

1- وكالة السياسات والتخطيط الاقتصادي

تتمثل مهام الوكالة الرئيسة في الآتي:

- صياغة واقتراح السياسات الاقتصادية، وتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي من تطبيق السياسات والبرامج القائمة والمقترحة.
- إعداد التقارير والدراسات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية العامة، والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية في تنفيذ السياسات والإصلاحات الاقتصادية المقترحة.
- إعداد التوقعات والتقارير الاقتصادية الدورية.
- متابعة المؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية، ورصد التغيّرات فيها وإعداد التحليلات حولها.
- قيادة ملف أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة الفاعلة في بلورة الأجندة التنموية، ومتابعة التقدم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الجهات التنفيذية.

2- وكالة شؤون النمو الاقتصادي المستدام

تتمثل مهام الوكالة الرئيسة في الآتي:

- مراقبة تأثير سياسات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي الكلي، ورفع التقارير والتوصيات.
- متابعة وتقييم السياسات من منظور النمو الاقتصادي المستدام، ورصد وضمان التنفيذ الفعال للمبادرات / السياسات المخطط لها، من خلال المواءمة والتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين.
- رصد التأثير الاقتصادي للسياسات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.
- تقييم الاتجاهات الاقتصادية وتحديد الفرص ذات الصلة للنمو الاقتصادي.
- بناء نماذج توقعات محدّدَة، فيما يتعلق بالموضوعات الرئيسة للنمو الاقتصادي المستدام.

3- وكالة ميزان المدفوعات

تتمثل مهام الوكالة الرئيسة في الآتي:

- دراسة وتحليل ميزان المدفوعات وتطوير نموذج توقعات مستقبلي للميزان.
- تقديم مقترحات جديدة لتحسين ميزان المدفوعات ومراقبة تأثيرها.
- تقييم أثر السياسات والمُمّكنات والبرامج على ميزان المدفوعات.
- دعم خطط وجهود التنويع الاقتصادي.

4- وكالة شؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري

تتمثل مهام الوكالة الرئيسة في الآتي:

- اقتراح السياسات المتعلقة بسوق العمل، وتقييم ومراقبة تأثير السياسات على سوق العمل.
- تحديد المخاطر والتحديات المتعلقة بسوق العمل، واقتراح السياسات والخطط للتخفيف منها ومعالجتها بأفضل الممكنات.
- إشراك القطاع الخاص، ودعمهم في تحديد المبادرات التي تعزز سوق العمل، مثل: الإنتاجية، والوظائف المستقبلية.
- دعم السياسات والمبادرات من منظور التوطين وسوق العمل، وإجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بسوق العمل، ورفع التقارير والتوصيات.

5- وكالة الشؤون الاقتصادية الدولية

تتمثل مهام الوكالة الرئيسة في الآتي:

- تقييم ومراقبة تأثير السياسات والاتفاقيات والصفقات الدولية ذات الصلة.
- المساهمة في تعزيز العلاقات والشراكات الاستراتيجية الإقليمية والدولية.
- إنشاء وإدارة العلاقات مع المنظمات الاقتصادية والمنتديات الدولية ذات الصلة.
- قيادة موضوعات مجموعة العشرين (G20)، التي تندرج ضمن نطاق عمل ومهام الوزارة، وتقديم الدعم وتوفير المدخلات حسب الحاجة في الأعمال التحضيرية لاستضافة (G20) في عام 2020.
- تعزيز شراكات الوزارة مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

6- وكالة شؤون التنمية القطاعية والمناطقية

تتمثل مهام الوكالة الرئيسة في الآتي:

- اقتراح وتطوير سياسات ومبادرات التنمية القطاعية والمناطقية، وضمان توافقها مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية.
- المشاركة في وضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات والبرامج القطاعية والمناطقية، بالتعاون مع شركاء العمل والجهات ذات العلاقة.
- العمل على مواءمة وتناغم الاستراتيجيات والخطط القطاعية والمناطقية، ومواءمتها مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها المختلفة.
- توفير الدعم وإشراك القطاع الخاص بمنظومة التنمية القطاعية والمناطقية.
- دعم التنمية في القطاعات المُمكّنة للاقتصاد، وتحديد البرامج وربطها بالمناطق والجهات.
- المساهمة في إعداد ومراجعة السياسات والبرامج، وتقديم المعلومات وتحليل أثرها على مسار التنمية في المملكة.

7- وكالة خدمات الدعم المشتركة

تتمثل مهام الوكالة الرئيسة في الآتي:

- ضمان الأداء الأمثل لوزارة الاقتصاد والتخطيط، من خلال تفعيل مبدأ خدمات الدعم المشتركة للخدمات الأساسية، وتقديم الدعم اللازم للجهات المرتبطة بالوزارة مما يُمكّنها من القيام بأدوارها.
- دعم استخدام تقنية المعلومات والقنوات الرقمية، التي تدعم الخيارات الفعالة لعملية اتخاذ القرار، والإشراف ومراقبة كافة الأعمال المتعلقة بتقديم خدمات تقنية المعلومات وتطويرها المستمر.
- إدارة التخطيط المالي/ الميزانيات/ أعمال المشتريات والمنافسات/ وإدارة العقود، وكذلك العمليات المالية وإعداد التقارير الدورية.
- الإشراف ومراقبة كافة الأعمال المتعلقة بالعمليات المالية وترشيد الإنفاق والالتزام بالضوابط واللوائح الصادرة من وزارة المالية.
- الإشراف على تنفيذ أنشطة الأمن السيبراني في الوزارة، ورسم الخطط السنوية ومتابعة تطبيقها وفق حوكمة الأمن السيبراني المعتمدة.
- الحماية والحفاظ على مرافق الوزارة وبنيتها التحتية والأصول، من خلال عمليات إدارة الخدمات المساندة.
- المحافظة على أصول الوثائق والملفات والدراسات الخاصة بالوزارة، وتوفير المكان الملائم لحفظها وأرشفتها، حسب أنظمة حفظ الوثائق بالأجهزة الحكومية الصادرة من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

الباب الثاني

الأعمال والإنجازات خلال العام 2020م

يتناول هذا الباب أبرز الأعمال والإنجازات التي حققتها الوزارة خلال العام 2020، وقد تم تفصيلها في المحاور التالية:

1. الأوامر السامية الكريمة والقرارات.
2. السياسات والتقارير والتحاليل الاقتصادية.
3. ميزان المدفوعات.
4. سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.
5. التنمية القطاعية والمناطقية.
6. النمو الاقتصادي المستدام.
7. التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية.
8. برامج تحقيق الرؤية.
9. مجموعة العشرين G20.
10. معرض «إكسبو» 2020 دبي.
11. الأنظمة واللوائح والتنظيمات.
12. تطوير رأس المال البشري.

1. الأوامر السامية الكريمة والقرارات

يبين الجدول التالي الأوامر السامية الكريمة وقرارات مجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وما تم بشأنها خلال العام 2020م.

الأوامر السامية

م.	البيان	بيان فحوى ما قضى به الأمر	الوكالة/ مالك العمل المحال إليه الأمر	الأعمال الرئيسة التي تمت	بيان الحالة	السرية
1	الأمر السامي رقم 34242 وتاريخ 1441-06-02 هـ	الأمر السامي رقم 34242 بالموافقة على ما رئي في البند (ثانياً) من محضر هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بشان مقترح توجيه الجهات الحكومية بإتباع أسلوب التعاقد واحالة المقترح إلى لجنة اصلاح انظمة التقاعد.	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم رفع برقية للديوان الملكي رقم 4103172 وتاريخ 1441-9-27هـ متضمنة الإفادة بشأن التكليف، وبذلك يكتمل العمل عليه.	تم الرفع	سري جدًا
2	الأمر السامي رقم 34751 وتاريخ 1441-06-04 هـ	أمر سامي القاضي باعتماد قيام وزارة الاقتصاد والتخطيط بإعداد دراسة متكاملة حول موضوع الرسوم والضرائب الخاصة بالقطاع الخاص.	وكالة الوزارة لشؤون النمو الاقتصادي المستدام.	تم رفع الدراسة للجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية حسب التكليف - وذلك ببرقية الوزارة رقم 1/4200640 وتاريخ 1442/3/3هـ.	تم الرفع	سري جدًا
3	الأمر السامي رقم 36504 وتاريخ 1441-06-12 هـ	في شأن القرارات والتكليفات الصادرة عن اللجنة الاستراتيجية بالمجلس في موضوع «إدارة اللجان والبيروقراطية».	وكالة الوزارة لميزان المدفوعات.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4102857 وتاريخ 1441/8/1هـ، متضمنة إفادة الوزارة حيال الموضوع.	تم الرفع	سري للغاية
4	الأمر السامي رقم 45909 وتاريخ 1441-7-27 هـ	بشأن الموافقة على ما رأته اللجنة المالية بخصوص دراسة ميزانيات وأولويات مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى وباقي المشاريع المدرجة في الميزانية العامة للدولة.	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم رفع برقية للديوان الملكي رقم 4103601 وتاريخ 1441-11-20هـ للإفادة عن التكليف.	تم الرفع	سري للغاية
5	الأمر السامي رقم 52284 وتاريخ 1441-9-15 هـ	الأمر السامي رقم (52284) بشأن الموافقة على ما رأته اللجنة المالية حيال العرض المقدم من اللجنة المشكلة بالأمر (50292) بعنوان «استراتيجية اصلاح أنظمة التقاعد في المملكة العربية السعودية».	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم اكتمال العمل على التكليف برفع المطلوب ببرقية الديوان الملكي رقم 4200763 وتاريخ 1442-3-15هـ.	تم الرفع	سرية جدًا
6	الأمر السامي رقم 54247 وتاريخ 1441-9-28 هـ	الأمر السامي رقم (54247) القاضي بالموافقة على ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء حيال الدراسة المعدة من قبل الوزارة بشأن ايجاد منصة الكترونية واحدة للمخالفات الحكومية.	الإدارة العامة للشؤون القانونية.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 1/4200046 وتاريخ 1442/1/5هـ، متضمنة أن اللجنة قامت بالأعمال المكلفة بها بشأن إعداد الدليل الاسترشادي ومرفق بها المحضر النهائي للجنة.	تم الرفع	سري

الأوامر السامية

م.	البيان	بيان فحوى ما قضى به الأمر	الوكالة/ مالك العمل المحال إليه الأمر	الأعمال الرئيسة التي تمت	بيان الحالة	السرية
7	الأمر السامي رقم 56592 وتاريخ 1441-10-16 هـ	الأمر السامي رقم 56592 بتشكيل فريق برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط لدراسة آثار رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة.	وكالة الوزارة لميزان المدفوعات.	تم الرفع ببرقية الوزارة رقم 4200116 وتاريخ 1442/1/12هـ، متضمنة الدراسة.	تم الرفع	سري للغاية
8	الأمر السامي رقم 65975 وتاريخ 1441-12-09 هـ	الأمر السامي رقم 65975 القاضي بالموافقة على محضر اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشأن العرض المقدم من وزارة الاقتصاد والتخطيط بعنوان المشاركة في مؤتمر «دافوس».	وكالة الوزارة للشؤون الاقتصادية الدولية.	تم إعداد وتحديث العرض والرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4200729 وتاريخ 1442/3/11هـ.	تم الرفع	سرية جداً
9	الأمر السامي رقم 1839 وتاريخ 1441-01-11 هـ	بشأن تشكيل فريق عمل برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط، يتولى وضع تصور عن السياسة العامة التي ينبغي أن تنتهجها الدولة حيال استرداد إعانات السلع الوطنية المصدرة.	وكالة الوزارة لميزان المدفوعات.	تم العرض على برنامج تحقيق التوازن المالي بتاريخ 1442/2/18هـ.	مكتمل	
10	الأمر السامي رقم 4834 وتاريخ 1442-01-26 هـ	الأمر السامي رقم 4834 بتوجيه الجهات الحكومية المشرفة على الأنشطة الاقتصادية بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تحديد المهن الحرجة ونسبة التوطين اللازمة لتحقيق الأمان الوظيفي.	مكتب معالي نائب الوزير.	تم الرفع ببرقية الوزارة رقم 4201414 وتاريخ 1442/5/27هـ، متضمنةً التقرير المطلوب إنفاذاً للتوجيه.	تم الرفع	سري
11	برقية الديوان الملكي رقم 72857 وتاريخ 1440-12-23 هـ	أن ترفع اللجنة المشكّلة بالأمر الملكي رقم 61778 وتاريخ 1439/12/1هـ، تقريراً عن مستوى الجاهزية للمشاركة في معرض (إكسبو دبي 2020)، قبل نهاية عام 2019م، وكل (ثلاثة) أشهر بعد ذلك. (بشأن التقرير الخامس عن مستوى الجاهزية لمعرض إكسبو دبي 2020).	اللجنة الإشرافية لمشاركة المملكة في معرض إكسبو 2020 دبي.	تم الانتهاء والرفع بالتقرير الخامس عن مستوى الجاهزية ببرقية معالي الوزير رئيس اللجنة الإشرافية رقم 4201374 وتاريخ 1442/5/21هـ.	تم الرفع	سري
12	برقية الديوان الملكي رقم 31510 وتاريخ 1441-05-18 هـ	بشأن مشروع التعديلات المقترحة على تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 3 في 1425/1/3هـ.	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية وزير الاقتصاد والتخطيط المكلّف رئيس لجنة إصلاح أنظمة التقاعد رقم 4103171 وتاريخ 1441/9/27هـ، مرفق بها محضر اللجنة متضمناً المرئيات والتوصيات حيال الموضوع.	تم الرفع	

الديوان الملكي

م.	البيان	بيان فحوى ما قضى به الأمر	الوكالة/ مالك العمل المحال إليه الأمر	الأعمال الرئيسة التي تمت	بيان الحالة	السرية
13	برقية الديوان الملكي رقم 35420 وتاريخ 1441-06-08 هـ	تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالقيام بمشروع دراسة شاملة لإنتاجية عناصر الإنتاج (total factor productivity).	وكالة الوزارة لشؤون النمو الاقتصادي المستدام.	تم الانتهاء من إعداد الدراسة وجار المواءمة مع الجهات ذات العلاقة. التاريخ المتوقع للرفع بالدراسة يوم الأحد 1442/7/16هـ.	تحت التنفيذ حسب الخطة	سري
14	برقية الديوان الملكي رقم 35420 وتاريخ 1441-06-08 هـ	تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بصياغة رسائل اقتصادية إعلامية بشكل ربع سنوي.	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4102755 وتاريخ 1441/7/17هـ، متضمنةً إفادة الوزارة حيال الموضوع، وأنه سيتم تضمينها ضمن التقرير الربعي الاقتصادي التنموي، الربع الرابع من 2019 وما يليه من تقارير مستقبلية.	تم الرفع	سري
15	برقية الديوان الملكي رقم 48369 وتاريخ 1441-08-16 هـ	بشأن العمل على إكمال متطلبات الحوافز الضريبية والحوافز الأخرى المقترحة وتقييمها ورفع ما يتوصل إليه على اللجنة الاستراتيجية.	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم رفع برقية للديوان الملكي رقم 4103004 وتاريخ 1441/8/30هـ، متضمنةً الإفادة عن التكليف.	تم الرفع	سرية جداً
16	برقية الديوان الملكي رقم 48353 وتاريخ 1441-08-16 هـ	توجيه وزارة الاقتصاد والتخطيط بتحديد معايير للثروة وتقديمها إلى لجنة برنامج حساب المواطن.	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم رفع برقية للديوان الملكي رقم 4103094 وتاريخ 1441/9/15هـ، بالإفادة عن استكمال الوزارة للدراسة حسب التوجيه.	تم الرفع	سرية
17	برقية الديوان الملكي رقم 40293 وتاريخ 1441-06-30 هـ	إحالة التوجيه الكريم بقيام اللجنة المشكلة بالأمر السامي رقم 50292 ببحث ما أشار إليه ممثلو المؤسسة العامة للتقاعد حيال إتاحة خيار التقاعد المبكر لمن تزيد خدماتهم عن (20 سنة) وإعادة التعاقد معهم.	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم رفع برقية للديوان الملكي رقم 4103173 وتاريخ 1441/9/27هـ، متضمنةً الإفادة على التكليف، وبذلك يكتمل العمل عليه.	تم الرفع	
18	برقية الديوان الملكي رقم 42488 وتاريخ 1441-07-09 هـ	بشأن الموافقة الكريمة على ما انتهى إليه مجلس الوزراء بشأن صرف المعاش التقاعدي للمفقودين (خالد بن عبدالوهاب حلواني، و غازي بن عوض العمري).	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية معالي الوزير المكلف رئيس لجنة إصلاح أنظمة التقاعد رقم 4103170 وتاريخ 1441/9/27هـ، مرفقاً بها نسخة من محضر الاجتماع الخامس للجنة ومتضمناً التوصيات حيال الموضوع.	تم الرفع	

الديوان الملكي					
م.	البيان	بيان فحوى ما قضى به الأمر	الوكالة/ مالك العمل المحال إليه الأمر	الأعمال الرئيسة التي تمت	بيان الحالة	السرية
19	برقية الديوان الملكي رقم 46597 وتاريخ 1441-08-03 هـ	بشأن مشروع حوكمة إجراءات منع التصدير وتقييده.	وكالة الوزارة لميزان المدفوعات.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4103125 وتاريخ 1441/9/20هـ، متضمنةً أن الوزارة سعت في التنسيق مع هيئة تنمية الصادرات السعودية وقامت الهيئة بتقديم عرض إلى لجنة برنامج تحقيق التوازن المالي، بشأن الموضوع ومرفق بها العرض المشار إليه وملاحظات لجنة البرنامج، ثم استكمل العمل بموجب الأمر السامي الكريم رقم 1839.	تم الرفع	
20	برقية الديوان الملكي رقم 48628 وتاريخ 1441-08-03 هـ	التوجيه الكريم لوزارة الاقتصاد والتخطيط بإعادة دراسة عرض الوزارة بعنوان (تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي) مع وزارة المالية ورفع ما يتوصل إليه خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً.	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم الرفع ببرقية الوزارة رقم 4103698 وتاريخ 1441/11/30هـ، موجهة للديوان الملكي ومتضمنة الإفادة عما تم حيال التكليف.	تم الرفع	سري للغاية
21	برقية الديوان الملكي رقم 50934 وتاريخ 1441-09-04 هـ	شأن قرار مجلس الوزراء القاضي بأن تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط ملف مشاركة المملكة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.	وكالة الوزارة للشؤون الاقتصادية الدولية.	تتم الرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4103447 وتاريخ 1441/11/4هـ، متضمنةً تقرير دراسة اشتراكات الجهات الحكومية في المنتدى الاقتصادي العالمي.	تم الرفع	
22	برقية الديوان الملكي رقم 52359 وتاريخ 1441-09-15 هـ	التوجيه الكريم لوزارة الاقتصاد والتخطيط بإكمال اللازم حيال التكليفين الصادرين عن اللجنة الاستراتيجية بشأن التقرير الاقتصادي المقدم من الوزارة بعنوان (التقرير الربعي الاقتصادي للمملكة - الربع الرابع عام 2018م).	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم عرض واستيعاب ما تضمنه التوجيه الكريم ضمن عرض الوزارة للتقرير الربعي الاقتصادي على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتاريخ 1441/9/19هـ،وبذلك يكون التكليف مكتمل.	مكتمل	
23	برقية الديوان الملكي رقم 59662 وتاريخ 1441-11-06 هـ	التوجيه الكريم بإكمال اللازم حيال الفقرة 3 من الأمر السامي رقم 51921 بشأن التنسيق مع لجنة التوازن المالي حيال التصور العام عن السياسة العامة التي ينبغي أن تنتهجها الدولة حيال استرداد إعانات السلع الوطنية المصدرة.	وكالة الوزارة لميزان المدفوعات.	تم الانتهاء من إعداد الدراسة وجار تم رفع برقية للديوان الملكي رقم 4103648 وتاريخ 1441/11/25هـ، للإفادة عن التكليف.	تم الرفع	
24	برقية الديوان الملكي رقم 66345 وتاريخ 1441-12-10 هـ	التوجيه الكريم بقيام الوزارة برفع استراتيجية منظومة الدعم و الإعانات الاجتماعية خلال (أسبوع) و تكليف الوزارة بأن ترفع طلب (150مليون) لتنفيذ منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية.	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4200007 وتاريخ 1442/1/2هـ، متضمنةً إفادة الوزارة حيال التكليف.	تم الرفع	سري للغاية

الديوان الملكي					
م.	البيان	بيان فحوى ما قضى به الأمر	الوكالة/ مالك العمل المحال إليه الأمر	الأعمال الرئيسة التي تمت	بيان الحالة	السرية
25	برقية الديوان الملكي رقم 64771 وتاريخ 1441-12-02 هـ	قيام لجنة حساب المواطن باتخاذ ما يلزم حيال إيجاد آلية تضمن عدم ازدواج الدعم الخاص بالمستفيدين من المساكن الحكومية المدعومة.	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4200111 وتاريخ 1442/1/11هـ، بالإفادة عن التكليف.	تم الرفع	سرية
26	الأمر الملكي رقم 67131 وتاريخ 1441-12-16 هـ	الأمر الملكي رقم 67131 القاضي بقيام وزارة الاقتصاد والتخطيط بمراجعة التوصية الواردة في العرض المقدم منها بعنوان(تحديد الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية ومدى تأثرها بفايروس كورونا) في ضوء الملاحظات الواردة في العرض.	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم رفع العرض إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ببرقية الوزارة رقم 4200240 تاريخ 1442/1/23هـ، إنفاذاً للتوجيه الوارد بالأمر الملكي رقم 67131	تم الرفع	سري للغاية
27	الأمر الملكي رقم 69214 وتاريخ 1441-12-29 هـ	مقترح المؤسسة العامة للتقاعد إدخال تعديلات على المادة 25 من نظام التقاعد المدني والمادة 23 من نظام التقاعد العسكري إلى اللجنة المشكلة بالأمر السامي رقم 50292.	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم اكتمال العمل على التكليف برفع المطلوب للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4200774 وتاريخ 1442/3/18هـ.	تم الرفع	
28	الأمر الملكي رقم 758 وتاريخ 1442-01-05هـ	التوجيه الكريم بإكمال ما يلزم في ضوء ما رئي في التوصية المُعدّة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشأن تقديم العرض المتعلق بمشروع حوكمة إجراءات منع التصدير وتقييده على اللجنة الدائمة خلال أسبوعين.	وكالة الوزارة لميزان المدفوعات.	تم رفع برقية للديوان الملكي رقم 4200517 وتاريخ 1442/2/21هـ، بالإفادة عن استكمال التنسيق بشأن التكليف.	مكتمل	سرية
29	الأمر الملكي رقم 1814 وتاريخ 1442-01-11 هـ	اطلب أمانة اللجنة المالية تزويدها بالتدفقات النقدية للمبلغ المطلوب، لتنفيذ منظومة الدعم والإعانات بشكل شهري، لمدة ثلاث سنوات وما تم بشأن اعتماد استراتيجية منظومة الدعم والإعانات الحكومية.	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم الرفع للديوان الملكي ببرقية الوزارة رقم 4200287 وتاريخ 1442/2/1هـ، بالإفادة عن التكليف.	تم الرفع	سري للغاية
30	الأمر الملكي رقم 1821 وتاريخ 1442-01-11 هـ	التوجيه الكريم لوزارة الاقتصاد والتخطيط بوضع خطة عمل بشأن زيادة مشاركة المملكة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم إعداد وتطوير منهجية التقييم لاختيار اللجان والبرامج التابعة للمنظمة لزيادة مشاركة المملكة لاستيفاء التكليف.	تحت التنفيذ حسب الخطة	سرية

الديوان الملكي					
م.	البيان	بيان فحوى ما قضى به الأمر	الوكالة/ مالك العمل المحال إليه الأمر	الأعمال الرئيسة التي تمت	بيان الحالة	السرية
31	الأمر الملكي رقم 2481 وتاريخ 1442-01-14 هـ	التوجيه الكريم لوزارة الاقتصاد والتخطيط بدراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على القطاعات الاقتصادية وكيفية استخدامها في تعزيز قطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية معينة.	وكالة الوزارة للشؤون القطاعية والمناطقية.	تم ترسية المشروع على شركة استشارية، نسبة الإنجاز الفعلية للمشروع هي تقريباً (15%)، والتاريخ المتوقع للانتهاء من التكليف هو 1442/11/30هـ.	تحت التنفيذ حسب الخطة	سرية للغاية
32	الأمر الملكي رقم 9787 وتاريخ 1442-02-21هـ	التوجيه الكريم لإكمال اللازم في ضوء ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء الموافقة على ما رأته هيئة الخبراء بمجلس الوزراء إحالة المعاملة بشأن الصعوبات التي تواجهها المؤسسة العامة للتقاعد إلى لجنة إصلاح أنظمة التقاعد.	وكالة الوزارة لشؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري.	تم الرفع ببرقية معالي الوزير رئيس لجنة إصلاح أنظمة التقاعد رقم 4201405 وتاريخ 1442/5/26هـ، متضمنةً التوصية ومرفق بها محضر اجتماع اللجنة الثامن.	تم الرفع	
33	الأمر الملكي رقم 26342 وتاريخ 1442-05-12هـ	التوجيه الكريم لوزارة الاقتصاد والتخطيط بتحديث دراسة اشتراكات الجهات الحكومية في المنتدى الاقتصادي العالمي.	وكالة الوزارة للشؤون الاقتصادية الدولية.	تم الرفع ببرقية الوزارة رقم 4201375 وتاريخ 1442/5/21هـ، متضمنةً تحديث دراسة اشتراكات الجهات الحكومية.	تم الرفع	سرية
34	خطاب أمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم 5294 وتاريخ 1441-06-12 هـ	في شأن دراسة انضمام المملكة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم الرفع ببرقية الوزارة رقم 1/4102425 وتاريخ 1441/6/22هـ، موجهةً لأمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ومتضمنةً مخرجات الدراسة التي أعدتها الوزارة بشأن الموضوع.	تم الرفع	سرية
35	خطاب أمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم 8284 وتاريخ 1441-10-03 هـ	بشأن العرض المقدم من وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بعنوان (التقرير الاقتصادي الربعي).	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي.	تم رفع برقية الوزارة رقم 4201113 وتاريخ 1442/4/23هـ، موجهةً لأمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية متضمنةً التقرير المشار إليه.	تم الرفع	سرية
36	خطاب أمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم 10043 وتاريخ 1441-12-04 هـ	بشأن تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع صندوق التنمية الوطني بدراسة الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على قطاع الحج والعمرة.	وكالة الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي / وكالة الوزارة للتنمية المناطقية والقطاعية.	تم عرض التقرير في اجتماع اللجنة العليا التنسيقية يوم الاثنين بتاريخ 1442/1/26هـ.	مكتمل	سرية جداً

الديوان الملكي					
م.	البيان	بيان فحوى ما قضى به الأمر	الوكالة/ مالك العمل المحال إليه الأمر	الأعمال الرئيسة التي تمت	بيان الحالة	السرية
37	خطاب أمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم 1160 وتاريخ 1442-02-06 هـ	بشأن تقديم عرض على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عن حوكمة الضرائب والرسوم والمقابلات المالية.	وكالة الوزارة لشؤون النمو الاقتصادي المستدام.	تم إرسال النسخة النهائية لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 1442/5/26هـ، كما تم تقديم العرض على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يوم الثلاثاء الموافق 1442/6/6هـ.	تم الرفع	
38	الأمر الملكي رقم 2897 وتاريخ 1442-03-22 هـ	بشأن توجيه سمو سيدي ولي العهد - حفظه الله - بتشكيل لجنة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لإعداد استراتيجية لتطوير علاقات الأجهزة الحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي والتنموي مع الجهات النظيرة لها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإعداد آلية متابعة وتحديث الاستراتيجية.	وكالة الوزارة للشؤون الاقتصادية الدولية.	تم رفع برقية الوزارة موجهةً إلى أمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برقم 4201251 وتاريخ 1442/5/6هـ، متضمنةً نسخةً من المحضر والتوصيات والعرض المقدم من الوزارة بالاجتماع الأول، كما تم تقديم عرض بما تم التوصل إليه على اللجنة الدائمة بالمجلس بتاريخ 1442/5/9هـ.	تم الرفع	سرية

2. السياسات والتقارير والتحاليل الاقتصادية

واصلت الوزارة خلال العام 2020 مسيرة عملها في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية، واستمرت خلال العام في دعم الجهود لتحقيق تطلعات وتوجهات القيادة الرشيدة، حيث قامت الوزارة بدورٍ فاعل في تقديم الدعم اللازم للجهات الحكومية في مجال تطوير السياسات الاقتصادية وتقديم دراسات تحليل الأثر لعدد من المواضيع المختلفة كتحليل الآثار الاقتصادية المتوقعة من رفع الحد الأدنى للأجور على المستهلكين والمشتغلين السعوديين وغير السعوديين وأصحاب الأعمال. تعمل الوزارة وبشكلٍ مستمر على رصد ومتابعة أهم التطورات في الاقتصاد الوطني والعالمي وكذلك متابعة وإعداد التوقعات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني وتولي الوزارة أهميةً كبرى لدراسات قياس الأثر للقطاعات الحكومية وبرامج الرؤية، حيث عملت الوزارة خلال العام على حساب الأثر الفعلي لعددٍ من برامج الرؤية على المؤشرات الاقتصادية الكلية وإبراز أهم آثارها الإيجابية على اقتصاد المملكة منها: برنامج صندوق الاستثمارات العامة وبرنامج التخصيص وبرنامج التحول الوطني وغيرها من البرامج. وحرصاً من الوزارة على تحسين أداء التوقعات الاقتصادية قامت الوزارة بإعداد مشروع حوكمة النماذج والتوقعات الاقتصادية؛ لتوحيد المدخلات من البيانات والافتراضات الأساسية عند إعداد التوقعات وزيادة الإفصاح والشفافية بين الجهات الحكومية المختلفة، كما عملت الوزارة خلال العام وبمشاركة الجهات الحكومية الأخرى، على إعداد عددٍ من الاستراتيجيات الوطنية كاستراتيجية إصلاح أنظمة التقاعد. خلال جائحة (كوفيد-19) تم إعداد الدراسات وتقديم التوصيات لمتخذي القرار حول تأثير هذه الجائحة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث قامت الوزارة بإعداد دراسةٍ حول الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية لتحديد توجهات السياسة العامة في المملكة خلال الجائحة، كما قامت الوزارة بحساب الأثر الاقتصادي للجائحة على المؤشرات الاقتصادية الكليّة، وتحديد مدى تأثر الاقتصاد المحلي بحِزَم التحفيز المفروضة من قبل الحكومة.

1. التقرير الاقتصادي الربعي:

هو تقرير يتم إعداده بشكل ربعي وفقاً للبند «أولاً» لقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (1-37/49/ق) وتاريخ 1437/12/5هـ، الذي ينصّ على «أن تكون التقارير التي يتم التركيز عليها في جدول أعمال المجلس في اجتماعاته خلال الفترة القادمة التقارير التالية: (1) تقرير عن أداء المملكة، وبخاصة في الجانبين الاقتصادي والتنموي، وآخر عن رؤية المملكة 2030، ويتم عرضها بصفة ربع سنوية». يقدّم التقرير تحليل اقتصادي عن الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي وأهم التوقعات المستقبلية للاقتصاد الوطني، كما يقدم التقرير توصيات للاعتبارات الرئيسية لصنّاع القرار في المملكة والتي تؤثر على المستويين المحلي والعالمي وتتم مشاركة التقرير مع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وعدد من الجهات الحكومية في المملكة.

ويترتب على هذا التقرير الآثار التالية:

- أثر اقتصادي: يخدم الخطط لواضعي السياسة الاقتصادية.
- أثر اجتماعي: وهو أثر ناتج عن الأثر الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى رفاهية المواطن والمجتمع.
- أثر على الخدمات والبنية التحتية: ويعتمد هذا الأثر على الأثر الاقتصادي الذي يدعم السياسات الاقتصادية، والتي بدورها تدعم الخدمات والبنية التحتية والمنافع العامة.

تشاركُ الوزارة جهاتٍ حكومية أخرى في هذا التقرير، وهي: الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، ووزارة الحج والعمرة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة المالية، ووزارة الطاقة.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

2. حوكمة آلية قياس وإجراءات التقديرات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية:

تم العمل على هذا المشروع بناءً على الأمر السامي رقم (41966) وتاريخ 1441/7/7هـ، وهو مشروع لتحديد منهجية موحدة لحساب المؤشرات الاقتصادية في الجهات الحكومية، حيث يهدف المشروع إلى إيجاد آلية للتنسيق بين الجهات؛ لتحسين قياس وإجراءات التقديرات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية. ويترتب على هذا المشروع آثاراً اقتصادية تتلخص في التالي:

- تنسيق الجهود بين الجهات وترشيد الموارد.
- تحسين كفاءة التوقعات وتبرير التفاوت في البيانات -إن وجدت-.

تشاركُ الوزارة جهاتٍ حكومية أخرى في هذا التقرير، وهي: وزارة الطاقة، ووزارة المالية، والهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي.

تم إنجاز التكليف كما تم رفعه للديوان الملكي ببرقية وزير الاقتصاد والتخطيط رقم (4201031) وتاريخ 1442/4/14هـ، مرفق بها تقرير التوقعات الاقتصادية للربع الثاني من العام 2020 وتقرير حول أعمال اللجنتين التنفيذية والفنية المعدّ من قبل اللجنة.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

3. تحليل الأثر لعدد من برامج تحقيق الرؤية التالية على أهم المؤشرات الاقتصادية:

- برنامج التخصيص.
- برنامج تنمية القدرات البشرية.
- برنامج جودة الحياة.
- برنامج التحول الوطني.
- برنامج صندوق الاستثمارات العامة.
- برنامج الإسكان.
- برنامج ضيوف الرحمن.

بناءً على التكليف رقم (ك-18-40/10) الصادر من مكتب الإدارة الاستراتيجية الذي نصّ على دعم مكاتب برامج تحقيق الرؤية في نمذجة مساهمات البرامج في مؤشرات الاقتصاد الكلي وتقديم الدعم في مراجعة طلبات التغيير المتعلقة بمساهمات برامج تحقيق الرؤية ومبادراتها في مؤشرات الاقتصاد الكلي، تم تحليل أثر هذه البرامج على المؤشرات الاقتصادية وتقييم أثرها الاقتصادي لبرنامج رؤية المملكة 2030، وتقوم الوزارة بقياس وتحليل الأثر لبرامج الرؤية على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وإبراز أهم الآثار الإيجابية لهذه البرامج بشكلٍ مستمر، ورفع التوصيات لمتخذي القرار، ويكون ذلك بقياس الأثر الفعلي للبرامج التي نفذت، سواءً بشكلٍ كامل أو جزئي أو من خلال توقع أثر البرامج التي لم تنفذ بعد.

وتتم عملية حساب الأثر الاقتصادي بالتعاون مع الجهات المختصة ببرامج الرؤية وبناءً على ما يرد للوزارة من بيانات فعلية أو بيانات تم افتراضها حول ميزانيات هذه البرامج وتكاليفها وخطة تنفيذها ويؤخذ في الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة على متغيرات الاقتصاد.

ويترتب على هذا العمل الآثار التالية:

- أثر اقتصادي.
- تقدير الأثر الفعلي للبرامج على أهم المؤشرات الاقتصادية:
- الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستهلاك الخاص.
- الاستثمار الخاص.
- التضخم.
- نمو الاقتصاد المحلي.
- أثر اجتماعي:

دراسة الفوائد المتوقع أن تعود بقيمة على المجتمع أو المواطن وتطوير القطاع الخاص. وبالنظر إلى جميع البرامج سواءً المنفذة بشكل كلي أو جزئي فقد أظهرت تحليلات الوزارة آثارها الإيجابية على مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكلٍ عام، ومن هذه البرامج: برنامج جودة الحياة، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج التخصيص، وبرنامج الإسكان، كما يمكن تعزيز هذه الآثار الإيجابية وتحقيق استدامتها من خلال: استمرار خطط هذه البرامج على المدى الطويل، ودعم هذه البرامج بدراسات اقتصادية حتى تتمكن من تحقيق آثار إيجابية أكبر على المدى الطويل.

تشاركُ الوزارة جهاتٍ حكومية أخرى في هذا التقرير وهي: برنامج التخصيص، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج الإسكان، وبرنامج ضيوف الرحمن، والهيئة العامة للإحصاء.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

4. مشروع حوكمة تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه:

تشكلت اللجنة التنفيذية لحوكمة أسعار الطاقة والمياه بموجب الأمر السامي الكريم رقم (48790) وتاريخ 1439/9/24هـ، والمختصة بدراسة الحاجة لتعديل أسعار أي من منتجات الطاقة والمياه وقياس أثرها الاقتصادي والمالي والاجتماعي وما يترتب عليه من تحسين لسياسات القطاعات المتأثرة بها ووضع الآليات والبرامج الملائمة لذلك.

تشارك وزارة الاقتصاد والتخطيط - بصفتها عضو في اللجنة - في قياس الأثر الاقتصادي، كما تقوم الوزارة - بصفتها ممثل في الفريق التنفيذي - بقياس الأثر الاقتصادي على القطاعات ودراسة السياسات المقترحة وتقديم الرأي الفني الاقتصادي حول قرارات اللجنة بشكل مستمر.

ويترتب على هذا العمل أثر اقتصادي يتلخص في:

- قياس أثر تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه على المؤشرات الاقتصادية.
- قياس أثر هذا التعديل على القطاعات المختلفة كالقطاع الصناعي والتجاري والزراعي.

تشاركُ الوزارة في هذه العمل وزارة الطاقة، وكما قامت الوزارة بإنجاز جميع المهام الموكلة لها في هذا العمل

5. تقييم المخاطر الاقتصادية:

بناءً على التوجيه الكريم وقرار مجلس الوزراء رقم 87 وتاريخ 1440/2/7هـ، بأن تقوم وحدة المخاطر الوطنية بإجراء تقويم شامل للمخاطر الوطنية ومعرفة مدى تأثيرها واحتمالية حدوثها وتفاديها، وذلك من ضمن ورش عمل التي تقدمها وحدة المخاطر الوطنية في الديوان الملكي ويتم إنجاز هذا التقييم كل نصف سنة.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

ويترتب على هذا التقييم الآثار التالية:

- أثر اقتصادي: تقييم المخاطر الاقتصادية المتوقعة ومعرفة مدى تأثيرها واحتمالية حدوثها وتفاديها.
- أثر اجتماعي: تفادي المخاطر الاقتصادية ينعكس إيجاباً على النواحي الاجتماعية.

تتشارك الوزارة في هذا التقييم مع: وحدة المخاطر الوطنية بالديوان الملكي.

6. استراتيجية إصلاح أنظمة التقاعد:

بناءً على الأمر السامي رقم 52284 وتاريخ 1441/9/15هـ، تم دراسة أثر سياسات التقاعد من خلال زيادة سن التقاعد، وزيادة نسبة الاستقطاع لحساب صندوق الضمان الاجتماعي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتهدف إلى دراسة أثر رفع سن التقاعد وزيادة نسبة الاستقطاع من الصندوق على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ويترتب على هذه الدراسة الآثار التالية:

- أثر اقتصادي: أثر سلبي طفيف على الدخل المتاح والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الاستهلاك والبطالة لمقارنته مع الوضع المالي لصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية.
- أثر اجتماعي: أثر طفيف على دخول الأفراد ومعدلات البطالة.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

7. خطة تنمية الناتج المحلي الإجمالي (عنصر الاستهلاك الحكومي):

بناءً على برقية معالي أمين اللجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم 873 (ق-1-41/20) شاركت الوزارة مع عددٍ

من الجهات الحكومية العمل على تطوير خطة لعنصر الاستهلاك الحكومي ضمن خطة تنمية الناتج المحلي الإجمالي، يهدف هذا العمل إلى تطوير استراتيجية شاملة؛ لتنمية عنصر الاستهلاك الحكومي للمساهمة في إعادة رسم ملامح الخطط والاستراتيجيات القائمة لتعظيم أثر الإنفاق الحكومي وتنمية الناتج المحلي الإجمالي.

ويتوقع أن يترتب على هذا العمل أثر اقتصادي يتلخص في:

- نمو الاقتصاد المحلي وتحقيق وفورات للمالية العامة.

كما تشاركُ الوزارة جهاتٍ حكومية أخرى في هذا العمل، وهي: مكتب الإدارة الاستراتيجية، ووزارة المالية، ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية، والمركز الوطني للتخصيص.

- تم إنجاز العمل بنسبة 70%.

8. حساب الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا:

تم إجراء هذه العمل بناءً على تكليف من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برقم 8284 وتاريخ 1441/10/3هـ، بغرض إجراء سيناريوهات لتحديد مدى تأثير تفشي جائحة كورونا، ومدة الحجر الكلي والجزئي على الاقتصاد، ويهدف ذلك إلى تحديد أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ويترتب على هذه العمل أثر اقتصادي يتلخص في:

- توضيح مدى تفاوت الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا حسب سيناريوهات (متحفظ ومتشائم ومتوسط) لامتداد فترة الحجر وتفشي الفايروس.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

9. دراسة تحديد الأنشطة الاقتصادية ومدى تأثرها بفايروس كورونا:

هي دراسة أعدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط؛ لتحديد الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية (79 نشاط)، حيث تم ربط الأنشطة بمؤشر مركّب تم تصميمه ليحدد وتيرة ومدة تأثر تلك الأنشطة من الناحية الاقتصادية بجائحة كورونا.

تم تحديد القطاعات ذات الأولوية الوطنية بناءً على معايير اقتصادية واجتماعية بما يحقق إمكانية تنافسيتها عالمياً، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد حجم الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا، تحديد التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية في المملكة.

ويترتب على هذه الدراسة أثر اقتصادي يتلخص في:

- مساهمة مخرجات الدراسة في تحديد توجهات السياسة العامة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق المستهدفات الاجتماعية.
- استخدام المؤشر المُركّب، والذي يأخذ بالاعتبار الأهمية الاقتصادية والتأثر بفايروس كورونا كمدخل في أعمال اللجنة المعنية بفتح الأنشطة الاقتصادية.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

10. تحليل حزم التحفيز والمبادرات لمواجهة آثار جائحة كورونا:

تقدم هذه الدراسة عرضاً حول الإجراءات الاقتصادية العالمية المتخذة في مواجهة جائحة كورونا ومقارنتها بالإجراءات التي اتخذتها المملكة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثر الاقتصاد الوطني بحِزَم التحفيز المفروضة من قبل الحكومة.

ويترتب على هذه الدراسة الآثار التالية:

- أثر اقتصادي: حساب الأثر الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- أثر اجتماعي: دراسة الفوائد المتوقع أن تعود بقيمة على المجتمع / أو المواطن.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

11. دراسة أثر رفع رسوم الواردات السلعية (الجمارك) على النمو الاقتصادي:

هي بيان الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة التي قد تنتج عند رفع رسوم الواردات السلعية للمملكة وتحليلها وتحديد تأثيرها على القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمستهلك، وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم التوصيات لدعم النمو الاقتصادي.

ويترتب على هذه الدراسة أثر اقتصادي يتلخص في:

- تحليل الآثار المالية والاقتصادية المحتملة من رفع رسوم الواردات السلعية (الجمارك).
- إعداد توقعات نمو الإيرادات على القطاع الحكومي الاقتصادي.
- تقديم التوصيات اللازمة لتخفيف الأثر على القطاع الخاص والمستهلك.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

12. دراسة الخطة الداعمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام:

قامت الوزارة بالتعاون مع وزارة المالية بإعداد خطة داعمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتشمل معدلات النمو المقترحة لكل عنصر من عناصر الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2030 إضافةً إلى توصيات الإصلاحات الهيكلية ومقترحات التنفيذ. حيث تم في هذه الدراسة تحليل ديناميكية النمو التاريخية لاقتصاد المملكة وتحديد أولويات الإصلاحات الهيكلية المحققة للتنوع الاقتصادي المستدام بما يخدم تطلعات رؤية المملكة 2030، وتهدف هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج نمو مستدام للقطاع غير النفطي، بحيث يخفض من الاعتماد على الإنفاق الحكومي.

ويترتب على هذه الدراسة أثر اقتصادي يتلخص في:

- تحقيق النمو في الاقتصاد المحلي.
- مساهمة أكبر للقطاع الخاص.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

13. مراجعة الأثر الاقتصادي لبرنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDLP):

تم إعداد الأثر الاقتصادي للبرنامج من قبل الجهة المسؤولة عن ذلك، وما قامت به الوزارة في هذا الشأن هو مراجعة الأثر الاقتصادي لمبادرات «برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية» في قطاعات (الصناعة، التعدين، الخدمات اللوجستية، المحتوى المحلي) على مؤشرات الاقتصاد الكلي. وجاءت هذه المراجعة بناءً على طلب البرنامج بهدف تحديد مدى مناسبة هذا الأثر مع أهداف البرنامج وتقديم التوصيات حيال تحقيق النمو الاقتصادي، ويترتب على هذه الدراسة أثر اقتصادي يتلخص في:

- تحقيق النمو في الاقتصاد المحلي.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

14. تحليل الآثار المتوقعة من رفع الحد الأدنى للأجور:

تم تحليل الآثار الاقتصادية المتوقعة من رفع الحد الأدنى للأجور على المستهلكين والمشتغلين السعوديين وغير السعوديين وأصحاب الأعمال، كما تم النظر في الفوارق المناطقية، والفوارق المرتبطة بحجم المنشأة وفئات الأجور، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار المتوقعة من السياسة والمساهمة في تحديد التقاطعات مع الأهداف التنموية الأخرى.

ويترتب على هذه الدراسة أثر اقتصادي يتلخص في:

- إمكانية أن تقوم الدراسة بتسليط الضوء على الجوانب الاقتصادية المرتبطة بقرار رفع الحد الأدنى للأجور.
- المساهمة في تقديم تصوّر لمتخذي القرارات الاقتصادية في المملكة في هذا الشأن.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

15. دراسة مؤشر الحرية الاقتصادية:

بناءً على طلب المركز الوطني للتنافسية رقم 44102677/1 وتاريخ 1441/3/16هـ، تم العمل على دراسة مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة الميراث، وتقديم عرض حوله إلى لجنة تحسين أداء الاعمال في القطاع الخاص وتحفيزه (تيسير).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء المملكة في مؤشر الحرية وإعداد التوصيات اللازمة لتحسين ترتيب المملكة، وتقديم التوصيات اللازمة حول تحسين التشريعات التي تتعلق بالبيئة التنافسية في المملكة، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز النمو الاقتصادي.

ويترتب على هذه الدراسة أثر اقتصادي:

- تحسين البيئة التنافسية للمملكة، مما سيؤدي إلى تسهيل أداء الأعمال وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار.
- تم إنجاز الدراسة بنسبة 100%.

16. حساب مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي:

هي تحليل لمساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد غير النفطي، من حيث القيمة المضافة والتوظيف، تهدف هذه الدراسة إلى وضع تصور لأداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الأكبر حجماً، والتوصل إلى استنتاجات تتعلق بالتحديات التي قد تواجهها هذه المنشآت وتقديم التوصيات حيال كيفية معالجتها.

كما تم مراجعة منهجية حساب مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بهدف حساب توقعات مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي وتحديد أثرها.

ويترتب على هذه الدراسة أثر اقتصادي يتلخص في:

- في وضع سياسات لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتفعيل دورها في الاقتصاد ومعالجة التحديات التي قد تواجهها.

تشارك الوزارة في عمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

17. الأثر الاقتصادي جراء تطبيق القائمة الإلزامية في المشاريع الحكومية لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية:

هي مراجعة لمنهجية هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية لتقدير الأثر الاقتصادي جراء تطبيق القائمة الإلزامية في المشاريع الحكومية؛ بهدف مواءمة المحتوى المحلي مع كفاءة تكلفة المشتريات الحكومية.

يترتب على هذه الدراسة أثر اقتصادي يتلخص في:

- زيادة كفاءة تقدير الجهات الأخرى للحفاظ على كفاءة تكلفة المشتريات الحكومية ومواءمتها مع زيادة المحتوى المحلي.
- تشاركُ الوزارة في هذه الدراسة هيئةَ المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

18. تقييم دراسة الفريق المركزي للجنة الفعاليات للمواسم السعودية المكتملة:

قام الفريق المركزي للجنة الفعاليات للمواسم السعودية وبالتشارك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، بعمل دراسة حول المواسم المكتملة، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر وجدوى هذه المواسم على نمو الاقتصاد المحلي.

ويترتب على هذه الدراسة الآثار التالية:

- أثر اقتصادي: نمو الاقتصاد المحلي.
- أثر اجتماعي: دراسة الفوائد المتوقع أن تعود بقيمة على المجتمع أو المواطن وتطوير القطاع الخاص.
- تم إنجاز الدراسة بنسبة 100%.

19. حساب مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الإجمالي والأثر غير المباشر لخطة التدخل السريع، وحساب مضاعفات قطاع الاتصالات:

تم حساب مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الإجمالي الحقيقي، والأثر غير المباشر لخطة التدخل السريع، على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني، وحساب مضاعفات قطاع الاتصالات، عن طريق فصل قطاع الاتصالات عن قطاع النقل والتخزين، يهدف العمل على تقدير الآثار الإيجابية من خطة التدخل الحكومي بقيادة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويترتب على هذا العمل أثر اقتصادي يتلخص في:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة (يشمل تأثير المشاريع العملاقة)، القدرة على زيادة المحتوى المحلي (بيئة الأعمال وتوافر المواهب).
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

20. حساب أثر معادن على نمو الاقتصاد المحلي:

تم حساب أثر استثمارات شركة التعدين العربية السعودية (معادن) على نمو الاقتصاد المحلي، بناءً على طلب اللجنة الاستراتيجية، كما تم تقييم أثر الاستثمار في قطاع التعدين على الناتج المحلي غير النفطي، ويهدف العمل إلى تقييم الأثر الاقتصادي لزيادة الاستثمارات في (معادن) على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ويترتب على هذا العمل أثر اقتصادي يتلخص في:

- تحفيز الاقتصاد بزيادة استثمارات معادن ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

21. تطوير خارطة الطريق لإدارة ملف أهداف التنمية المستدامة بالمملكة:

بناءً على التكليف رقم 36296 لتطوير التوجه الاستراتيجي وخارطة الطريق لإدارة ملف أهداف التنمية المستدامة في المملكة (2019 - 2030)، لضمان تحقيق مشاركة فاعلة من جميع أصحاب العلاقة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي والعموم يهدف إلى الآتي:

- تطوير التوجه الاستراتيجي وخارطة الطريق لإدارة ملف أهداف التنمية المستدامة في المملكة.
- الوصول إلى منهجية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يتّسق مع رؤية المملكة 2030، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.
- إعداد إطار للتعاون يشمل جميع أصحاب المصلحة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي والعموم.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

والآثار المترتبة عليه هي:

- تطوير البيئة المُمكّنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على المستوى الوطني والمحلي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- المساهمة في تعزيز وضع المملكة إقليمياً ودولياً في مجال التنمية المستدامة ومؤشراتها.
- وضع وتفعيل الإطار اللازم لضمان دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية والاقليمية والقطاعية واتساقها.
- وضع وتفعيل الإطار اللازم لمشاركة القطاع الخاص وغير الربحي والعموم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على المستوى الوطني والمحلي.

22. المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى 2020:

بناءً على الأمر السامي رقم 60726 وتاريخ 1441/11/12هـ تمت المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى 2020 وهو حدث سنوي يُعنى بأهداف التنمية المستدامة ومتابعة وتسريع التقدّم المحرز في خطة تحقيقها عام 2030.

أقيمَ المنتدى افتراضياً لعام 2020 من الفترة 7 – 16 يوليو 2020، ويهدف المنتدى إلى:

- تعظيم مشاركة المملكة في المنتدى الذي يهدف لمتابعة ومراجعة خطة 2030 للتنمية المستدامة، وتقييم النجاحات والتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالمياً.
- التركيز على الفعاليات الجانبية والتعاون مع أكبر عدد من أصحاب المصلحة من جميع القطاعات.
- المشاركة النشطة خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى السنوي الحضور الفعال من القطاع الحكومي والخاص والقطاع غير الربحي.
- كما أن مخرجات المشاركة كانت:
- ثلاث فعاليات جانبية على هامش المنتدى لمناقشة مواضيع متنوعة حول أهداف التنمية المستدامة مع عددٍ من أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي.
- كلمة المملكة بشأن تقدّم المملكة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تم نشر عدة أخبار صحفية وفيديوهات وإنفوجرافيك ومنشورات، على وسائل التواصل الاجتماعي عن مشاركة المملكة في المنتدى لعام 2020.
- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

3. ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات أحد الأدوات الهامة والتي تخدم متخذ القرار حيال السياسات والتخطيط الاقتصادي، فهو يلخص جميع المعاملات المالية للدولة مع بقية دول العالم خلال فترةٍ زمنيةٍ محددة ويعكس مدى تنوع ومتانة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي.

وتعمل الوزارة، ومن خلال وكالة ميزان المدفوعات على تنسيق الجهود المبذولة لتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق تنويعٍ فعالٍ للاقتصاد السعودي، مع الحفاظ على مستويات المعيشة السعودية، والعمل لتحسين ميزان المدفوعات بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

يشمل ذلك التركيز على تنمية الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والارتفاع في صافي دخل الاستثمار في المملكة، وتعمل الوزارة جنباً إلى جنب مع الكيانات والبرامج الحكومية الأخرى على تحليل مجموعةٍ متنوعةٍ من عناصر ميزان المدفوعات كالميزان التجاري، ورصيد الخدمات، والحساب الجاري وغيرها، مما يسمح بالفهم الدقيق لهذه العناصر وإعداد التوصيات المناسبة للسياسات في ضوئها، كما تقوم الوزارة

بدراسة وتحليل ميزان المدفوعات وتطوير نموذج توقعات سيناريوهات مستقبليةٍ، ودعم التنويع الاقتصادي وتمكين الصادرات، وتحديد الفرص المناسبة لتوطين المنتجات والخدمات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومتابعة التغيرات الدورية في الاقتصاد العالمي ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات وتقديم التوصيات للحد من تأثيرها على الاقتصاد السعودي.

1. مراجعة أثر الاستراتيجيات:

بناءً على التكليف الصادر برقم ك6--16\40 وتاريخ 1441/1/16هـ، ونصّه: «تكليف لجنة تحسين ميزان المدفوعات –بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة- بتحديد ومراجعة أثر الاستراتيجيات والسياسات ذات التأثير المباشر على ميزان المدفوعات. والرفع للجنة الاستراتيجية بما يتطلب اتخاذه خلال ستين يوماً من تاريخه».

وعلى ضوء التكليف، عملت أمانة اللجنة على تحديد أثر الاستراتيجيات على ميزان المدفوعات من خلال منهجية تستهدف ثلاثة مكونات ضمن ميزان الحساب الجاري: الواردات، والصادرات غير النفطية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تم العمل على مراجعة وتحديد أثر العديد من الاستراتيجيات من أهمها:

- مستهدفات الصادرات:

- تم العمل على مراجعة خمس استراتيجيات ذات علاقة بمستهدفات الصادرات: (برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، والاستراتيجية الوطنية للتوطين، والاستراتيجية الوطنية للنقل)، بالإضافة إلى مستهدفات المناطق الاقتصادية الخاصة.

- وقد تم تكليف هيئة تنمية الصادرات السعودية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمراجعة الاختلاف بين مستهدفات تصدير السلع والخدمات وذلك على مستوى الاستراتيجيات ذات العلاقة «المشار إليها أعلاه».

- الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية:

- تم العمل على دراسة تأثير الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية على ميزان المدفوعات السعودي حيث حددت الاستراتيجية مستهدف للوصول إلى 120 مليون زائر خلال عام 2030 منهم 75 مليون زائر أجنبي.

- الاستراتيجية الوطنية للنقل:

- تم العمل مع وزارة النقل لعكس مستهدفات ونفقات الاستراتيجية الوطنية للنقل على ميزان المدفوعات وتوضيح أهمية ربط الأهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل بالمستهدفات الوطنية ذات العلاقة.

- عملت الأمانة على إعادة تقييم مستهدفات الخاصة بالاستراتيجية، وإعادة النظر في تمكين الاستراتيجيات الأخرى ذات العلاقة، نظراً لارتباط النقل بدور حيوي ومهم بالصادرات غير النفطية بشكل عام وبإعادة التصدير والخدمات بشكل خاص.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

يتوقع من هذا العمل توحيد الجهود والمستهدفات وضمان العمل التكاملي من خلال التنسيق المستمر بين الاستراتيجيات ذات العلاقة.

2. تحسين ميزان السلع:

• عملت لجنة تحسين ميزان المدفوعات على تنفيذ خطة أهم (100) بند بقيادة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية حيث تم توطين عددٍ من المنتجات وإعداد عددٍ من دراسات الجدوى كجزء من خطة التنفيذ، وفي الربع الثالث من العام 2019 تم التوجيه بتطوير الاستراتيجية الوطنية للتوطين والتي توحّد جميع مسارات التوطين القائمة في مسار عمل واحد وتشمل مسارات التوطين: مسار خطة أهم (100) بند، مسار المنتجات المستخدمة بالمشاريع العقارية، ومسار منتجات الآلات والمعدات، وكجزء من الاستراتيجية الوطنية للتوطين تم التركيز على المنتجات المستهدفة التي يوجد لديها مصانع قائمة في المملكة المكاسب السريعة، والعمل على حصر وحلّ التحديات والعقبات في الإنتاج والتوزيع حيث اشتملت القائمة على (63) منتج وهي: منتجات المصانع القائمة أو قيد الإنشاء، بالإضافة إلى المنتجات التي قطعت فيها وزارة الاستثمار شوطاً متقدماً في التفاوض مع المستثمرين، ومجموع متوسط واردات هذه المنتجات بلغت قرابة (22 مليار) ريال سعودي بين عامي 2015 - 2019.

• من خلال التواصل مع المُصنّعين، تم رصد 23 تحدي، وتصنف هذه التحدّيات كالآتي: تحديات التشغيل، تحديات السوق، تحديات الخدمات المقدمة، تحديات سلاسل الإمداد، التحديات المتمثلة في بعض السياسات والأنظمة والتحديات المالية.

• تم حل 85% من التحديات المرصودة في نهاية العام 2020، ومن المتوقع حلّ جميع التحديات خلال الربع الأول من العام 2021، كما تم توطين 9 منتجات خلال العامين 2019 و2020، وجارٍ العمل حالياً على توطين 16 منتج في العام 2021، كما تعمل وزارة الاستثمار على إتمام صفقات من شأنها توطين 38 منتج، وبعد ذلك سيتم الانتقال للمرحلة الثانية من المكاسب السريعة فور الانتهاء من المرحلة الأولى.

يتوقع من هذا العمل:

• دعم توطين المنتجات وتحسين ميزان المدفوعات.

3. مشروع حوكمة إجراءات منع وتقييد التصدير:

اقتضى الأمر السامي الكريم رقم 1839 وتاريخ 1442/1/11هـ، بتشكيل فريق عمل برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط، وعضوية عددٍ من الجهات، يتولى وضع تصور عن السياسة العامة التي ينبغي أن تنتهجها الدولة حيال استرداد إعانات السلع الوطنية المصدرة، وتم إعداد إطار عام يراعي المصلحة العامة ويتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030، كما تم حصر السلع المعانة / المدعومة ونوعيتها ونسبة الدعم ومبالغ الدعم والجهات ذات الصلة بتلك السلع.

وتم عرض المخرجات على لجنة برنامج تحقيق التوازن المالي بتاريخ 1442/2/18هـ، ومن ثم تم عرضها على اللجنة الدائمة بتاريخ 1442/3/12هـ، وتمت الموافقة عليه وبذلك تم استيفاء متطلبات الأمر السامي الكريم.

ويتوقع من هذا العمل:

• تعزيز مبدأ التعاون والتكامل ما بين الجهات الحكومية من خلال المواءمة في القرارات المتخذة حيال نفاذ المنتجات السعودية إلى الخارج.

• تم إنجاز المشروع بنسبة 100%.

4. دراسة أثر رفع التعرفة الجمركية بهدف حماية المنتجات المحلية:

طلبت الهيئة العامة للتجارة الخارجية من وزارة الاقتصاد والتخطيط دراسة أثر رفع التعرفة الجمركية على اقتصاد المملكة لقائمتين من السلع المستهدفة وذلك على هامش عرض تم تقديمه من قبل الهيئة خلال الاجتماع الثالث من اللجنة التنفيذية لتحسين ميزان المدفوعات والتنوع الاقتصادي بعنوان: «حماية المنتجات الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية». والهدف من العرض هو «الاستجابة لمطالب القطاع الخاص بتعزيز الحماية لبعض الصناعات القائمة، والناشئة، والمستهدفة لزيادة قدرتها التنافسية وجذب الاستثمارات المستهدفة من خلال تفعيل الأدوات اللازمة لذلك بما يتوافق مع التزامات المملكة في الاتفاقيات الدولية». حيث قامت وكالة ميزان المدفوعات بإعداد الدراسة على السلع المستهدفة لتقصّي أثر السياسة على اقتصاد المملكة وميزان المدفوعات.

ويترتب على هذه الدراسة الآثار التالية:

• يتوقع من هذه الدراسة دعم الصناعة المحلية والحد من الواردات.

• تم إنجاز الدراسة بنسبة 100%.

5. تقرير حالة ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي:

تعمل وكالة ميزان المدفوعات بإعداد تقارير ربعية من كل عام وسنوية؛ وذلك لمتابعة حالة ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للمملكة؛ لرفعها إلى لجنة تحسين ميزان المدفوعات والتنوع الاقتصادي، ومن ثم اللجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، يشتمل التقرير على مجموعة من الإحصاءات التي تُسجل المعاملات الاقتصادية مع بقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتشمل التجارة في السلع والخدمات، وعوائد الاستثمارات الخارجية، والمعاملات في الأوراق المالية والأصول الأخرى، إضافةً إلى التدفّقات المالية المرتبطة بها، وتُسجل الأصول والخصوم الناشئة عن هذه المعاملات في الحساب المالي بميزان المدفوعات.

أما وضع الاستثمار الدولي فهو كشف إحصائي يوضح رصيد الاقتصاد من الأصول والخصوم المالية الخارجية حسب القيم السوقية الجارية عند نقطة معينة.

قامت وكالة ميزان المدفوعات بإعداد تقرير سنوي للعام 2019، وثلاثة تقارير ربعية(للربع الأول، والثاني، والثالث) من 2020، لحالة ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، حيث تم مراجعة حالة المستهدفات الأربعة ذات الأثر على ميزان المدفوعات، لتحسين كل من تنمية الصادرات غير النفطية والمحتوى المحلي وتحسين ميزان الخدمات وزيادة الدخل في الحساب الجاري وتعزيز التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر والمحافظ الاستثمارية.

4. سوق العمل وتنمية رأس المال البشري

بذلت الوزارة جهوداً كبيرة في مجال رفع وتحسين كفاءة سوق العمل وتعزيز التنمية البشرية والمجتمعية بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، حيث شاركت الوزارة في عددٍ من الدراسات التي تهدف إلى تقييم السياسات والبرامج القائمة في المجالات المرتبطة بالتنمية البشرية والحماية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ومن أبرز ما قامت به الوزارة في ذلك هو مساهمتها في دراسة مشروع نظام السجن والتوقيف المعدّل؛ والذي يهدف إلى إصلاح نظام السجون وتأهيل المسجون والمساهمة في عملية دمجه في المجتمع بعد انتهاء فترة محكوميته.

ومن جانب آخر قامت الوزارة بتقديم مقترح بشأن تمديد البرنامج لمدة خمس سنوات (2025-2020)، والذي أكّدت من خلاله على دعمها المتواصل للبرنامج باعتباره أحد البرامج التنموية التي تسهم في زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بناء المعارف. ونظراً لمكانة المملكة المتميزة بين دول العالم وما تقدمه من الدعم والاهتمام للمنظمات المؤسسات الدولية، ولفهم طبيعة مساهمات المملكة وتكوين صورة شاملة حول المنظمات التي تشكل المملكة جزءاً منها، وتقييم مدى استفادة المملكة من عملها وتعاونها القائم مع تلك المنظمات، قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط، وبمشاركة وزارة الخارجية، بدراسة لمشاريع التعاون الحالية للمملكة مع المنظمات الدولية، حيث قدّمت الدراسة توصياتها المتضمّنة على أفضل السبل لتعظيم مكانة المملكة الدولية وتعزيز تعاونها الدولي من خلال مشاركتها مع تلك المنظمات. عملت وزارة الاقتصاد والتخطيط على تطوير استراتيجية تهدف إلى تفعيل منظمات القطاع غير الربحي عبر تأسيس وحدة داخل الوزارة تختص بتسريع تأسيس منظمات القطاع غير الربحي من أجل تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ونشر ثقافة العمل التطوعي فيها، وتمكين المنظمات غير الربحية الواقعة ضمن اختصاص وزارة الاقتصاد والتخطيط، وتأهيل وتطوير الكوادر البشرية العاملة في هذه المنظمات لتعظيم دورها في المجتمع، وتذليل الصعوبات التي تواجهها حتى تتمكن من تقديم خدمات اجتماعية مستدامة.

1.مشروع نظام السجن والتوقيف المعدل:

تـم تقديـم الملاحظـات والتوصيـات بشـأن المـواد المنظمـة لمشـروع نظـام السـجن والتوقيـف المعـدل بغـرض تحقيـق الإصـلاح والتأهيـل للمسـجون والمسـاهمة فـي خلـق بيئـة سـجونٍ أفضـل. الهـدف مـن هـذا المشـروع إصـلاح نظـام السـجون وتأهيـل المسـجون، والمسـاهمة فـي عمليـة دمجـه فـي المجتمـع بعـد انتهـاء فتـرة محكوميتـه.

•تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

وهنالك العديد من الآثار الاجتماعية المتوقعة من المشروع من أهمها عملية تأهيل وإصلاح المساجين مما يسهم في اندماجهم في المجتمع والمشاركة بفعالية.

وكان من أبرز ما تم تقديمه والتوصية بشأنه:

• المساواة بين الجنسين في الحقوق.

• إنشاء حسابات ادخارية للسجين الذي يعمل بأجر، وذلك لرعاية شؤون المعالين إن وجدوا، ولضمان وجود عائلٍ ماديّ عند انتهاء فترة المحكومية يساهم في بدء حياته العملية.

• استمرار برامج تهيئة المسجون قبل الإفراج عنه لما بعد خروجه من السجن، لتكون عملية اندماجه بالمجتمع تدريجية وفعالة.

• توفير برامج أو مبادرات تأهلهم للحصول على عمل بعد خروجهم وتتابع حالات تقدمهم ومدى إنجازهم واندماجهم.

• تحسين البنية التحتية للسجون وتصميم المباني بمعايير عالية، يُراعى فيها كذلك التصاميم الخاصة بذوي الإعاقة.

• تشاركُ الوزارة في هذا العمل وزارةَ الداخلية.

2. التعليم-مقترح تطوير برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث لمدة خمس سنوات (2020– 2025م):

شاركت وزارةُ الاقتصاد والتخطيط وزارةَ التعليم تقييمها ومقترحها بشأن مشروع تمديد برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث لمدة خمس سنوات (2020 – 2025)، نظراً لأهميته في تنمية رأس المال البشري وبناء المعارف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدت الوزارة من خلال مشاركتها على دعمها المتواصل لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي؛ باعتباره أحد البرامج التنموية التي يتضح من خلالها الاستثمار في رأس المال البشري، وما قدمته من مرئيات تساهم بشكلٍ رئيس في استدامة البرنامج وتحقيق أهدافه بما يحقق العدالة الاجتماعية، وذلك لاستهدافه للفئات المستحقة بالصورة الأمثل.

• تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

تشاركُ الوزارة في هذا العمل وزارةَ التعليم.

3. مشـروع التنظيـم الجديـد لإعانـة البحـث عـن عمـل (حافـز):

قامـت وزارة الاقتصـاد والتخطيـط بدراسـة تحليليـة لمقتـرح إعانـة البحـث عـن عمـل، والـذي نتـج عنـه تصميـم التنظيـم الجديـد لإعانـة البحـث عـن عمـل (المقتـرح)، حيـث تضمنـت نتائـج التحليـل كيفيـة حسـاب الحـدّ المانـع للاسـتحقاق، مـع مراعـاة التوافـق بينـه وبيـن الأحـكام والسياسـات الوطنيـة الأخـرى، وتطويـر النظـام بمـا يحفـز المواطنيـن للدخـول فـي سـوق العمـل مـع التأهيـل والتدريـب.

كما تضمنت النتائج إعادة تصميم البرنامج من ناحيـة الأهـداف، تعديـل شـروط الاسـتحقاق، التزامـات المسـتفيد والمؤهـل والمتقـدم، المخالفـات والغرامـات.

وبنـاءً علـى ذلـك تـم تعديـل مشـروع التنظيـم المقتـرح، وتمـت مراجعتـه ومناقشـته مـع هيئـة الخبـراء لاعتمـاده.

• تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

4. مشروع مساهمة المملكة في المنظمات الدولية:

كُلّفت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع وزارة الخارجية، بتحليل تفاعلات المملكة الحالية مع المنظمات الدولية لتكوين صورة شاملة للمنظمات التي تشكل المملكة جزءاً منها، وطبيعة مساهماتنا في هذه المنظمات والتزاماتنا (المالية والتشغيلية وما إلى ذلك) وتقييم مدى استفادتنا من التعاون القائم مع تلك المنظمات.

تم اتباع منهجية متعددة الأدوات لمعرفة أفضل السياسات والحلول؛ لتعزيز وتفعيل دور المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030، حيث تم تصميم استبيان يستهدف جميع الجهات الحكومية؛ لقياس فاعلية المساهمات لأكثر من 300 منظمة دولية وذلك لجمع المعلومات والبيانات ذات الصلة اللازمة لإجراء هذه الدراسة.

التوصيات المتوقعة ستركز حول أفضل السبل لتعظيم مكانة المملكة الدولية، من خلال تعزيز تعاونها الدولي ومشاركتها مع تلك المنظمات، أيضاً يتم العمل على إجراء المقارنات المعيارية لأفضل الممارسات العالمية

- نسبة إنجاز المشروع 30%.

5. مشروع مساعدات المملكة للدول النامية:

كُلّفت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع عددٍ من الجهات، بناءً على الأمر السامي رقم 26022 وتاريخ 1441/4/21هـ، القاضي بأن تتولى اللجنة المشكلة بالأمر رقم 52948 وتاريخ 1438/11/16هـ، بمراجعة ما تم من إجراءات وترتيبات واتفاقيات ونحوها تتعلق بمساعدات المملكة للدول النامية، واقتراح الأسلوب والآلية المُثلى لكيفية توجيه المساعدات وخاصة في مجالات (التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي)، بما يخدم مصالح المملكة على المستوى الإقليمي والدولي، لا سيما في الجانب السياسي، ويضمن وصول مساعداتها إلى مستحقيها وانعكاس ذلك على الرأي العام في تلك الدول، ووضع المعايير التي بموجبها يتم تحديد نوعية المساعدات وكميتها وكيفية توجيهها.

وبناءً عليه قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بتقديم توصيات تشمل على المعايير والأسس التي يجب أن تبنى عليها السياسة العامة لتوجيه المساعدات للدول النامية، وتم الموافقة عليها من قبل اللجنة المُشكّلة، حيث اشتملت التوصيات على قسمين:

(1) على مستوى السياسة العامة للمساعدات الخارجية.

(2) التوصيات على المستوى التشغيلي للمساعدات الخارجية.

وتم الإجماع على أن يتم تطبيق المعايير والآليات المقترحة على كافة الجهات في المملكة المانحة للمساعدات الخارجية بكافة أشكالها (إغاثية وإنسانية، خيرية، برامج ومشاريع تنموية، وغيرها)، توحيداً للجهود، وتحقيقاً لاستدامة الأثر، وتعزيزاً لدور المملكة عالمياً في تنمية الدول النامية، وبما يعكس القيم الإنسانية للمملكة، مع مراعاة المعايير والآليات المُنظِمة لعمل كل جهة مانحة.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

6. مشروع احتساب خط الفقر في المملكة:

بناءً على الأمر السامي التعميمي رقم 24535 وتاريخ 1438/5/25هـ، القاضي بالموافقة على ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء بشأن المنهجية المقترحة لاحتساب خط الفقر بالمملكة، تم البدء في إعداد خط الفقر بناءً على منهجية موضوعية، حيث تم استخدام بيانات إنفاق ودخل الأسرة لعام 2012 - 2013 (بيانات الإنفاق الاستهلاكي)، وفقاً لتكلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية، وتم رفع نتائج هذه الدراسة في البرقية رقم الصادر 559/2293/40 وتاريخ 1440/2/30هـ، لتغطي ما جاء في التكليف والذي يشمل على:

- اعتماد منهجية احتساب خط الفقر المُطلق، لقياس مشكلة الفقر في المملكة، وذلك من خلال استخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي وفقاً لطريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية، على أن تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفةٍ دورية بتحديث المنهجية وفق الممارسات العالمية.
- قيام الهيئة العامة للإحصاء بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية سابقاً) ووزارة الاقتصاد والتخطيط بتحديد البيانات والمعلومات الواجب جمعها لاحتساب خط الفقر ومؤشراته، وذلك بالاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية.
- قيام الهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط بجمع وتحليل البيانات الخاصة بنفقات ودخول الأسرة لحساب خط الفقر ومؤشراته والتعرف على خصائص الفقراء وأعدادهم وتصنيفاتهم وتركيبتهم السكانية حسب المناطق والمحافظات وتنفيذ مسوحات إحصائية تتطلب ذلك.

واستكمالاً لما تم تنفيذه حول المنهجية المقترحة لاحتساب خط الفقر بالمملكة، المشار إليه في البرقية رقم الصادر 559/2293/40 وتاريخ 1440/2/30هـ، تم الاستمرار في العمل في تحديث مؤشرات ومعدلات الفقر، وذلك باستخدام بيانات إنفاق ودخل الأسرة لعام 2017 - 2018 (بيانات الإنفاق الاستهلاكي)، وبتطبيق ذات المنهجية التي استخدمت سابقاً وهي منهجية تكلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

وبناءً عليه تم إعداد تقرير يستعرض أهم النتائج بشأن استمرار العمل على ما ورد في التكليف المذكور والمتعلق بمنهجية احتساب خط الفقر المطلق لقياس مشكلة الفقر، وذكر أهم التوصيات المتعلقة بخط الفقر في المملكة والمنهجية المستخدمة.

- نسبة إنجاز العمل 90%.

7. مشروع استراتيجية تفعيل منظمات القطاع غير الربحي (تمكين) - (تأسيس الوحدة الإشرافية على القطاع غير الربحي):

استجابةً للأمر السامي رقم 55190 وتاريخ 1438/11/28هـ، بشأن مشروع استراتيجية تفعيل منظمات القطاع غير الربحي (تمكين) القاضي بتأسيس وحدة خاصة بجمعيات ومؤسسات القطاع غير الربحي؛ لتسهيل وتسريع تأسيسها، من أجل تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتمكين المنظمات غير الربحية لتعظيم دورها في المجتمع، وتبعه قرار مجلس الوزراء برقم 457 وتاريخ 1439/8/22هـ، بشأن تعزيز وتفعيل دور القطاع غير الربحي في المجالات التنموية.

عمل فريق الوزارة لتحقيق امتثالٍ أعلى، لما ورد في الأمر السامي من خلال:

تأسيس وحدة إشرافية تشرف على منظمات القطاع غير الربحي تهدف إلى:

1. تسهيل وتسريع تأسيس الجمعيات والمؤسسات غير الربحية الواقعة ضمن اختصاص وزارة الاقتصاد والتخطيط.
2. الإسهام في التطوير والتأهيل الفني للموارد البشرية العاملة في الجمعيات.
3. تمكين القطاع غير الربحي لتقديم خدمات اجتماعية مؤثرة ومستدامة.
4. الإسهام في تذليل الصعوبات وحل المشكلات التي تواجه الجمعيات.
5. تشجيع العمل التطوعي والإسهام في نشر ثقافة العمل التطوعي.

وللمحافظة على سير العمل، ولتمكين الوحدة الإشرافية من أداء مهامها على أكمل وجه، قامت الوكالة المساعدة للتنمية رأس المال البشري بإعداد خطة تنفيذية للوحدة الإشرافية والقطاع غير الربحي تهدف إلى:

- حوكمة الوحدة الإشرافية.
- تقديم الدليل الإرشادي للوحدة الإشرافية للجمعيات الأهلية، التي تعمل في نطاق وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- استعراض مهام وهيكلة الوحدة الإشرافية.

حالة المشروع: المشروع مستمر حيث تم تفعيل الوحدة الإشرافية والمساهمَة في تأسيس (3) جمعيات، تعمل تحت نطاق وزارة الاقتصاد والتخطيط، ومن المتوقع استلام المزيد من الطلبات في سنة 2021.

مخرجات المشروع التي تم تسليمها:

1. تأسيس الوحدة الإشرافية.
2. الانتهاء من الخطة التنفيذية وهيكلة الوحدة.

- تم إنجاز المشروع بنسبة 100% (تم إنشاء وتفعيل الوحدة).

أهم الأنشطة والمهام:

1. تم عقد ورشة عمل بتاريخ 2020/2/3م، مع مؤسسي الجمعيات التي تعمل في نطاق وزارة الاقتصاد والتخطيط لعرض أهداف كل جمعية وللاطلاع على أبرز الإنجازات.
2. الاجتماع مع استشاري وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ لتطوير الوحدات الإشرافية.

تم عقد (7) جلسات إرشادية، لدعم وتطوير الوحدة الإشرافية لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وتم مناقشة عدد من المحاور المنظمة لأعمال الوحدة الإشرافية كالتالي:

- تعريف بالقطاع غير الربحي.
- الإشراف والمتابعة.
- شرح وتوضيح الأمر السامي وقرار مجلس الوزراء.
- التمكين.
- تحديد الوضع الراهن والتحديات التي تواجه الوحدة الإشرافية.
- مؤشرات المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.
- التأسيس.
- مؤشرات قرار مجلس الوزراء.
- تم مؤخراً رفع المؤشر العام للوحدة الإشرافية من 20% إلى 75%.

8. استراتيجية منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية بمسمى (منظومة الحماية الاجتماعية) سابقاً:

بناءً على الأمر الملكي الكريم رقم 19347 وتاريخ 1440/4/9هـ، بشأن أن تقدم وزارة الاقتصاد والتخطيط مع وزارة المالية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، عرضاً عن منظومة الحماية الاجتماعية، يتضمن دراسة لإعادة النظر في جميع أشكال الدعم والإعانات من خلال البرامج المختلفة، فقد قامت الوزارة وبالمشاركة مع فريق العمل المكون من مُمثلَين من وزارتي المالية والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بدراسة شاملة وفعّالة عن منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية.

تم إنهاء الدراسة بالكامل ورفعها للمقام السامي وتضمنت التالي:

- تعريف لمفهوم الحماية الاجتماعية وأهميته لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.
- مراجعة لأفضل الممارسات الدولية فيما يخص وضع سياسات، وتصميم، وتنفيذ، برامج الحماية الاجتماعية.
- مراجعة كاملة للوضع الحالي لبرامج الدعم والإعانات الاجتماعية في المملكة، واشتملت على برامج الدعم الواقعة تحت مظلة كلٍ من: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الإسكان، وزارة التعليم، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وزارة الصحة، وزارة النقل، وزارة الداخلية، وزارة العدل، صندوق التنمية الزراعية، صندوق التنمية العقارية، بنك التنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية.
- دراسة لأبرز الثغرات وفرص التحسين، على مستوى القطاعات وعلى مستوى النظام.

• تفصيل متطلبات التنفيذ مثل نظام المعلومات وإجراءات المتابعة والتقييم والحوكمة.
• وضع خطة تنفيذ للمرحلة القادمة من العمل.

وبعد رفع الدراسة للمقام السامي، تمت الموافقة على تشكيل لجنة وزارية تحت مظلة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية تتولى إدارة وتطوير برامج الدعم والإعانات الاجتماعية برئاسة معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وعضوية كلٍ من: معالي وزير المالية، معالي وزير الاقتصاد والتخطيط، معالي وزير التعليم، معالي وزير الصحة، معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، معالي وزير الإسكان، معالي وزير النقل.

المهام التي أُنيطت للجنة الوزارية تتضمن مراجعة وتصنيف وتطوير جميع برامج الدعم والإعانات الاجتماعية؛ بهدف تقديم دعم للمواطن بشكلٍ أفضل وبصورةٍ متناسقة ما بين جميع الجهات.

المتوقع نهاية العمل التقني والتحليلي بنهاية 2021، مع استمرار عمليات تنفيذ الإصلاحات ونظام المعلومات وآليات المراقبة والتقييم.

• نسبة إنجاز العمل 75%.

9. مسح الحماية الاجتماعية:

قدمت الحكومة رؤية المملكة 2030 وخطة تحولٍ وطنية تهدف إلى تجديد نطاق الاستثمارات العامة وزيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد وترشيد الإنفاق الحكومي. سيوفر مسح الحماية الاجتماعية مجموعة بيانات تدعم المملكة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط على وجه الخصوص، من أجل:

(1) إجراء تشخيص أساسي لنظام الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تقييم الكفاءة والفعالية في برامج الحماية الاجتماعية الحالية.

(2) فهم دوافع انعدام الأمن الاقتصادي، والاستجابة للصدمات التي تعاني منها الأسر السعودية.

(3) وضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية وخريطة طريق لبناء نظام للحماية الاجتماعية على التكيف في المملكة.

يتيح استبيان الحماية الاجتماعية إجراء التقييم الموضوعي لفعالية البرامج؛ من أجل تحديد ما إذا كان البرنامج يحقق أهدافه أم لا أو تقدير نتائجه الصافية أو آثاره أو تحديد ما إذا كانت الفوائد التي يولّدها البرنامج تفوق تكاليفه أم لا، ويهدف إلى عدة أمور وهي:

• إجراء معاينة أساسية لنظام الحماية الاجتماعية تشمل تقييماً لكفاءة برامج الحماية الاجتماعية الحالية ولفعاليتها.
• وضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية وخطة عمل لإنشاء نظام حماية اجتماعية قادر على التأقلم مع الظروف في المملكة.
• بناء الأدلة حول تأثير برامج الدعم الاجتماعي.
• نسبة إنجاز العمل 85%.

الآثار المتوقعة منه هي:

• فهم أفضل لأوضاع المستفيدين.
• تفعيل دور منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية من خلال فهم أوسع للبرامج عبر نتائج تحليل مسح الحماية الاجتماعية.
• المساعدة في إعادة تصميم برامج الدعم والإعانات الاجتماعية وتحقيق فعالية أكبر في استهداف المستفيدين.

تشارك الوزارةَ في هذا العمل الهيئةَ العامة للإحصاء.

10.مشروع نظام الضمان الاجتماعي الجديد:

قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالاشتراك مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بتصميم النظام الجديد للضمان الاجتماعي، باعتباره اللّبنة الأساسية الداعمة لتفعيل برامج الإعانات الحكومية، وزيادة كفاءة الإنفاق للمستحقين من فئات المجتمع، يهدف المشروع إلى وصول الدعم للأشخاص والأسر الأكثر احتياجاً واستحقاقاً، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين برامج الإعانات، حيث تمت الموافقة على نظام الضمان الاجتماعي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1442/4/4هـ.

• تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

وعلى وجه التحديد، قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالآتي:

• دراسة أفضل الممارسات العالمية في تقديم المساعدات الاجتماعية، وجوانب التصميم ذات العلاقة.
• إعادة تصميم الإعانة في برنامج الضمان الاجتماعي.
• تصميم أداة دراسة وضع الأسر المادي والاجتماعي، وتطبيقها بالتعاون مع الباحثين الاجتماعيين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
• تحديد الإصلاحات اللازمة لتعديل نظام الضمان الاجتماعي، تماشياً مع التصميم الجديد.
• وكان من أبرز أهداف إعادة تصميم النظام، هو تمكين المستفيد من النهوض بنفسه وإيجاد العمل المناسب الذي يوفر للمستفيد الاستقلالية المادية.

تشاركُ الوزارةَ في هذا العمل وزارةَ الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

11.مسح عالي التكرار (High Frequency Survey) لتحليل الآثار المترتبة من انتشار فايروس كورونا (كوفيد-19) على حياة الفرد والمجتمع:

مسح عالي التكرار (فحص نبض الإدراك العام) هو أداة من أدوات السياسة التي تستند على قاعدة أدلة سليمة، وتم تطبيق هذا المسح لتحليل الآثار المترتبة من انتشار فايروس كورونا (كوفيد-19) على حياة الفرد والمجتمع.

وبناءً عليه تم تصميم الاستبيان لقياس مدى تكيّف الأسر وتعاملها مع انتشار فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في أنماط الحياة المختلفة، وكيف غيّرت الجائحة المجتمع من حيث السلوكيات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك والرضا بشكلٍ عام.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تصميم الاستبيان أثناء فترة الحظر الكلي والجزئي؛ لقياس أثر الجائحة، ويتوقع من العمل أثر اجتماعي واقتصادي وهو مراقبة سلوكيات المواطنين والمقيمين، والنظر في الإجراءات التي ينتهجها المواطن والمقيم؛ للحدّ والوقاية من الفايروس، مما يعطي صورة أفضل لصناع القرار في سَنّ السياسات اللازمة.

- تاريخ بداية المشروع: 15 ديسمبر 2020.
- نسبة إنجاز العمل 30%.
- التاريخ المتوقع لنهاية العمل: 8 أبريل 2021.

12.استراتيجية النمو السكاني:

بناءً على الأمر السامي الكريم رقم 7239 وتاريخ 1440/2/9هـ، القاضي بالموافقة على ما توصّل إليه محضر لجنة التعداد السكاني في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والمتضمن تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بتصميم استراتيجية ومنظومة حوكمة للنمو السكاني وتحليل وعرض توقعات النمو السكاني حتى عام 2050 فقد عملت الوزارة على هذا التكليف وتم العرض على اللجنة بما تم التوصل إليه.

وتهدف استراتيجية النمو السكاني إلى دراسة الديناميكيات السكانية حجم السكان وتكوينهم العمري والعمليات البيولوجية والبيئية المؤثرة عليهم إذ أن تغيّر الديناميكيات السكانية والنمو السكاني السريع يؤدي إلى خلق ضغط على العديد من المستويات، وتتطلب التدخلات السياسية معلومات عن النفقات والمصروفات والاستخدام حتى يمكن تصميم النماذج الاقتصادية ومراجعتها من خلال تخطيط السيناريو وتحليل التأثير.

تهدف الاستراتيجية بشكل أساسي إلى الاستفادة الكاملة من العائد الديموغرافي في المملكة ورفع مستوى القدرات البشرية للمواطنين والحرص على إيجاد سياسات مرنة ومناسبة للوضع الديموغرافي المتغير كما أن أساس الاستراتيجية هي الأسرة، وتشمل الاستراتيجية تطوير الصحة العامة والإنجابية، وتمكين المرأة وتوفير فرص عادلة ورفع القدرات البشرية وتحسين الخدمات الحكومية وتعزيز القيم الاجتماعية والسلوكيات الإيجابية.

وتضم استراتيجية النمو السكاني حالياً (27) مبادرة تركّز على تنظيم الأسرة والمشاركة الاقتصادية، ويتم العمل عليها من قبل الجهات المعنية.

تم تعديل اسم «لجنة التعداد السكاني» ليكون «لجنة السياسات السكانية» إشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 744 وتاريخ 1441/11/23هـ.

يجري العمل على تنفيذ مشروع خطة العمل في استراتيجية النمو السكاني، وتم في هذا الخصوص:

1. إعداد استراتيجية وحوكمة منظومة النمو السكاني.
2. تشخيص وتحديد المشكلة فيما يتعلق في التعداد السكاني.
3. إعداد المعلومات والدراسات حول التخطيط السكاني وتنظيم الأسرة.
4. إعداد سيناريوهات توقعات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة للأعوام (2020 - 2050).
5. إعداد نموذج الحوكمة للجنة التعداد السكاني.
6. تفعيل عمل مبادرات استراتيجية النمو السكاني.
7. متابعة سير مبادرات استراتيجية النمو السكاني.

5. التنمية القطاعية والمناطقية

تسهم الوزارة في مراجعة استراتيجية القطاعات والمناطق المختلفة وضمان توافقها مع أهداف رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية، كما تشارك الوزارة في إعداد الخطط والاستراتيجيات والسياسات والبرامج القطاعية والمناطقية ومراجعتها وتحديثها بالتعاون مع شركاء العمل والجهات ذات العلاقة (الحكومية، شبه حكومية، الخاصة) وإبراز الفرص المحتملة لإشراك القطاع الخاص بمنظومة التنمية القطاعية والمناطقية.

وتساهم الوزارة في تحقيق أهداف وأولويات رؤية المملكة 2030 من خلال دعم التنمية في القطاعات المُمكّنة للاقتصاد، وفي المناطق للاستغلال الأمثل لمواردها وربط البرامج بالجهات القطاعية والمناطقية واحتضان بعض المبادرات.

كما تقوم الوزارة بشكلٍ دوري بدراسة واقتراح إزالة التداخلات بين الخطط والاستراتيجيات المناطقية والقطاعية المختلفة، وتقديم المعلومات والتوصيات عند الضرورة، وتحليل أثرها على مسار التنمية في المملكة، وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة وتوفير الدعم والمساندة لتحقيق المملكة لأهداف التنمية

المستدامة إضافة على ما سبق، فإن للوزارة دور في رصد التغييرات في السياسات والأنظمة وتحليل أثرها على مسار التنمية في المملكة، ومراجعة تقارير البرامج والمشاريع عند الضرورة لتسهيل عملية صنع القرارات.

كما تقوم الوزارة بدراسة الأسس الشاملة للتنمية المناطقية وتحديد الفرص التنموية التنافسية واقتراح مبادرات تنموية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ووضع تصورٍ شامل للتنمية المناطقية، وتحديد أولويات المبادرات، في جميع المناطق استناداً على مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتقييم الهوية الخاصة بكل منطقة أو مدينة وتحديد الميزة المناسبة لها كجزء من استراتيجيتها التنموية للوصول للتنمية المتوازنة.

وحرصت الوزارة على تقديم الدعم للوزارات والهيئات الأخرى؛ بهدف نقل المعرفة والمساهمة في تنفيذ القرارات والمشاريع والتكاليف من المقام السامي، تمثل هذا الدعم بتوفير عددٍ من الدراسات السابقة والإسهام بفاعلية بتقديم كل ما يلزم للمساعدة والدعم في سدّ الفجوات والتأكد من المواءمة بين الجهات المختلفة والتي قد تتقاطع أو تتباين في بعض المهام والمسؤوليات، بالإضافة إلى تقديم الدراسات والتحليلات العلمية والتطبيقية لدعم المناطق فيما يتعلق بالتنمية القطاعية والمناطقية، كما فرّغت الوزارة عدداً من منسوبيها، للعمل مع الوزارات والهيئات الأخرى لفترة معينة بهدف تقديم الدعم والمساندة ونقل المعرفة، حيث قدّمت وكالة التنمية القطاعية والمناطقية، الدعمَ لعددٍ من مجالس وإمارات المناطق وهيئات التطوير واللجان التنفيذية. وشاركت الوكالة أيضاً في عقد عددٍ من ورش العمل، في عددٍ من المناطق مثل: ورش العمل التي عقدتها الوكالة في إمارة منطقة جازان، لتحديث مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشخيص الوضع الراهن للمنطقة والمساعدة في تشخيص تحديات البيانات والمعلومات الإحصائية وأثرها على بناء مؤشرات المنطقة.

وعملت أيضاً من خلال ممثلها في اللجنة التنفيذية لهيئة تطوير حائل بمراجعة ومناقشة مرئيات اللجنة المُشكّلة حيال الحلول البديلة من وزارة الاقتصاد والتخطيط لأرض الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، بالإضافة إلى مناقشة عدد من الخطط والمشاريع لمنطقة حائل مثل: خطط ومشاريع تصريف السيول، ومشاريع وزارة النقل، ومشاريع الشركة السعودية للكهرباء، ومشاريع المديرية العامة لخدمات المياه في المنطقة.

كما شاركت الوكالة أيضاً من خلال ممثلها في مجلس منطقة حائل، في مناقشة أوضاع الصحة وجهود الشؤون الصحية وأمانة منطقة حائل، فيما يخص طرق التعامل مع فايروس كورونا، وآلية التعامل مع المصابين، بالإضافة إلى مناقشة تقرير الجهات الأمنية، بشأن ما تم عمله لدعم القطاع الصحي في مواجهة الوباء، وتطبيق الأمر السامي الكريم بشأن منع التجول، ومناقشة ما قام به فرع وزارة التجارة في المنطقة بخصوص مراقبة توفر المواد الغذائية.

وتساهم الوكالة في تقديم الدعم والتوصيات للجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بالبيئة والمياه والزراعة، بالإضافة إلى تمثيلها في العديد من اللجان الدائمة المتعلقة باستراتيجيات القطاعات والاستراتيجيات الوطنية، مثل: استراتيجية الأمن الغذائي، واستراتيجيات البيئة والمياه والزراعة، حيث قام فريق من قطاع

البيئة والمياه والزراعة، في وكالة التنمية القطاعية والمناطقية، بإعداد دراسة متكاملة لقطاع الزيتون في منطقة الجوف، وتم وفقاً لها عقد العديد من اللقاءات مع الخبراء، وتنظيم ثلاث ورش عمل للوصول إلى أفضل التوصيات، منها: ورش أقيمت بتنظيم المزارعين والمستثمرين، وأخرى بتنظيم إمارة منطقة الجوف.

إضافةً إلى ذلك، يتم تقديم الدعم لاستراتيجيات المناطق، من حيث المواءمة والمتابعة، وإعطاء المرئيات والملاحظات ومشاركتها مع إمارات المناطق، كما شاركت الوكالة في إعداد ومراجعة وتحديث عدد من الاستراتيجيات القطاعية، منها الاستراتيجية الوطنية للحدّ من مخاطر الكوارث، والاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل البحري، واستراتيجية الطيران، وغيرها من استراتيجيات قطاعية ومناطقية.

وقد استمرت الوزارة في دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة، من خلال تقديم مخرجاتٍ قانونية ودراساتٍ فنية، إلى هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، وما زالت الوزارة تشارك في عدة لجان لدراسة الحوافز واقتراح المناطق الأكثر جاهزية لاكتساب صفة المنطقة الاقتصادية الخاصة، كما شاركت بعمل مراجعة شاملة لخطة تنفيذ البرنامج، وقد تضمّنت جميع القطاعات ومراجعة المؤشرات والمستهدفات للمراحل الزمنية لها، حيث وجد تقاطع في عددٍ من المؤشرات مع استراتيجيات أخرى، كاستراتيجية النقل الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على سبيل المثال. كذلك إيضاح عنصر المواءمة بين مبادرات البرنامج مع المبادرات الأخرى، بالإضافة إلى إبداء المرئيات لبعض المبادرات التي لم يتم تصميمها بالشكل

الفعال، شملت المراجعة حضورَ ورشة عمل وتقديم المرئيات لأصحاب المصلحة. وشاركت أيضاً الوزارة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، في مقترح «سياسة الاقتصاد الرقمي – للمملكة العربية السعودية» وقد أقرّ مجلس الوزراء الموقّر هذه السياسة بقرار رقم 267 وتاريخ 1442/5/14هـ، وقد شاركت وزارة الاقتصاد والتخطيط في جهود إقرار هذه السياسة في المملكة، في مراحلها المختلفة حتى إقرارها، كما شاركت الوزارة في مشروع وثيقة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، وتساهم الوزارة من خلال عضويتها في مجلس ادارة الهيئة، والفريق التنفيذي للاستراتيجية، في إبداء العمل والتعاون المشترك على الاستراتيجية.

وفيما يلي أبرز الجهود التي قامت بها الوزارة فيما يخص التنمية القطاعية والمناطقية، خلال العام 2020:

1. مشروع تأسيس نُظم المعلومات الجغرافية وتطوير أطلس التنمية المكانية:

تظهر أهمية نُظم المعلومات الجغرافية من حاجة وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى التعامل مع المعلومات والبيانات المكانية، وإظهارها بشكلٍ يخدم عملية دعم اتخاذ القرار.

ويتعامل البرنامج مع البعد المكاني في عملية التخطيط الذي يعتمد على تأسيس نُظم المعلومات الجغرافية بالوزارة، إضافةً إلى تطوير أطلس التنمية المكانية المتكاملة، لإظهار المعلومات الإحصائية والمكانية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في منصة تدعم اتخاذ القرارات، وتوضيح الوضع التنموي الراهن لمناطق ومحافظات المملكة، وتحديثها بشكل مستمر.

وتعتبر نُظم المعلومات الجغرافية منظومة من البرمجيات وقواعد البيانات والتطبيقات تمكن المختصين من التعامل مع البيانات المكانية، وتخزينها في قواعد بيانات، وتعديلها، أو حتى إنشائها، وتحليلها مع بيانات أخرى.

وتسعى الوزارة أن يكون المشروع أحد الأدوات المساعدة في دعم اتخاذ القرار، وربط التنمية المكانية بمنظومة جغرافية من خلال بناء أطلس التنمية المكانية المتكامل.

أهداف المشروع:

- تمكين المعنيين في وزارة الاقتصاد والتخطيط من فهم الوضع التنموي الاقتصاد والاجتماعية لمناطق ومحافظات المملكة، من خلال إدارة وأرشفة البيانات المكانية والقطاعية والاقتصادية، والقيام بالتحليلات اللازمة.
- الربط مع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجيومكانية (التابعة للهيئة العامة للمساحة)،

و«منصة مصدر» (التابعة للهيئة العامة للإحصاء)، وإظهار البيانات والمعلومات المكانية والإحصائية في أطلس رقمي، يدعمُ عملية دعم اتخاذ القرار.

• إمكانية تحديث البيانات الخاصة بالمشاريع ذات العلاقة بشكل آلي عن طريق قاعدة بيانات موحدة.

• إعداد وتثبيت منصة محورية لنُظم المعلومات الجغرافية لأطلس التنمية المكانية المتكاملة، تُستخدم لتطوير التنمية المناطقية ومراجعتها وإدارتها.

نتائج ومخرجات المهام:

• تقرير تحليل وجمع المتطلبات وتصميم التطبيقات.

• برنامج ونظام إلكتروني، يوضح التوزيع الجيومكاني والجغرافي ومؤشرات التنمية بحسب مناطق ومحافظات المملكة.

• برنامج أطلس التنمية المكانية المتكاملة.

- الوضع الحالي للمشروع

المرحلة الأولى التنفيذ:

• تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

تتضمن التالي:

• جمع وتحليل المتطلبات.

• إعداد وثائق الإجراءات والمعايير الخاصة بالتعامل مع هذا النظام.

• إعداد ورش العمل المتخصصة مع الجهات ذات العلاقة.

• الانتهاء من مرحلة التصميم الخاصة بالتطبيقات الجغرافية، وتطوير أطلس التنمية المكانية المتكاملة.

• تصميم قواعد البيانات المكانية وإنشائها.

المرحلة الثانية التشغيل:

• تم إنجاز العمل بنسبة 96%.

وتتضمن الدعم اللازم لتشغيل النظام، حيث تم توفير مسؤول عن قواعد البيانات، ومطوّر لتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، بالإضافة إلى مسؤولين عن تحليل البيانات، من قبل شركة «إيزري السعودية» لمدة سنة.

الخطوات القادمة: استكمال المشروع، والتاريخ المتوقع لنهاية العمل في مارس من العام 2021.

أصحاب المصلحة:

• وزارة الشؤون البلدية والقروية.

• مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

• الهيئة العامة للإحصاء.

• الهيئة العامة للمساحة.

• جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

2. مشروع تطوير منهجية تنمية المناطق:

انطلاقاً من أهمية التنمية والتخطيط المناطقي، وبغرض توحيد المعايير المستخدمة، وتمكين التخطيط التنموي للمناطق والمحافظات، فقد عملت الوزارة على بناءِ منهجيةٍ متكاملة، بحيث تكون مرجع للجهات المعنية بالتنمية في المناطق، والتي اشتملت على: آلية التخطيط التنموي للمناطق، قاعدة البيانات التنموية، أدوات التخطيط المناطقي، حوكمة التخطيط المناطقي، أسس توزيع الإنفاق التنموي، بناء القدرات، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية كل منها، وتمكن الجهات المعنية في المناطق من بناء منهجية علمية، وإطار عام لإرساء الاستراتيجيات التنموية في المناطق، وبناء لوحة متابعة تحتوي على المؤشرات الرئيسية للأداء التنموي، والتي تُمكّن من مراقبة الوضع التنموي في المناطق، بالإضافة إلى بناء استراتيجيات تنموية متكاملة ومستدامة في المحاور الاقتصادية والاجتماعية، وأداء الأجهزة الحكومية، وتُحققُ المنهجيةَ ذلك عن طريق:

• التشخيص الكامل للمناطق، من حيث المزايا التنافسية والموجودات والكفاءات والإطار المحلي.

• إنشاء مبادرات إنمائية ملائمة، وقابلة للتنفيذ، وملموسة، تتماشى من أهداف رؤية المملكة 2030.

• إعداد وتنفيذ مبادرات، من خلال تصميم خارطة طريق للتنفيذ وإشراك الحكومات المحلية عن طريق التدريب والمواءمة، والتوجيه فيما يتعلق بالأهداف، والمنهجيات، ومؤشرات الأداء الرئيسية، وهي منهجية علمية وإطار عام، لتحليل الوضع الراهن لمناطق المملكة الثلاثة عشر، وتشخيص أدائها الاقتصادي والاجتماعي، والخدمات الحكومية فيها، وتحديد أهم مبادئ وأسس التنمية المناطقية، ومقارنتها مع أفضل الممارسات العالمية، والتشخيص الكامل لمزايا المناطق النسبية والتنافسية.

وقد تم تقسيم محاور المنهجية إلى (12) نطاق كتالي:

• أداء الاقتصاد الكلي.

• الأداء القطاعي.

• جاذبية سوق العمل والوصول إليه.

• القدرة التنافسية.

• الصحة.

• التعليم.

• الخدمات والمرافق الأساسية (تشمل المياه، والكهرباء، والاتصالات، والصرف الصحي، وإدارة النفايات).

• النقل واللوجستية والبنية التحتية.

• استدامة الموارد الحيوية.

• السلامة ومستويات المعيشة.

• التمكين الاجتماعي وتطوير القطاع غير الربحي.

• تميز التشغيل الحكومي.

أهداف المشروع:

رفع مستوى التنمية في مناطق المملكة ومحافظاتها ومراكزها.

• وضع أسس للتنمية المستدامة.

• مواءمة الخطط القطاعية والمناطقية، بما يحقق نمو مناطق المملكة، وتوزيع الخدمات وتوحيد الجهود التخطيطية.

• استغلال المناطق لمزاياها النسبية والتنافسية، ومشاركتها اقتصادياً في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

• تمكين اتخاذ القرار من خلال تحليل تفصيلي للتنمية في المناطق والمحافظات.

نتائج ومخرجات المشروع:

- إطار عام لمؤشرات ومعايير تنموية لاستراتيجيات المناطق.
- إعداد وتنفيذ مبادرات من خلال تصميم خارطة طريق للتنفيذ، وإشراك الحكومات المحلية عن طريق التدريب والمواءمة والتوجيه، فيما يتعلق بالأهداف والمنهجيات ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- التشخيص الكامل للمناطق من حيث المزايا التنافسية والموجودات والكفاءات والإطار المحلي.
- تحديد مبادئ تخصيص التمويل.
- الوضع الحالي للمشروع: تم الانتهاء من المنهجية، وهي بصدد العرض على اللجنة التوجيهية لأخذ المرئيات تمهيداً لرفعها للجنة الاستراتيجية للاعتماد.

أصحاب المصلحة:

- هيئات تطوير المناطق.
- لجان التنمية التابعة لإمارات المناطق.
- المراصد الحضرية بالمناطق.
- الجهات المركزية.

3. مشروع «مراجعة أسس ومعايير التنمية المناطقية المتوازنة»:

يهدف المشروع إلى مراجعة أسس ومعايير التوزيع التنموي بين المدن والمحافظات والمراكز في مناطق المملكة المختلفة، بما يسهم في إيجاد تنمية حضرية متوازنة في تلك المناطق، ويكفل حسن توزيع المرافق العامة، ويرفع من كفاءة تخصيص الموارد المالية والإدارية في البلاد.

فقد قام المشروع في مراحلهِ السابقة (مرحلتيّ عمله الأولى والثانية) بتقييم وتحليل الواقع التنموي والخدمي في حينه لمناطق المملكة، وقد تبين أنها تتصف ببعض التشتت، في التقسيم والتصنيف العمراني، وبتفاوت تنموي بين المناطق وبين المحافظات على مستوى المناطق.

واشتملت مخرجات المرحلتين على:

(1) مقترح مؤشرات ومعايير خدمية واقتصادية.

(2) تصنيف تنموي وخدمي للمدن والمحافظات وفقاً لدليل عام للتنمية.

(3) اقتراح نطاقات تغطية خدمية حضرية وتجمعات قروية ضمن أقاليم تنمية حددتها المنظومة العمرانية المتكاملة في جميع مناطق المملكة.

كما جرى ضمن هذه المراحل السابقة دراسة «المنظومة العمرانية المتكاملة».

متطلبات المرحلة الحالية للمشروع:

المطلوب في المرحلة الحالية: استكمال وتحديث البيانات، ومواءمة الأسس والمعايير (التنموية، والخدمية، والاجتماعية، والإدارية) مع المستجدات، والاستفادة من آخر مخرجات الأعمال الأخرى، التي تخدم المشروع وتُسهّل تنفيذه، أي: «مشروع منهجية التخطيط للتنمية المناطقية»، و«مشروع الميزات النسبية والتنافسية لمناطق المملكة»، و«مشروع نظام المعلومات الجغرافية لمناطق المملكة ومحافظاتها»، الذي يجب أن يسمح بأتمتة عمليات قياس التنمية، وحساب مؤشراتها، و«مشروع الاستراتيجية العمرانية – المنظومة العمرانية المتكاملة»، على أن يشمل ذلك اقتراح آليات التنفيذ، أي تطبيق الأسس والمعايير بحيث تحقق الأهداف الثلاثة المحددة بالأمر السامي، كما يجب أن يوضع ذلك كله بالتوافق مع جميع الجهات ذات العلاقة، بغية توحيد الأسس والمعايير وآليات تطبيقها في توجيه ميزانيات الإنفاق والاستثمار السنوية.

الوضع الحالي للمشروع:

انتهت دراسة كافة وثائق المشروع الخاصة بمرحلته السابقة ومخرجاتها، وكذلك التقارير ذات العلاقة بمتطلبات العمل في مرحلته الحالية لعام 2021.

وسيبدأ العمل مع استشاري في أوائل يناير 2021، وتشتمل مسيرة إنجاز المشروع على ثلاث مراحل، تنتهي قبل غاية العام 2021، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة التقييم والتصميم التي سيصدر عنها ثلاثة تقارير.

المرحلة الثانية: مرحلة التحسين والتشغيل ومخرجاتها خمسة تقارير.

المرحلة الثالثة: مرحلة التسليم والتطبيق التي ستجري خلال الربع الرابع من العام 2021.

الجهات المشاركة:

من ضمن متطلبات نجاح المشروع، المواءمة والتكامل بين الجهات الحكومية، وقد شكّلت لجنة من (15) وزارة، للعمل والمشاركة في المشروع، وبالإضافة إلى جهات اللجنة سيعمل على التنسيق مع عدة جهاتٍ أخرى ذات علاقة ومنها:

- صندوق التنمية الوطني وصناديق التنمية.
- هيئات تطوير المناطق، إمارات المناطق.
- القطاع الخاص، القطاع الثالث.

نتائج ومخرجات المشروع:

تشتمل نتائج المشروع ومخرجاته على التالي: تحديد الأسس والمعايير المطورة والمحدثة، وكيفية حساب هذه المعايير والمؤشرات وخوارزمياتها، من أجل استخدامها لتوجيه الإنفاق والاستثمار، واقتراح المستهدفات التنموية المحددة زمنياً للمناطق والمحافظات / أقاليم التنمية، والتوافق على الميز التنافسية للمناطق بعد مراجعتها مع مجالس المناطق، واقتراح مصادر التمويل وأنواعه، وكيفية توزيعه بالاستناد على الأسس، والمعايير، وخوارزميات حساب ذلك، وبدائل حوكمة متابعة، وحُسن تطبيق الأسس والمعايير، ضمن حوكمة التنمية المناطقية، وتكامل كافة المشاريع الفرعية مع مشروع الأسس والمعايير وكيفية ذلك عملياً، والعمل على تطبيق المشروع بكافة أجزائه على ثلاث مناطق ومحافظتين، لبيانِ عمليته وجاهزيته للتطبيق.

4. دراسة الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على قطاع الحج والعمرة:

إشارةً إلى برقية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم 10043 وتاريخ 1441/12/4هـ، والقاضي بقيام وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع صندوق التنمية الوطني، بدراسة الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على قطاع الحج والعمرة، وتقديم عرض عن ذلك على اللجنة العليا التنسيقية لمعالجة تحديات الأزمات.

فقد قامت الوزارة بعمل الدراسة بشكلٍ مستفيض، حيث تم عمل تحليل لتأثر القطاعات ذات العلاقة، وأهمها: الإيواء، الإعاشة والتغذية، النقل، والتجزئة، مع حصر الأثر المادي ومساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي والتوظيف.

أهداف المشروع:

- دراسة الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على قطاع الحج والعمرة.
- الرفع بالتوصيات إلى اللجنة العليا التنسيقية لمعالجة تحديات الأزمات.

مخرجات المشروع:

- (Dashboard) مع تفصيل لإحصاءات الحج والعمرة والزيارات الدينية.
- قياس تأثر نقاط البيع في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، مقارنةً بمحافظات أخرى، مع تحليل لعمليات البيع.
- مقارنة عوائد القطاعات، بين عامي 1440 – 1441هـ، مع تسليط الضوء على الفرص المفقودة.
- إحصاء الشركات العاملة في القطاع، ونسبة التقدّم لطلب التمويل المدعوم، وتسليط الضوء على أبرز الإشكالات.
- توصيات للجنة العليا التنسيقية لمعالجة تحديات الأزمات.

الوضع الحالي للمشروع:

تم الانتهاء من الدراسة، والرفع بالمخرجات إلى اللجنة العليا التنسيقية، لمعالجة تحديات الأزمات بتاريخ 2020/9/12م، وقد لاقى العرض قبول اللجنة، مع إحالة التوصيات إلى وزارة الحج؛ لتقييمها خلال أسبوعين من تاريخه.

5. دراسة الميز التنافسية لمناطق المملكة:

نصّ الأمر السامي الكريم رقم 15229 وتاريخ 1440/3/19هـ، بالموافقة على منهجية إعداد الميز التنافسية لمناطق المملكة، ونموذج إعدادها المرافق لخطاب اللجنة الاستراتيجية، وكذلك تشكيل لجنة توجيهية لمشروع دراسة الميز التنافسية لمناطق المملكة، بقيادة وزارة الاقتصاد والتخطيط، وعضوية كلٍ من وزارة الداخلية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (سابقاً)، وزارة الشؤون البلدية والقروية، مكتب الإدارة الاستراتيجية، الهيئة العامة للإحصاء، الهيئة العامة للاستثمار (سابقاً)، كما نصّ الأمر الكريم، على قيام اللجنة التوجيهية برفع ما تتوصل إليه إلى اللجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بعد إكمال الدراسة.

تعد الميز التنافسية للمنطقة نقطة التفوق التي تمتلكها مقارنة بالمناطق الأخرى في جوانب محددة، تمت الإشارة إليها في المنهجية.

أهداف المشروع:

- توجيه جهود التخطيط المقبلة لبرامج تحقيق الرؤية وأنشطة العمل المعتاد.
- التحضير لإعداد استراتيجيات شاملة للمناطق.
- فهم القدرات والإمكانات الخاصة بالمناطق.
- التحضير لنمو المناطق غير المستغلة.

نتائج ومخرجات المشروع:

- تحديد الميز التنافسية لكل منطقة، واشتملت الدراسة على تقييم تنافسية المناطق في (54) نشاط اقتصادي، قابلة للتداول والمنبثقة من رؤية المملكة 2030، وذلك اعتماداً بشكل أساسي على ما تمتلكه المناطق من أصول (طبيعية واصطناعية).
- تحديد الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية لكل منطقة، مع الأخذ بالاعتبار مستوى التنافسية وقابلية المنطقة إلى اكتساب حصة من السوق، ومساهمة النشاط في اقتصاد المنطقة والتوظيف بها.
- تمكن الجهات المركزية من تحديد أولويات دعم الأنشطة الاقتصادية بناءً على ما تمتلكه المناطق من ميز.
- تمكن الجهات المركزية من مواءمة الخطط الاقتصادية للمناطق.
- تدعم الجهات المركزية في المفاضلة بين المشاريع الكبرى على المستوى الوطني، وكذلك تحديد المناطق المناسبة لإقامة هذه المشاريع.

الوضع الحالي للمشروع:

تم الانتهاء من الدراسة بعد مواءمتها مع المناطق والجهات المركزية المعنية، ورفع المخرجات إلى اللجنة الاستراتيجية ببرقية الوزارة رقم 4200178/1 وتاريخ 1442/1/16هـ، لإقرارها.

وقد تضمنت أعمال الدراسة الاجتماع بجميع المناطق، حيث تم شرح المنهجية المتبعة في الدراسة، وتوضيح تنافسية المنطقة في القطاعات ونقاط القوة ومكامن القصور بغرض المواءمة، هذا وقد تضمنت أعمال المواءمة كذلك الوزارات المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هيئات المناطق ولجان التنمية بالمناطق باشرت الاستفادة من مخرجات الدراسة، وقد انبثق من مشاركة الدراسة مع المناطق أثناء المواءمة، العديد من ورش العمل والمهام مع المناطق، والتي تصب في نفس السياق التنموي.

أصحاب المصلحة:

- هيئات تطوير المناطق.
- لجان التنمية في المناطق والتابعة لإمارات المناطق.
- الجهات المركزية.

6. مسابقة زمالة مسك (عضو مشارك):

ملخص مشاركة الوكالة المساعدة: تم المشاركة بمشروع بحث علمي عن الطاقة البديلة، والدخول بمسابقة مكونة من (17) مجموعة من الطلاب الموهوبين من مؤسسة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز الخيرية (مسك)، فكرة مشروع الفريق كانت عن استخدام الطاقة البديلة (الطاقة الأرضية) لتحلية المياه، واستخدام مادة البورون «Br» كمنتج إضافي بدلاً من إرجاعه لمياه البحر، الذي يعتبر ضاراً على الحياة المائية.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100% وعرضه على اللجنة وتحقيق جائزة المركز الثالث.

نبذة: أطلقت مؤسسة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز الخيرية (مسك)، مسابقة «زمالة مسك» السنوية، في دورتها الثانية، والتي تأتي بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركة «بين آند كومباني» الاستشارية، تحت عنوان: «تحديات أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية».

الأهداف: تهدف المسابقة بنسختها الثانية، لإيجاد حلول للتحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة، في خطوة تهدف لدعم الشباب السعودي، وتنمية الطاقات الوطنية الخلّاقة، وتعزيز روح المسؤولية الوطنية لديهم، للمساهمة في تطوير حلول عملية تدعم توجه المملكة الجديد، وتمكينهم من إدراك دورهم الهامّ في تنمية وقيادة مستقبلها.

المخرجات:

- عدد المستفيدين: 99 طالب وطالبة.
- عدد الفرق المتسابقة: 17 فريق.
- عدد التحديات: 10 تحديات.
- عدد شركاء المشروع: 17 شريك.
- عدد الجلسات التدريبية لكامل المشروع: 15 جلسة.
- عدد الخبراء والمرشدين.
- عدد ممثلي الوزارة: 18 ممثل.
- عدد الجلسات الإرشادية والتوجيهية التي تم تقديمها من قبل ممثلي الوزارة: 121 جلسة.
- أعضاء لجنة التحكيم الممثلة للوزارة: سمو الأميرة هيفاء آل مقرن – الدكتورة هلا التويجري.

الوضع الحالي: مكتملة.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

الخطوات القادمة:

العمل على تنفيذ الفرص التدريبية والبرامج التطويرية المقدمة من الوزارة للفرق الفائزة.

أصحاب المصلحة:

- وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- وزارة الصحة.
- وزارة التعليم.
- وزارة الثقافة.
- وزارة الرياضة.
- شركة سابك.
- شركة أكوا باور .
- شركة أرامكو.
- شركة انجي.
- شركة سيرك.
- شركة الاتصالات السعودية (STC).
- الهيئة العامة للإحصاء.

7. تعظيم الاستفادة من عمليات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية:

إعداد تقرير حول تعظيم الاستفادة من عمليات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ومنصة بيانات المساعدات السعودية يهدف التقرير إلى ما يلي:

- دراسة الفرص والتحديات في الوضع الراهن لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
- تعظيم الاستفادة من المساعدات (العينية والخدمية) التي تقدمها المملكة خارجياً، وتحديداً التي يقوم بها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
- دراسة متطلبات استدامة الدعم للمركز وتعظيم الاستفادة من المساعدات والإغاثة والأعمال الإنسانية، التي تقدمها المملكة من دون الإخلال بالهدف الأساسي للمركز.
- دعم الصناعات المحلية والقطاع الخاص، لتحسين مشاركتها مع المركز في تقديم هذه المساعدات ورفع مردودها.
- الربط والتنسيق بين المركز والجهات الخيرية والوقفية السعودية، وتبرعات ومساهمات الجهات الإغاثية المحلية.
- زيادة مشاركة الكادر البشري التطوعي، من أطباء ومتطوعين سعوديين من الجنسين، في أعمال المركز.
- إقامة تعاون بين وزارة الاقتصاد والتخطيط، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

من ضمن مهام وزارة الاقتصاد والتخطيط، التنسيق بين الجهات المختلفة والتخطيط للوصول إلى الأهداف التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحقيق الأهداف

التنموية وأهداف رؤية المملكة 2030.
ويتضمن ذلك حسن تنفيذ المبادرات والمشاريع والأعمال التنموية الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين الداخلي والخارجي.
كما يشتمل ذلك رفع مردود هذه المبادرات، والمشاريع، والأعمال، وتحسين أدائها في تحقيق أهدافها، والإفادة والاستفادة منها على كل المستويات.
ومن هذه الأعمال مساعدات المملكة التنموية والإنسانية والإغاثية خارجياً، وتحديداً أنشطة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
ويهدف هذا التقرير لدراسة الإجراءات الممكنة؛ لتعظيم مردود عمليات المركز في تحقيق أهدافه.
وعليه تبيان الأداء رفيع المستوى، والمردود العالي لدور المملكة الريادي عالمياً في تقديم المساعدات التنموية والإغاثة والأعمال الإنسانية.

8. إعداد تقرير تنفيذ المملكة لأهداف استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى (2010 - 2025م):

المشاركة في إعداد التقرير السنوي لمتابعة مدى تنفيذ المملكة لأهداف هذه الاستراتيجية التنموية، وذلك تحت مظلة التعاون بين وزراء التخطيط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد وُضِعَت بنود تنفيذ المملكة حسب أبواب الاستراتيجية، التي تشمل: التنمية المستدامة، والقضايا الاقتصادية، وقضايا بناء القدرات العلمية والتقنية، وقضايا العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والقضايا الاجتماعية، وقضايا السكان والقوى العاملة.

وأُرسِلَ التقرير إلى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي - اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية، لاتخاذ القرارات المناسبة حولها، كما عقدت الوزارة ورشة عمل بعنوان: «دور القطاع غير الربحي في عملية التخطيط وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية»، و«القطاع غير الربحي في التنمية المستدامة»، وعقدت الوزارة اللقاء الثالث والعشرين للمسؤولين الفنيين عن إعداد الخطط بدول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تبادل الخبرات بين دول المجلس، وتلبية لتوصيات اجتماعات اللجنة الوزارية.

9. تقرير الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية لمشاريع لوائح أنظمة حماية الملكية الفكرية:

استجابة لرغبة الهيئة السعودية للملكية الفكرية قامت الوزارة بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتوقعة التي قد تنتج عن إقرار مشاريع سبع لوائح وأنظمة لمواضيع تتعلق بأعمال الهيئة، وهي: حماية المعلومات التجارية السرية، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية المؤشرات الجغرافية، وحماية نماذج المنفعة، وحماية حقوق المؤلف، ومشروع تنظيم وتأهيل ممارسي أعمال الملكية الفكرية، والذي تهدف من خلاله إلى تنظيم مزاولة أعمال الملكية الفكرية، والتمثيل أمام الهيئة نيابةً عن أصحاب الحقوق، ووضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتقديم خدمات الملكية الفكرية للآخرين، وتعزيز جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للمستفيدين وضبط آلية عمل المرخّص لهم، وتوفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال في المملكة.
وكل ذلك عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم 713 بشأن إعداد ضوابط استحداث وتطوير الأنظمة واللوائح، وقد تم إعداد الدراسات المطلوبة أخذاً بالاعتبار الممارسات الدولية والدراسات المتوفرة عالمياً للوائح الأنظمة السبعة.

6. النمو الاقتصادي المستدام

تولي وزارة الاقتصاد والتخطيط اهتماماً كبيراً للنمو الاقتصادي المستدام حيث تهدف أعمال وكالة النمو الاقتصادي المستدام إلى دعم نمو وتنوع الاقتصاد في المملكة عن طريق تحديد التحديات الأساسية التي تُعيق النمو الاقتصادي المستدام وأسبابها الجذرية من خلال التحليلات والرؤى الاقتصادية، وإشراك أصحاب المصلحة بشكل استباقي وتفاعلي في صنع سياسة سليمة مع التركيز بشكلٍ أساسي على تعزيز الاستثمار والإنتاجية ونمو القطاع الخاص.

في ضوء ذلك عملت وكالة الوزارة للنمو الاقتصادي المستدام على عددٍ من المشاريع شملت مشروع لائحة حوكمة المقابل المالي للجهات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة، والذي نتج عنه نموذج الحوكمة المقترحة والآليات والضوابط المطلوب اتباعها عند فرض المقابل المالي، بالإضافة

إلى ذلك عملت الوكالة على مشروع دراسة الرسوم والضرائب الخاصة بالقطاع الخاص الذي يهدف إلى تقييم آثار الضرائب والرسوم المفروضة حالياً واستخلاص المبادئ التوجيهية؛ لتحقيق التوازن ما بين أهداف المملكة المالية والاجتماعية والاقتصادية.

وعملت الوكالة كذلك على مشروع دراسة

شاملة للإنتاجية والذي يهدف إلى خلق شفافية حول وضع الإنتاجية في المملكة وكيفية تحويل النموذج الاقتصادي الحالي من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد قائم على الإنتاجية.

1. مشروع لائحة حوكمة المقابل المالي:

إعداد مشروع لائحة لحوكمة كيفية ممارسة الجهات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة، بصلاحياتها المخوّلة لها نظاماً (المؤسسات العامة، المراكز والصناديق، والهيئات...)، في ممارستها فرض المقابلات المالية على الخدمات والأعمال التي تقدمها، بناءً على التكليف من المقام السامي رقم 20708 بتاريخ 1441/3/28هـ.

أهداف المشروع :

إعداد مشروع لائحة حوكمة ممارسة الجهات عند فرض مقابل مالي على الخدمات والأعمال، بحيث تتضمن التالي:

- دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لإقرار المقابل المالي.
- أخذ مرئيات الجهات الحكومية الأخرى قبل الفرض.
- إيجاد آلية تنسيق لضمان توازن ما، يفرض من مقابل مالي من كل جهة، وعدم تداخل أو تكرار استحصال المقابل على ذات الخدمة أو العمل من قبل أكثر من جهة.
- معالجة تأثير ما يفرض من مقابل مالي على الأعمال والعقود القائمة.

نتائج المشروع:

- تحليل الوضع الحالي لمنظومة المقابلات المالية التي تفرض من الجهات ذات الشخصية الاعتبارية.
- المقارنة التنظيمية والتشريعية في بعض دول المقارنة بما يتعلق بالرسوم والمقابلات المالية.
- نموذج الحوكمة المقترحة والآليات والضوابط المطلوب اتباعها.
- مشروع نظام اللائحة لممارسة الجهات فيما يتعلق بالمقابلات المالية وفرضها.

الوضع الحالي للمشروع:

تم الانتهاء من إعداد مشروع اللائحة والمستندات الداعمة لها، وتم إحالتها لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء لدراستها مع الجهات ذات العلاقة، والرفع بما يتم التوصل إليه إلى اللجنة الدائمة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

- تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

أصحاب المصلحة:

- مجلس الوزراء.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- وزارة المالية.
- اللجنة المالية بالديوان الملكي.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

2. دراسة الرسوم والضرائب الخاصة بالقطاع الخاص:

إعداد دراسة متكاملة عن الرسوم والضرائب الخاصة بالقطاع الخاص بناءً على التكليف من المقام السامي رقم 34751 وتاريخ 1441/6/4هـ.

أهداف المهمة: ذكر أهداف العمل/ النشاط/ المشروع (نقاط).

• تقييم آثار الضرائب والرسوم المفروضة حالياً على القطاع الخاص، وتحديد التحديات والفرص والاستفادة من أفضل الممارسات التي تتبعها الاقتصادات الأخرى لخفض تلك الآثار.
• استخلاص المبادئ التوجيهية؛ لخفض الأثر على القطاع الخاص، إلى أدنى حد ممكن، ليتم اعتمادها عند دراسة أو إعداد أي زيادة ضريبية أو الرسوم.
• تحديد الاعتبارات المؤسسية لضمان مراعاة السياسة الضريبية هيكلياً للآثار المحتملة على القطاع الخاص، وانعكاس ذلك على رؤية المملكة 2030.

نتائج ومخرجات المهام: نتائج الأعمال/ النشاط/ المشروع.

• تقييم الوضع المالي والمتطلبات على المديين القصير والمتوسط، والصلة بين النفقات وتطوير القطاع الخاص.
• تقييم متوسط معدل الضريبة في المملكة، وتأثير الضرائب على مؤشرات الاقتصاد الكلي.
• مقارنة معيارية للدول ذات الصلة، واستخلاص أفضل الممارسات الضريبية.
• تحليل الاعتبارات التي تؤثر على تصميم النظام الضريبي، بما في ذلك السياسات واللوائح والاعتبارات المالية والاقتصادية.
• جمع المبادئ التوجيهية اللازمة لوضع النظام الضريبي الأمثل، مع التركيز على الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

الوضع الحالي للمهمة/ أعمال/ نشاط/ مشروع:

شرح الوضع الحالي وهل هي منتهية أو قائمة.
تم الانتهاء من إعداد الدراسة.
وتم رفعها للجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لمراجعتها وإبداء الملاحظات والتوجيهات، واتخاذ القرار في التوصيات المقترحة في الدراسة.
• تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

أصحاب المصلحة:
• مجلس الوزراء.
• مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
• اللجنة المالية بالديوان الملكي.
• وزارة المالية.
• وزارة التجارة.
• وزارة الصناعة.
• وزارة الاستثمار.
• مكتب الإدارة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
• مركز تنمية الإيرادات غير النفطية.
• معالي الدكتور/ حمد آل الشيخ.

3. دراسة شاملة للإنتاجية:

تم تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالقيام بدراسة شاملة للإنتاجية، بناءً على التكليف رقم 35420 وتاريخ 1441/6/8هـ.
المشروع تم تقسيمه على (13) محور ولمدة (5) أشهر.
عملت وحدة الإنتاجية مع شركة «ماكينزي» وجامعة «هارفارد».
أهداف المهمة: ذكر أهداف العمل/ النشاط/ المشروع (نقاط).
خلق شفافية حول وضع الإنتاجية في المملكة، وكيفية تحويل النموذج الاقتصادي الحالي من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد قائم على الإنتاجية.
نتائج ومخرجات المهام: نتائج الأعمال/ النشاط/ المشروع.
تم الانتهاء من جميع المخرجات، أبرز النتائج:
• تحديد إطار الإنتاجية للمملكة، بناءً على خصائص الاقتصاد الوطني، وأفضل الممارسات العالمية.
• تصميم نهج لحل مسألة الإنتاجية، على المستوى الوطني والقطاعي، وعلى مستوى الشركات، ويشمل أربع خطوات رئيسية:
1. التشخيص.
2. تصميم الحلول.
3. تنسيق الجهود.
4. المراقبة والتقييم.
• وضع منهجية واضحة لتشخيص القيود المُلزمة للإنتاجية، وتصميم حلول مع أمثلة توضيحية أوّلية.
• إعداد النموذج المقترح لحوكمة الإنتاجية في المملكة.
• رسم المسار المستقبلي عبر خارطة طريق شاملة أربع سنوات، واقتراح برنامج تجريبي لاختبار النهج.

الوضع الحالي للمهمة/ أعمال/ نشاط/ مشروع:
شرح الوضع الحالي وهل هي منتهية أو قائمة.
المواءمة مع الجهات ذات العلاقة ثم الرفع إلى اللجنة الاستراتيجية.
• تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

أصحاب المصلحة:
• مجلس الوزراء.
• مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
• مكتب الإدارة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
• جميع الوزارات الحكومية.

7. التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية

واصلت الوزارة جهودها من أجل تعزيز الشراكات الاقتصادية للمملكة مع الدول والتكتلات الإقليمية والدولية من خلال العلاقات الثنائية كرئاسة اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي، ورئاسة الجانب السعودي في عدة لجان مشتركة، بالإضافة إلى الرؤية السعودية اليابانية 2030، والرؤية السعودية الكورية 2030، كما تشارك الوزارة في عدة لجان مشتركة برئاسة جهات حكومية أخرى.

ومن خلال العلاقات متعددة الأطراف، مثل: المشاركة في المنظمات الدولية، واللجنة الوزارية التحضيرية لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وخلال العام 2020، قامت وكالة الشؤون الاقتصادية الدولية بالإعداد والترتيب للعديد من اللقاءات الدولية والثنائية المتعلقة بالملفات التي تندرج تحت مسؤوليتها.

وخلال رئاسة المملكة لأعمال مجموعة العشرين في العام 2020، قامت الوكالة المساعدة لشؤون مجموعة العشرين بالإعداد لسياسات أعمال مجموعة عمل التنمية، وطرحها ومناقشتها والتفاوض مع دول المجموعة للاتفاق على مخرجات مجموعة عمل التنمية.

أولاً: العلاقات الثنائية:

1. المجالس التنسيقية

مجلس التنسيق السعودي الإماراتي:

انطلاقاً من حرص المملكة ودولة الإمارات العربية المتحدة على توطيد العلاقات الأخوية بينهما ورغبتهما في تكثيف التعاون الثنائي عبر التشاور والتنسيق المستمر في مجالات عديدة واستناداً إلى توجيهات خادم الحرمين الشريفين

وأخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظهما الله -، تم في شهر مايو من العام 2016، إنشاء مجلس التنسيق السعودي الإماراتي.

وتتمثل رؤية المجلس في خلق نموذج استثنائي للتكامل والتعاون بين المملكة ودولة الإمارات العربية المتحدة، على المستويين الإقليمي والعربي، عبر تنفيذ مشاريع استراتيجية مشتركة من أجل سعادة ورخاء شعبي البلدين.

وتم عقد الاجتماع الثاني لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان – حفظه الله – وسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، في مدينة أبو ظبي بشهر نوفمبر 2019.

أبرز اجتماعات مجلس التنسيق السعودي الإماراتي في العام 2020:

- اجتماع اللجنة التنفيذية: تم عقد ما يقارب (4) اجتماعات بين رؤساء اللجنة التنفيذية من الجانبين للوقوف على آخر المستجدات ومتابعة سير العمل، ومحاولة تذليل المعوقات التي تواجه الجهات، والتحديات جراء جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19).
- اجتماعات اللجان التكاملية: تم عقد ما يقارب (12-14) اجتماع ربع سنوي، للجان التكاملية لمتابعة سير عمل اللجان، وتذليل العقبات، وتصعيد طلبات الدعم.
- اجتماع أمناء اللجنة التنفيذية: تم عقد ما يزيد عن (4) اجتماعات لأمناء اللجنة التنفيذية.

مخرجات مجلس التنسيق السعودي الإماراتي للعام 2020:

بهدف تحقيق عددٍ من المخرجات الاستراتيجية وتحسين جودة العمل لما يرتقي لطموح قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين، قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بتحليل الوضع الحالي والمستقبلي مع نظيرها في الجانب الإماراتي للمجلس ودراسة حوكمة جديدة للجان التكاملية ووضع التوصيات والحلول المقترحة. ولضمان مأسسة العمل والحصول على أفضل جودة ممكنة، عمل فريق الوزارة على مقترح لإعادة هيكلة اللجان التكاملية ولضمان جودة المبادرات وتحسين المخرجات، تم عقد عدد

من الاجتماعات مع الجانب الإماراتي؛ لوضع آلية لقياس أثر وصحة المبادرات. كما تم إشراك القطاع الخاص في منظومة المجلس، حيث تم إنشاء لجنة استشارية من القطاع الخاص، والتي عقدت اجتماعها الأول برئاسة سعادة الأستاذ/ محمد أبونيان، رئيس الجانب السعودي، ونظيره من دولة الإمارات سعادة الأستاذ/ عبد العزيز الغرير، بحضور الأعضاء من الجانبين.

كما قامت الوزارة بتفعيل مجالات التعاون الجديدة مع دولة الإمارات مثل: الصحة، والثقافة، والفضاء، بالإضافة إلى العمل على فتح مجال تعاون جديد يُعنى بالأسرة والطفل، ومن المزمع توقيع اتفاقية التعاون الخاصة به خلال العام 2021.

2. اللجان المشتركة:

تشارك وزارة الاقتصاد والتخطيط في (47) لجنة مشتركة كما ترأس تسع لجان مشتركة بين المملكة وعددٍ من الدول وتشمل اللجنة السعودية الكورية، واليابانية، والماليزية، والبروناوية، والفيتنامية، والبرتغالية، والبلغارية، والنمساوية، والإسبانية.

وتهدف إدارة اللجان المشتركة إلى تحقيق الانسجام والتنسيق بين الجهات الحكومية في المملكة والدول النظيرة بأعلى مستوى من الاحترافية والكفاءة وضمان أن تكون اللجان المشتركة بمثابة منصة لتحقيق أهداف المملكة من العلاقة مع هذه الدول.

ومن أبرز مهام الوزارة في إدارة هذه اللجان هو اكتشاف الفرص وتعزيز التعاون الاقتصادي والمتابعة المستمرة لتنفيذ توصيات اللجان المشتركة وتذليل الصعوبات والمعوقات للجهات السعودية ذات العلاقة، وإتاحة الفرص لرجال الأعمال السعوديين للتعرف على الفرص التجارية والاستثمارية وتبنّي الوسائل الفعالة التي تساهم في ذلك.

اللجنة المشتركة السعودية البلغارية:

بناءً على الأمر السامي الكريم رقم 19178 وتاريخ 1441/3/22هـ، والمتضمن إبلاغ حكومة جمهورية بلغاريا بموافقة حكومة المملكة على تشكيل اللجنة السعودية البلغارية المشتركة وأن تكون رئاسة الجانب السعودي في اللجنة السعودية البلغارية المشتركة إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط بالضوابط الواردة في قراري مجلس الوزراء رقم 83 وتاريخ 1420/5/19هـ، ورقم 103 وتاريخ 1425/3/28هـ، وكجزءٍ من دور الوزارة في إدارة اللجان المشتركة عملت الوزارة على

تفعيل دور اللجان المشتركة كمنصة لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، حيث تم العمل على إنشاء حوكمة جديدة للجان المشتركة وتم العمل على مقترح اللجنة السعودية البلغارية كونها لجنة حديثة لم يسبق عقدها من قبل ليتم تطبيقها بعد ذلك على كافة اللجان المشتركة.

استحداث حوكمة جديدة:

بحكم الخبرة السابقة للوزارة في إدارة عددٍ من الشراكات الاستراتيجية ومجلس التنسيق السعودي الإماراتي فقد تم استحداث آلية جديدة متكاملة لسير العمل مع الجهات السعودية والجهات النظيرة، مما يساهم في ضمان سير العمل ضمن أُطر واضحة لجميع الجهات ذات العلاقة وضمان مخرجات ذات جودة ترتقي بصورة المملكة.

وحرصاً على توحيد الجهود والمواءمة بين الجهات الحكومية التي ترأس اللجان المشتركة في المملكة، فقد تمت مشاركة الحوكمة الجديدة وآلية سير العمل المقترحة مع الجهات ذات العلاقة للاستفادة منها وتطبيقها.

3. الشراكات الاستراتيجية:

الرؤية السعودية اليابانية المشتركة 2030:

بدأت جهود عمل الرؤية السعودية اليابانية 2030 على خلفية لقاء صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- وفخامة رئيس الوزراء الياباني السيد شينزو آبي، حيث تم التأكيد أن الأهداف لهذه الرؤية هي أهداف استراتيجية وعلاقة بعيدة المدى تتطرق إلى شتى القطاعات سواءً كانت اقتصادية اجتماعية أو ثقافية.

في العام 2016، وقّعت المملكة ممثلةً بوزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية «سابقًا» ووزارة التجارة والاستثمار «سابقًا» مُذكرة تعاون الرؤية السعودية اليابانية 2030 مع دولة اليابان، ممثلةً بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، ثم تمّ تشكيل لجنة من ممثلي الجهات والهيئات الحكومية ذوي العلاقة من البلدين والتي تعمل كمنصة لمراجعة التقدم الحاصل في الشراكة السعودية اليابانية واعتماد مشاريع الرؤية وخططها التنفيذية وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ مشاريع الشراكة بين البلدين.

الاجتماعات الوزارية واجتماعات رؤساء المجموعات الفرعية:

خلال فترة قيادة الوزارة لملف الرؤية السعودية اليابانية 2030 تم عقد أربعة اجتماعات وزارية كان آخرها في شهر أكتوبر 2019، والذي تم عقده في مدينة طوكيو على هامش احتفالات تتويج الإمبراطور الياباني الجديد، كما تم عقد (10) اجتماعات لرؤساء المجموعات الفرعية من الجانبين السعودي والياباني والتي يتم عقدها بشكل نصف سنوي أو متى دعت الحاجة لذلك، حيث يتم فيها مناقشة المنجزات من الجانبين وكذلك يتم فيها طرح المبادرات الجديدة والتي تهدف لخدمة مصالح البلدين الصديقين، وتم عقد آخر هذه الاجتماعات في شهر يوليو 2020 بحضور رؤساء المجموعات الفرعية ومديري المشاريع للمبادرات المعنية ونُظرائهم من الجانب الياباني.

حيث تم استعراض (70) مبادرة نشطة بين المملكة واليابان، وتُشكّل مجالات التجارة والاستثمار، وقطاع المال، والطاقة والصناعة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات، والثقافة، والتعليم، والرياضة، كما تم مناقشة أبرز مستجدات مبادرات الرؤية السعودية اليابانية 2030 والاتفاق على خطوات مستقبلية بشأن هذه المبادرات وكان ذلك تحضيراً للاجتماع الوزاري الخامس والذي كان من المفترض عقده افتراضياً بسبب جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) خلال الربع الرابع من العام 2020.

انتقال الملف إلى وزارة الاستثمار:

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم 30 وتاريخ 1442/1/13هـ، القاضي بتفويض معالي وزير الاستثمار أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب الياباني في شأن مشروع بروتوكول مُلحق بمذكرة التعاون بين حكومتي المملكة واليابان حول تنفيذ الرؤية السعودية اليابانية 2030، والتوقيع عليه بالصيغة المرفقة للقرار وتشكيل

لجنة تحضيرية برئاسة معاليه وعضوية رؤساء اللجان الفرعية والقطاعية، لتفعيل أنشطة اجتماعات المجموعة المشتركة والتحضير لها، تم العمل مع وزارة الاستثمار على نقل الملف إليهم بشكل سلس يضمن جودة سير العمل وأن لا يؤثر سلباً على العلاقة الوطيدة مع الجانب النظير، حيث تم العمل مع وزارة الاستثمار جنباً إلى جنب، منذ صدور القرار إلى أن تم الانتقال الكامل للملف من وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى وزارة الاستثمار. والجدير بالذكر أن الحوكمة المستحدثة التي قد عملت عليها الوزارة منذ مطلع العام 2020، قد ساهمت بشكل إيجابي في مأسسة العمل مما ساعد في تسهيل عملية انتقال الملف بين الوزارتين.

الرؤية السعودية الكورية المشتركة 2030:

وقعت المملكة مُمثلة بوزارة الاقتصاد والتخطيط وجمهورية كوريا مُمثلة بوزارة التجارة والصناعة والطاقة مذكرة تعاون الرؤية المشتركة (الرؤية السعودية الكورية 2030) لتكون العجلة التنفيذية لقيادة الشراكة الاستراتيجية وتمت الموافقة على هذه المذكرة بقرار مجلس الوزراء رقم 279 وتاريخ 1439/6/4هـ.

على ضوء توقيع الرؤية المشتركة بين البلدين تمّ تشكيل لجنة من ممثلي الجهات والهيئات الحكومية ذوي العلاقة من البلدين، باسم (لجنة الرؤية السعودية الكورية 2030) والتي تعمل كمنصة لمراجعة التقدم الحاصل في الشراكة السعودية الكورية، واعتماد مبادرات الرؤية وخططها التنفيذية، وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ مشاريع الشراكة بين البلدين حيث يجري العمل على تنفيذ (31) مبادرة، بالتنسيق بين البلدين، وتتوزع هذه المبادرات على خمس مجموعات فرعية، تحت مظلة لجنة الرؤية السعودية الكورية 2030، وذلك بغرض متابعتها ودعمها للوصول لأهدافها المرجوة، وتتضمن المجموعات الفرعية مجالاتٍ متنوعة، مثل: الطاقة، والتصنيع، والتحول الرقمي، وبناء القدرات، والصحة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتترأس كل مجموعة فرعية جهة من الجانب السعودي وأخرى من الجانب النظير حسب كل مجموعة وتخصصها.

كما تم خلال عام 2020 تخريج (3) مبادرات في مجال التدريب ضمن المجموعة الفرعية لبناء القدرات، ولضمان رفع كفاءة بعض المبادرات وتسهيل تفعيلها وإدارتها، تم أيضاً دمج (7) مبادرات إلى مبادرتين في مجالات البنية التحتية والاتصالات، والاتفاق بين الجانبين على حذف (3) مبادرات في مجال الطاقة وتحلية المياه، كما تم إضافة (4) مبادرات جديدة في مجالات الطاقة والإسكان.

وإشارةً إلى التكليف من الديوان الملكي رقم 67769 بعد لقاء صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- بفخامة الرئيس الكوري، خلال زيارة سموه إلى جمهورية كوريا بتاريخ 1440/10/3هـ، بالبحث والعمل على تحقيق وتنمية فرص مشاركة الشركات الكورية في مشاريع البنية التحتية التنموية، فقد قام فريق الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية بالعمل على مسارين:

المسار الأول: التواصل مع الجانب الكوري وطرح استبيان لمعرفة الفرص التي ترغب الشركات الكورية المشاركة بها والتحديات التي تواجهها في المشاركة في المنافسات حتى تتم المواءمة بين الجانبين؛ لتحقيق وتنمية الفرص في مشاريع البنية التحتية، حيث تم البحث عن أبرز التحديات التي تواجه الشركات الكورية للمشاركة في مشاريع البنية التحتية، عن طريق التنسيق مع ممثلي الشركات الكورية، وملحق البنية التحتية بالسفارة الكورية للحصول على معلومات الشركات الراغبة في المشاركة وتم حصر أبرز (4) تحديات رئيسية أمام مشاركة الشركات الكورية في الفرص التنموية بالبنية التحتية.

المسار الثاني: التنسيق مع الجهات السعودية المعنية؛ بهدف حصر مشاريع البنية التحتية وضمان جاهزيتها، حيث تمت مخاطبة أكثر من (12) جهة رئيسية بالإضافة إلى الجهات التابعة لها لحصر فرص مشاركة الشركات الكورية في مشاريع البنية التحتية والرفع بأربعة تقارير بما تم عمله بهذا الخصوص.

مكاتب تحقيق الرؤية السعودية الكورية 2030 والرؤية السعودية اليابانية 2030:

إبّان إطلاق الرؤية السعودية الكورية 2030 والرؤية السعودية اليابانية 2030 تم الاتفاق مع الجانب الكوري على افتتاح مكاتب تحقيق الرؤية في كلٍ من:

مدينة الرياض ومدينة سيئول، كما تم الاتفاق مع الجانب الياباني على افتتاح مكاتب تحقيق الرؤية في كلٍ من:

مدينة الرياض ومدينة طوكيو، وذلك كمُمكّنات للرؤية بغرض تعزيز جهود الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وصدرت موافقة المقام السامي رقم 37229 وتاريخ 1440/7/4هـ، بشأن قيام وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع وزارة الخارجية بافتتاح (مكتب تحقيق الرؤية السعودية الكورية 2030)، في مدينة سيئول، والأمر السامي رقم 37640 وتاريخ 1440/7/6هـ، بشأن الموافقة على افتتاح (مكتب تحقيق الرؤية السعودية اليابانية 2030)، في مدينة طوكيو، حيث أنه كان من المخطط افتتاح المكتب في الربع الأول من عام 2020، ونظراً لظروف جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19)، تم تأجيل الافتتاح حتى إشعارٍ آخر، ولما تم ملاحظته من وجود ازدواجية وتشابه في الأدوار المناطة ببعض المكاتب الخارجية مع مكتب تحقيق الرؤية المشتركة، تم العمل على استحداث إطار عمل بالمواءمة مع الهيئة العامة للتجارة الخارجية، ووزارة الاستثمار، ووزارة الخارجية؛ لتحديد أدوار ومهام فرق العمل وإنشاء الهيكل التنظيمي الذي يوضح التقاطعات لضمان كفاءة أعلى ولتجنب ازدواجية الأدوار.

تطوير وتطبيق حوكمة الرؤية السعودية اليابانية 2030، والرؤية السعودية الكورية 2030، والاجتماعات ذات العلاقة:

قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالعمل على تحديث حوكمة الرؤية السعودية اليابانية 2030، والرؤية السعودية الكورية 2030، ووضعت خطة لسير العمل؛ لضمان متابعة العمل بشكلٍ جيد ولضمان مخرجاتٍ أفضل من خلال توحيد الجهود والمواءمة بين الجهات ذات العلاقة من الجانب السعودي، ووضع مؤشرات قياس لمدى صحة وتقدم المبادرات بين الجانبين وكذلك قياس الأثر الإيجابي وما تحققه هذه المبادرات من أهداف للمملكة.

ومن أبرز ملامح هذه الحوكمة هي: استحداث آلية الاجتماعات للجانب السعودي وللجانب النظير، وتحديد الأدوار والمسؤوليات لكل جهة، وإصدار التقارير ربع السنوية عن سير وتقدم الأعمال في الرؤية ونقاط القوة والضعف، وقياس الأثر وارتباط تلك الأهداف بتحقيق أهداف المملكة، وقد ساهمت الحوكمة في تسهيل وتيرة العمل وحل الصعوبات بعد فرض الإجراءات الاحترازية خلال الجائحة الذي نتج عنه تباين في الأداء على المجموعات الفرعية باختلاف مجالاتها.

ثانياً: العلاقات متعددة الأطراف:

1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

اللجنة الوزارية التحضيرية لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إشارةً إلى مشاركة المملكة ممثلةً بمعالي الوزير محمد الجدعان بصفته وزيراً للاقتصاد والتخطيط المكلّف في اجتماع اللجنة الوزارية التحضيرية لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك في نوفمبر من العام 2020، حيث تناول الاجتماع عدداً من المواضيع ذات الأهمية، مثل: استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، بالإضافة إلى مناقشة سير عمل مشروع سكة الحديد الخليجية، ومفاوضات التجارة الحرّة، وغيرها من المواضيع، فقد تم عقد عدة اجتماعات مع ممثلي هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية في مجلس التعاون لمناقشة بنود الاجتماع، كما تم عقد اجتماعات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في المملكة؛ لمواءمة التوجهات والتوصيات وتوحيد الجهود في المواضيع الاقتصادية المرتبطة بدول مجلس التعاون والتي تتقاطع مع عدة جهات حكومية في المملكة.

2. المنظمات الدولية:

المنظمات والمنتديات الدولية:

تُولي وزارة الاقتصاد والتخطيط دور المملكة في المنظمات والمنتديات الدولية أهميةً عالية، لارتباطها الوطيد بأهداف المملكة بلعب دور قيادي على مستوى المنطقة، وعلى الصعيد العالمي، كما تُعنى الوزارة بالمنظمات والمنتديات ذات الطابع الاقتصادي، وتمثّلها وكالة الشؤون الاقتصادية الدولية بوزارة الاقتصاد والتخطيط في مشاركتها ضمن جميع المنظمات الدولية.

أبرز ما قامت به الوكالة في إدارة المنظمات الدولية خلال العام 2020م:

- تنظيم مشاركة ناجحة لوزارة الاقتصاد والتخطيط في فعاليات «المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس» في يناير من العام 2020،

وشمل ذلك جلستين عامتين حول المملكة لمعالي وزير الاقتصاد والتخطيط بالإضافة إلى أكثر من (20) لقاء ثنائي، وثلاث مقابلات إعلامية، وتهدف المشاركة إلى تعظيم دور المملكة في المنظمات الدولية تطبيقاً لدور المملكة القيادي في المنطقة، وتم تلخيص الدروس المستفادة والتوصيات الناتجة عن المشاركة ومشاركتها مع الجهات ذات العلاقة ومع الجهة المنظمة لمشاركة وفد المملكة للمساهمة في رفع الفاعلية ومستوى التشاركية.

- تم تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال العام 2020 بتولّي ملف مشاركة المملكة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي وذلك بالتنسيق مع المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية والجهات الأخرى ذات العلاقة والذي كان من المتوقع عقده في يناير من العام 2021، وقد قامت الوزارة بشكل استباقي وتماشياً مع ظروف الجائحة بدراسة خيارات مشاركة وفد المملكة من حيث حجم الوفد ونوع المشاركة والمواضيع والرسائل للمشاركة، وذلك بهدف تعظيم الفائدة وتسريع عملية اختيار الوفد وتقليل المخاطر المترتبة عن الترتيب المتأخر والرفع بذلك إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للاعتماد.
- بناءً على طلب صندوق التنمية الصناعية السعودي بالاشتراك كعضو في المنتدى الاقتصادي العالمي ومن منطلق مواءمة مشاركات الجهات وربطها بمستهدفات واستراتيجية القطاع المعني، تم تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالعمل على إعداد تصوّر وتقييم شامل عن مشاركات المملكة الحالية الناتج عن هذه المشاركات، وتم إعداد التصور والرفع به إلى الجهات المختصة والعرض على اللجان المختصة بهذا الشأن للعمل على التوصيات.

ثالثاً: علاقات دولية ومنجزات أخرى:

1. العلاقات الدولية:

من مهام وزارة الاقتصاد والتخطيط استشراف الفرص الاقتصادية المتوقعة مع الدول وتحليل العلاقات بينها وتحليل كل ما يدور في العالم من أحداث من شأنها التأثير على المملكة.

كما تقوم الوزارة بالمشاركة في الإعداد لزيارات الوفود رفيعة المستوى أو في حال رغبة أحد الجهات الحكومية بتوقيع مذكرة تعاون مع دولة أخرى، وما شابه ذلك من تكاليف من خلال تقديم مرئياتها من وجهة نظر علاقات دولية واستراتيجية وأوجه التعاون الاقتصادية المقترحة بين البلدين. كما تسعى الوزارة لتعزيز العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي بين المملكة والدول الأخرى من خلال تبادل الزيارات وعقد الاجتماعات مع المسؤولين وصناع القرار، ومن أبرز المناسبات التي شاركت الوزارة فيها للعام 2020، ما يلي:

1. زيارة الملك أويو نيمبا كامبا ايجيرو ريكيدى الرابع ملك مملكة تورو للمملكة العربية السعودية.
2. زيارة وزير الطاقة في ولاية يوتاه الأمريكية ووفد من شركات الطاقة في الولايات المتحدة.
3. اجتماع معالي وزير الاقتصاد والتخطيط السابق الأستاذ محمد التويجري مع رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق ورئيس مؤسسة توني بلير للتغيير العالمي السيد توني بلير.
4. استقبال معالي وزير الاقتصاد والتخطيط السابق الأستاذ محمد التويجري معالي وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي السيد برونو لومير والوفد المرافق له.
5. زيارة الوفد الإندونيسي للمملكة العربية السعودية لبحث الجوانب المتعلقة بخطط الاستثمار والمصالح المشتركة بين المملكة وجمهورية إندونيسيا ولمناقشة سُبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

الحملة الانتخابية لمعالي الأستاذ محمد التويجري لتولي منصب مدير عام منظمة التجارة العالمية:
ضمن الخطوات المهمة والبارزة لتعزيز مكانة المملكة في المجتمع الدولي تم ترشيح معالي المستشار الأستاذ محمد بن مزيد التويجري لمنصب مدير عام منظمة التجارة العالمية بعد انقطاع الترشح لمناصب قيادية بهذا المستوى في المنظمات الدولية منذ ترشيح معالي الدكتور غازي القصيبي - رحمه الله - لمنصب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسكو عام 1999م.
وتضمّ منظمة التجارة العالمية (164) عضواً وتنقسم إلى دولٍ متقدمة ودولٍ نامية ودولٍ أقل نمواً وحسب موقعها الجغرافي، وتم خلال هذه الدورة الإعلان عن (8) مرشحين للمنصب من المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية وكينيا ونيجيريا والمكسيك ومصر ومولدوفا وبريطانيا وبدأ العمل على الحملة بداية شهر يوليو من العام 2020 بعد إعلان المملكة عن مرشحها لهذا المنصب، وانتهت مسيرة الحملة في أول أسبوع من شهر أكتوبر من العام 2020 حين انتهت الجولة الثانية بالإعلان عن المرشحتين الكورية والنيجيرية للمنافسة على المنصب في الجولة الثالثة والأخيرة، وقد تضمنت عوامل عدم الاجتياز التوجه بأن ترأس المنظمة امرأة أفريقية وغيرها من أجندات الدول بغض النظر عن كفاءة المرشح.
كما تم استحداث استراتيجية للحملة وإنشاء فريق عمل ضمن لجنة وزارية تضمّ عدداً من أصحاب السمو والمعالي وفريق أمانة الحملة

وفريق إدارة المشروع وفريق فني وفريق إعلامي وفريق استشاري وقانوني وذلك لمأسسة العمل بشكلٍ يتناسب مع حجم الحملة، وحصلت المملكة على وعود بالتأييد من (100) دولة خلال الجولة الأولى ومن (104) دول خلال الجولة الثانية نتيجة لقرابة (2000) تواصل وأكثر من (20) رحلة ترويجية لدول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، كما كان لمرشح المملكة ما يقارب (96) ظهوراً إعلامياً تضمّن لقاءاتٍ إعلامية مباشرة ومسجلة ولقاءات صحفية من ضمنها مقالات الرأي.
وقد كان للوزارة دور كبير في الحملة الانتخابية حيث كُلفت بإدارة أمانة الحملة وساهمت في دعمها في مختلف المجالات.

2. زيارة رئيس الوزراء الياباني السابق:

مسؤولية الإعداد لزيارة رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو آبي للمملكة:

تم تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفتها الجهة التي ترأس الجانب السعودي بالرؤية السعودية اليابانية 2030 بالتنسيق مع فريق العمل المعني لزيارة دولة رئيس الوزراء الياباني السابق السيد/ شينزو آبي في مطلع العام 2020، وقد كان لوزارة الاقتصاد والتخطيط دور رئيس في التحضير لهذه الزيارة التاريخية من حيث جمع الإفادات من الجهات ذات العلاقة سواءً اقتصادية أو سياسية كما قامت الوزارة بوضع الأجندة للزيارة وتحديد محاور النقاش وتقديم ملفٍ متكامل يتضمّن تحليلاً كاملاً للعلاقة بين البلدين وجميع المحاور المهمة اقتصاديةً كانت أو تجارية أو سياسية.
تم خلال هذه الزيارة لقاء دولته مع خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في العاصمة الرياض، ثم التقى بصاحب السمو الملكي ولي العهد -حفظه الله- في مدينة العُلا، حيث تم عقد جلسة مباحثات رسمية لأبرز المواضيع المشتركة بين البلدين، كما قام دولته والوفد المرافق بجولة سياحية في المنطقة التاريخية والتي لاقت صدى إعلامي إيجابي كبير.
يجدر بالذكر أنه قد تم تكليف معالي وزير الاقتصاد والتخطيط السابق بأن يكون وزيراً مرافقاً لرئيس الوزراء الياباني طوال مدة الزيارة وذلك بصفته رئيساً للجانب السعودي في الرؤية السعودية اليابانية 2030 آنذاك ولمعرفته الواسعة بعُمق العلاقة بين البلدين الصديقين.

8. برامج تحقيق الرؤية

قامت المملكة ببناء رؤيتها (رؤية المملكة 2030) لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة وقد رسمت الرؤية التوجهات والسياسات العامّة للمملكة والأهداف والالتزامات الخاصّة بها لتصبح المملكة نموذجاً رائداً على كافّة المستويات، حيث احتوت على عددٍ من الأهداف الاستراتيجية والمستهدفات ومؤشرات لقياس النتائج والالتزامات الخاصّة بثلاثة محاور رئيسية، وهي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، وهذه المحاور تتكامل وتتّسق مع بعضها في سبيل تحقيق الأهداف وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية والتي يشترك في تحقيقها كلاً من: القطاع العام، والخاص، وغير الربحي.

وأقرّ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة فعّال ومتكامل؛ بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، يحقق كلاً منها جزءً من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية.

أسهمت وزارة الاقتصاد والتخطيط في تحقيق رؤية المملكة 2030 كجهةٍ داعمة للجهات ذات العلاقة والأجهزة الحكومية، في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي وذلك بناءً على توجيهٍ من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أو في حال طلب الجهات ذلك حيث تعتبر عضو جميع لجان برامج تحقيق الرؤية في الدعم الاقتصادي، لتحقيق مستهدفات برامجها المختلفة وكعضو في فريق العمل الدائم بوزارة المالية.

كما تهدف إدارة برامج الرؤية إلى تحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030 من خلال التنفيذ والمساهمة في تخطيط الأهداف ومبادرات برامج تحقيق الرؤية المُسندة لوزارة الاقتصاد والتخطيط؛ لضمان تحقيق الأهداف حسب الخطة التنفيذية المعتمدة.

1. الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين 5.2.5:

وصف الهدف: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والتي تشمل الموثوقية وسرعة ودقة الخدمات الحكومية والتبسيط ونقطة اتصال واحدة وتجربة العملاء وسهولة الحصول على الخدمات.

خصائص الهدف:

- سهولة الحصول على الخدمات الحكومية.
- موثوقية الخدمات الحكومية.
- سرعة ودقة الخدمات الحكومية.
- تبسيط الخدمات الحكومية وتحديد نقطة اتصال واحدة.
- تجربة العملاء بشكل عام للخدمات الحكومية.

المبادرات:
اسم المبادرة: إعادة هندسة الخدمات الحكومية وتوحيدها:

نطاق المبادرة:

في هذه المبادرة سوف يتم حصر الخدمات الحكومية الإجرائية الأكثر استخداماً والتي يشترك فيها أكثر من طرف خارج المؤسسة الحكومية الواحدة بغرض دراستها وتبسيطها وحل الإشكالات التي تسبب تعطيل الخدمة والإبطاء في تنفيذها؛ من أجل إزالة المعوقات والإجراءات البيروقراطية السلبية حيث يتم ذلك من خلال تطوير اتفاقيات مستوى الخدمة للخدمات الحكومية المشتركة (الرحلات الخدمية) بين الجهات الحكومية المتقاطعة أو المشتركة في تقديم الخدمات ومشاركة مضمونها مع الأفراد المتعاملين (المواطنين والمقيمين)، كما أن التحدي القائم يتضمن عدم وجود جهة مستقلة مسؤولة عن تجربة المستفيدين من الخدمات الحكومية بصورتها المتكاملة كرحلات وتركيز الجهات مقدمة الخدمات على تحسين ما يخصها من خدمات ضمن الرحلات ولا تغطّي الرحلة بشكلٍ متكامل مع السيناريوهات المحتملة في الرحلة المتكاملة.

الشرائح المستهدفة:

المواطنون والمقيمون.

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي:

تساهم المبادرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي: «الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين» عن طريق تعريف الرحلات المتكاملة،

ومتطلبات الجهات مقدمة الخدمات ضمن الرحلة، وتطوير اتفاقيات مستوى الخدمة للرحلات، وما تشمله من خدمات حكومية (الرحلات الخدمية) بين الجهات الحكومية المتقاطعة أو المشتركة في تقديم الرحلات ومشاركة مضمونها مع الأفراد المتعاملين (المواطنين والمقيمين).

الأثر المتوقع:

تحسن في سرعة ودقة الخدمات الحكومية وسهولة الحصول عليها.

المخرجات:

منهجية إعادة هندسة إجراءات الخدمات الحكومية (الرحلات الخدمية).

إعادة هندسة إجراءات الرحلات المستهدفة بالتحسين.

- نسبة إنجاز العمل 27%.
- الخطوات القادمة: الاجتماع مع الشركات الاستشارية المتقدمة للمبادرة.

اسم المبادرة: إنشاء برنامج تحسين تجربة المستفيدين الأفراد من الخدمات الحكومية:

وصف المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى دراسة الأدوات والمنهجيات والإطار التشريعي والحوكمة المناسبة لإنشاء برنامج لتحسين تجربة المستفيدين الأفراد ورفع التوصية للاعتماد. ويشمل نطاق الخدمات المستهدف تحسينها الخدمات الحكومية التفاعلية المقدمة للأفراد، حيث أن التحدي القائم هو عدم وجود جهة مستقلة مسؤولة عن تجربة المستفيدين من الخدمات الحكومية بصورتها المتكاملة.

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف:

تحقيق الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وضمان استدامة العمل المؤسسي من خلال تطوير منظومة مركزية للارتقاء بالخدمات الحكومية التفاعلية المقدمة للأفراد بصورة رحلات لضمان التكاملية والشفافية؛ لتكون هي البنية التحتية لعملٍ مؤسسي مستدام للارتقاء بجودة الخدمات الحكومية.

الأثر المتوقع:

تمكين الجهة الحكومية المسؤولة عن تحسين تجربة المستفيدين الأفراد، عن طريق إيجاد تنظيم يخوّلها لتنفيذ مهامها للوصول إلى الوضوح التام للرحلات والخدمات الحكومية من حيث المتطلبات والرسوم أو التكاليف واتفاقيات مستوى الخدمة وغيرها من التحسينات.

الشرائح المستهدفة:

المواطنون والمقيمون المستفيدون من الخدمات الحكومية.

المخرجات:

- دراسة الأدوات والمنهجيات والإطار التشريعي والحوكمة المناسبة، لإنشاء برنامج لتحسين تجربة المستفيدين الأفراد من الخدمات الحكومية.
- رفع التوصية وعرضها على الجهات صاحبة الصلاحية بحسب الأنظمة لاعتماد تطوير برنامج تحسين تجربة المستفيدين والموافقة عليها.
- نسبة إنجاز العمل 39%.
- الخطوات القادمة: تقييم العروض الفنية.

اسم المبادرة: تمكين وزارة الاقتصاد والتخطيط من الاستجابة للتكاليف العاجلة:

وصف المبادرة:

نطاق عمل المبادرة والتحديات التي تهدف المبادرة إلى حلّها:

تهدف هذه المبادرة إلى تفعيل برنامج وطني متطور يعملُ على التحفيز والإسراع في تنفيذ خطة التحول الاقتصادي الوطني، ولتمكين وزارة الاقتصاد والتخطيط من تفعيل دورها الأساسي في المنظومة الوطنية، كمُخطِّط اقتصادي، وكداعم للرؤية، وكمركزٍ لتنفيذ التكليفات العاجلة من المقام السامي ومجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية، وكل المُمكّنات التي تسهل العمل في تنفيذ التكليفات العاجلة والتي يكون لها المردود المباشر أو غير المباشر على المواطنين.

العمل على تنفيذ التكليفات العاجلة الداعمة للرؤية.

الشريحة المستهدفة:

- المواطنون في جميع أنحاء المملكة.
- المقيمون في جميع أنحاء المملكة.
- الجهات الحكومية المشاركة في التكاليف العاجلة أو الذي يستهدفها التكليف.

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي:

تساهم المبادرة في الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية؛ لتحفيز وإسراع تنفيذ خطط التحول الاقتصادي الوطني عن طريق تفعيل دور الوزارة كمُخطِّط اقتصادي ومركز دعم لتنفيذ التكاليف العاجلة.

الأثر المتوقع:

- دعم الخطط الاقتصادية التنموية.
- تسهيل العمل على تنفيذ التكاليف العاجلة.

المخرجات النهائية:

- اكتمال التكاليف العاجلة للعام 2018.
- اكتمال التكاليف العاجلة للعام 2019.
- اكتمال التكاليف العاجلة للعام 2020.
- اكتمال التكاليف العاجلة للعام 2021.
- اكتمال التكاليف العاجلة للعام 2022.
- اكتمال التكاليف العاجلة للعام 2023.
- نسبة إنجاز العمل 48%.

الخطوات القادمة: متابعة العمل على المبادرة.

2. تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية 5.3.1:

وصف الهدف:

تعزيز الشفافية في مختلف أدوار الحكومة ويشمل ذلك الشفافية في الأداء الحكومي والشفافية في المهام والمسؤوليات والشفافية في الأهداف الحكومية وتقييم البيانات الحكومية وموثوقيتها وملاءمتها ومكافحة الفساد.

خصائص الهدف:

- الشفافية في المهام والمسؤوليات والمساءلة.
- الشفافية بشأن الأهداف الحكومية.
- الشفافية بشأن الأداء الحكومي.
- تقييم البيانات الحكومية المفتوحة وموثوقيتها وملاءمتها.
- مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

المبادرات:

اسم المبادرة: تعزيز حوكمة آليات ومبادئ الشفافية لدى القطاعات الحكومية:

نطاق عمل المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الاستعداد المؤسسي لتطبيق الشفافية، في مختلف أدوار ومهام ومسؤوليات وأهداف الجهات الحكومية المختلفة والجهات التابعة لها.

التحديات:

تضمّن الهدف الاستراتيجي مبادرات ذات طابع تشريعي مثل إصدار نظام للشفافية، والتي يتم صياغتها بلغة قانونية عالية وبصيغة شاملة، لذلك أتت هذه المبادرة مكملة للمبادرات التشريعية؛ لتقدم آليات ومبادئ وقواعد ومعايير محددة للشفافية تتبناها القطاعات الحكومية والجهات التابعة لها بشكلٍ مبسط وواضح بعيداً عن اللغة القانونية التي تستخدم في التشريع، ليسهل تطبيق مضامين الأنظمة وتعدّ دليل استرشادي للجهات الحكومية لتحقيق الشفافية المنشودة.

الشرائح المستهدفة:

- الجهات الحكومية

الأثر المتوقع من المبادرة:

زيادة مستوى الشفافية لدى القطاعات الحكومية، بما يحقق التميز المؤسسي ورضا المستفيدين.

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي:

تساهم المبادرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي (5.3.1) هدف «تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية» عن طريق تعزيز الشفافية بشأن الأداء الحكومي والشفافية في المهام والمسؤوليات والمساءلة، عن طريق زيادة عدد الجهات التي تلتزم بمبادئ ومعايير الشفافية.

- نسبة إنجاز العمل 44%.

المخرجات:

- الدليل الشامل للشفافية.
- دراسة إنشاء الجهة المختصة بتعزيز الشفافية.
- اعتماد نظام الشفافية وتداول المعلومات.

الخطوات القادمة:

متابعة العمل على المبادرة ورفع مخرجاتها النهائية لجهات الاختصاص.

اسم المبادرة: بناء مؤشر وطني لقياس مستوى الشفافية في الجهات الحكومية:

نطاق عمل المبادرة:

بناء مؤشر وطني لقياس ورصد وتقييم مقدار التقدم والإنجاز في مستوى تطبيق مبادئ ومعايير وآليات الشفافية لدى الجهات الحكومية، من خلال معايير ومجالات معتمدة، حيث تستهدف المبادرة التغلّب على التحديات المتعلقة بضعف الشفافية في بعض الجهات الحكومية وعدم وضوح أفضل الممارسات.

الشرائح المستهدفة:

الجهات الحكومية.

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي:

تساهم المبادرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي «تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية» وذلك برفع مستوى الشفافية في المهام والمسؤوليات والمساءلة بشأن الأداء الحكومي والتي تقاس عن طريق مؤشر مدركات الفساد.

الأثر المتوقع من المبادرة:

تحديد مستوى وجهود الجهات الحكومية، ومدى تقدّمها في مجال تبني مبادئ الشفافية، وقياس ذلك بشكل دوري مما سيكون له الأثر بدفع الجهات الحكومية بتبني معايير و مبادئ الشفافية.

المخرجات:

- وثيقة دراسات المقارنات المعيارية.
- النموذج النهائي للمؤشر المعني بقياس الشفافية.
- نسبة إنجاز العمل 0%.

الخطوات القادمة:

طرح كراسة الشروط والمواصفات.

اسم المبادرة: إيجاد منظومة إحصائية متكاملة على المستوى الوطني:

وصف المبادرة:

نطاق عمل المبادرة:

توفير المؤشرات والبيانات عبر تطوير وبناء القدرات الإحصائية على المستوى الوطني؛ لضمان توفير إحصاءات رسمية من مصادرها (مسوح أو بيانات سجلية أو مصادر أخرى مثل: البيانات الضخمة)، تتمتع بالدقة والشمولية والآنية، حيث تهدف المبادرة إلى حل تحدي ضعف جودة البيانات الإحصائية المتاحة عن طريق تغطية نطاق أوسع من البيانات وتحديثها لتكون أداة فعالة يمكن استخدامها في الدراسات والبحوث التحليلية.

الشرائح المستهدفة:

مختلف الفئات من مستخدمي البيانات والإحصاءات، مثل: صنّاع ومتخذي القرار في القطاع الحكومي، المنظمات الدولية، الأكاديميين والباحثين، وكافة العملاء.

مساهمة المبادرة في الهدف الاستراتيجي:

يعد توفير ودقة البيانات الإحصائية عاملَ تمكينٍ أساسيّ، لتحقيق هدف تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية عن طريق توفير البنية التحتية المعلوماتية اللازمة لإجراء التحليلات والدراسات في المملكة.

الأثر المتوقع من المبادرة:

الارتقاء بمستوى أداء مكونات القطاع الإحصائي (الهيئة العامة للإحصاء، الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية، مزودو البيانات من مختلف قطاعات الدولة)، وتنظيم أعمال القطاع بما يتماشى ويحقق أهداف رؤية المملكة 2030 ويساعد في تنفيذ برامجها كافة بالإضافة إلى شمولية الكثير من المشاريع الوطنية ذات التأثير البالغ في القطاع الإحصائي.

المخرجات:

- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية، على المستوى الوطني «مصدر».
- تطوير المحتوى الرقمي للبوابة السعودية.
- التعداد العامّ للسكان والمساكن في العام 2020.
- نسبة إنجاز العمل 72%.

الخطوات القادمة:

متابعة العمل على المبادرة.

3. دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال 5.3.2:

وصف الهدف وخصائصه:

تعزيز قنوات التواصل بين المواطنين وقطاع الأعمال والجهات الحكومية عن طريق تقديم قنوات التواصل الفعّالة، مثل: المنصات الإلكترونية، ومجالس النقاش مع المواطنين، والملاحظات المقدمة عن الجهات، وخصائصها كالتالي: امتداد وعمق قنوات التواصل مع ذوي العلاقة.

«الاستخدام الفعّال لقنوات التواصل من قبل الجهات الحكومية (التجاوب والثقة)».

تواصل المواطنين ومجتمع الأعمال مع الجهات الحكومية.

تم نقل هذا الهدف إلى (برنامج تنمية القطاع الخاص) في الربع الرابع من العام 2019 ومن ثم إعادته إلى (برنامج التحول الوطني) في الربع الثالث من العام 2020 وإسناده إلى وزارة التجارة.

4. تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني 6.2.2:

وصف الهدف:

تشجيع الشركات على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بطريقة مستدامة وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات، عن طريق تكوين ارتباط قوي وطويل الأجل بالمنظومة البيئية والاقتصادية وعدم التركيز فقط على الربحية قصيرة الأجل.

خصائص الهدف:

- التركيز على استدامة منظومة الأعمال الاقتصادية.
- التركيز على استدامة الموارد.

تم نقل هذا الهدف إلى (برنامج تنمية القطاع الخاص) في الربع الرابع من العام 2019 ومن ثم إعادته إلى (برنامج التحول الوطني) في الربع الثالث من العام 2020 وجارٍ حالياً العمل على إعادة تخطيط مبادرات الهدف بالكامل.

9. مجموعة العشرين G20

تأسست مجموعة العشرين في عام 1999 في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية حيث أنشأت المجموعة حينذاك منتدى لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لعشرين بلداً تمثّل كبرى اقتصادات العالم؛ لبحث ومناقشة السياسات الاقتصادية والمالية العالمية، وفي عام 2010، أقرّ قادة مجموعة العشرين إنشاء مجموعة عمل التنمية والتي عُهد إليها بمهمةِ البناء على أعمال المجموعة في مجال التنمية وتتقاطع نشاطات مجموعة عمل التنمية مع أعمال ومهام العديد من المجموعات الأخرى الأكثر تخصصاً ضمن مجموعة العشرين.

وفي العام 2019 أتمّ فريق مجموعة عمل التنمية بالوزارة أعمال البحث الدقيق والدراسة الشاملة لتاريخ مجموعة عمل التنمية وتطوير أعمالها ونشاطاتها، تحت الرئاسات السابقة لمجموعة العشرين استعداداً لرئاسة المملكة لمجموعة العشرين وقد قام الفريق بالتنسيق مع اللجنة العليا والأمانة السعودية لمجموعة العشرين بدراسة الأولويات السابقة والقضايا والتحديات الراهنة وبحث المجالات المحتملة لمناقشات السياسات والأولويات تحت الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 في مجالات التنمية، إضافةً إلى ذلك فقد قام فريق مجموعة عمل التنمية بتنظيم ورش عمل السياسات بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما ساهم الفريق في ورش عمل أخرى للسياسات بغرض إقرار مجالات أولويات مجموعة عمل التنمية على المستويين الداخلي والخارجي وقد تم ترتيب المواءمة الداخلية في هذا الصدد مع الأمانة السعودية لمجموعة العشرين ومع الوزارات المعنية.

وسعياً لتحقيق قدرٍ وافرٍ من تنوع الرؤى وتعدد الأفكار في العمل، فقد عقد فريق الوزارة شراكاتٍ مع عددٍ من المنظمات الدولية، كمنظمةِ التعاون الاقتصادي والتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية الآسيوي وغير ذلك من الهيئات والمنظمات الدولية.

وبعد إتمام الإعداد للرئاسة عرَضَ فريق الوزارة أولويات مجموعة العمل في الاجتماع غير الرسمي لمجموعة العمل والذي عقد في مدينة «نيويورك» برعاية رئاسة دولة اليابان وتنظيم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وشمل العرض تقديم الأولويات التالية:

- أجندة 2030.
- تمويل التنمية المستدامة.
- البنية التحتية للربط الإقليمي.
- المساءلة.
- التحديث السنوي لالتزامات التنمية لمجموعة العشرين وخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- إطار المساءلة.

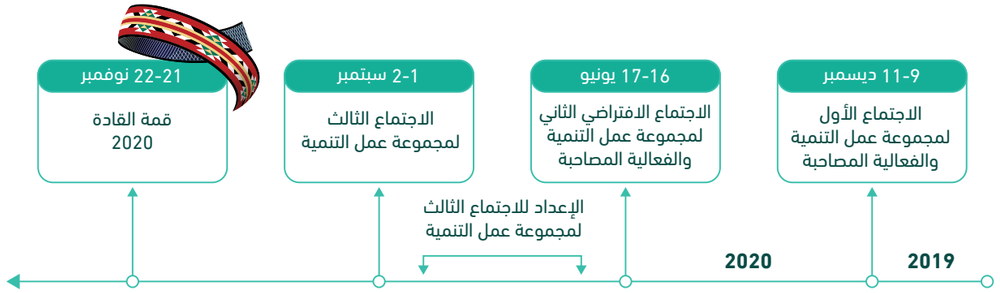

خط زمني يوضح اجتماعات مجموعة عمل التنمية خلال رئاسة المملكة للمجموعة

وبعد انتقال رئاسة مجموعة العشرين إلى المملكة رسمياً في ديسمبر من العام 2019، قام فريق مجموعة عمل التنمية في الوزارة، بالإعداد لاستضافة الدول في الاجتماع الأول لمجموعة عمل التنمية لمجموعة العشرين، الذي عقد في 10-11 ديسمبر 2019، بالإضافة إلى فعالية مصاحبة بالتنسيق مع عدة جهاتٍ محلية وعالمية، والتي عقدت في 2019/9/9م. حيث حظي الاجتماع الأول لمجموعة عمل التنمية بمشاركة أعضاء مجموعة العشرين وعددٍ من الدول التي تم استضافتها لحضور الاجتماع بالإضافة إلى المنظمات الدولية، وقدّم فريق الوزارة في هذا الاجتماع تفاصيلاً بشأن أولويات مجموعة عمل التنمية للعام 2020، كما طرح أعضاء المجموعة مرئياتهم بشأن الأولويات المقترحة. كما أطلَق فريق مجموعة عمل التنمية مبادرة «التمويل للتنمية المستدامة» لدعم مجموعةٍ مختارة من الدول النامية والأقل دخلاً، والتي ترغب بالمشاركة في المبادرة، وقد تمت الموافقة عليها من المقام السامي، وتهدف المبادرة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة من خلال تحفيز ورفع الإنتاجية في الدول النامية والأقل دخلاً على المدى الطويل؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 وتستهدف المبادرة الدول النامية والأقل دخلاً.

1. رئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط لمجموعة عمل التنمية في 2020:

بعد عرض أولويات مجموعة عمل التنمية في الاجتماع الأول تم دعوة ممثلي الدول المشاركة لمشاركة آرائهم واقتراحاتهم بخصوص الأولويات وبعد جمع ملاحظات واقتراحات الدول خلال وبعد الاجتماع، قام فريق مجموعة عمل التنمية بتحليل جميع ملاحظات ومرئيات دول مجموعة العشرين التي شاركتها الدول في الاجتماع الأول لمجموعة عمل التنمية تمهيداً للبدء بصياغة المسودات الأولى لأولويات مجموعة عمل التنمية.

وفي شهر يناير من العام 2020 بدأ الفريق بصياغة المسودات الأولى لتمويل التنمية المستدامة وجودة البنية التحتية للربط الإقليمي وإطار المساءلة، كما شارك فريق مجموعة عمل التنمية في عدة اجتماعات، تحت مسار الشربا، والمسار المالي، ومجموعات التواصل، حيث قام الفريق بعرض ومناقشة أولويات وأعمال مجموعة عمل التنمية. وبعد الانتهاء من صياغة المسودات الأولى، تم إرسالها إلى الجهات السعودية ذات الصلة، لتزويدنا بملاحظاتهم ومن ثم أعضاء الترويكا (اليابان، وإيطاليا)، لتزويدنا بمرئياتهم، ومن ثم إرسالها إلى جميع الدول تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع الثاني لمجموعة عمل التنمية في شهر مارس من العام 2020، وتشمل المسودات المخرجات التالية:

• إطار مجموعة العشرين لتمويل التنمية المستدامة:

وفي العام 2015 تبنّى أعضاء الأمم المتحدة خطة 2030 مع أهداف التنمية المستدامة، حيث تشمل الخطة (17) هدفاً و(169) مؤشراً مترابطاً.

وفي أواخر العام 2019 سلّط الأمين العام للأمم المتحدة الضوء على خطورة خروج العالم عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بسبب تحديات تمويلية للأجندة الأممية.

وبصفتها منسق لسياسات التنمية المستدامة، عبر مجموعاتِ وتياراتِ العمل في مجموعة العشرين، قدّمت مجموعة عمل التنمية إطار عملٍ متكاملٍ واستراتيجي؛ لتمويل التنمية المستدامة، حيث ركّز الإطار على التمويل المستدام من خلال تشجيع مصادر التمويل، التي تعزّز التمويل الذاتي بشكل خاص، حيث ناقشت المجموعة استراتيجية التنمية المرتكزة على دعم المدخرات والاستثمارات الوطنية الشاملة وتحسين رأس المال الإداري المحلي لتعزيز النمو.

• المبادئ التوجيهية للبنية التحتية للربط الإقليمي:

نظراً لأهمية البنية التحتية في دعم التنمية في الدول، وخصوصاً النامية، طوّرت مجموعة عمل التنمية «المبادئ التوجيهية للبنية التحتية للربط الإقليمي»، حيث تركز هذه المبادئ على:

1) أهمية تحليل المخاطر والعوائد في اختيار وتخطيط وتنفيذ وصيانة الاستثمارات التي تعزز الربط.

2) إدارة الطلب والعرض على المدى القصير والمتوسط والمدى البعيد.

3) أهمية التعاون الإقليمي والدولي.

وتهدف هذه المبادئ لدعم صنّاع السياسات المشاركين في تطوير البنية التحتية من خلال التركيز على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافةً إلى أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة، لدعم عملية تطوير الربط الإقليمي، كما تهدف المبادئ التوجيهية لمشاركة الدول العشرين مع الدول النامية أفضل ممارسات تطوير البنية التحتية في الربط الإقليمي.

• إطار المساءلة:

في العام 2012 سلّط قادة

2. الاجتماع الثاني لمجموعة عمل التنمية والفعالية المصاحبة:

عقد فريق مجموعة عمل التنمية، الاجتماع الثاني لمجموعة عمل التنمية والفعالية المصاحبة افتراضياً في شهر يونيو من العام 2020 وكان هدف الاجتماع مناقشة المخرجات الأولية لأولويات مجموعة عمل التنمية، حيث تم تزويد الأعضاء بالتحديثات التي تخص جميع الأولويات، وفتح المجال للأعضاء لتزويد الرئاسة بملاحظاتهم ومرئياتهم وأسئلتهم، وعليه تم تحديث المسودات تمهيداً لإرسال مسودات محدّثة بعد الاجتماع الثاني، كما تم عقد الفعالية المصاحبة للاجتماع الثاني لمجموعة عمل التنمية، لمناقشة استراتيجية تمويل التنمية المستدامة طويل الأجل من خلال التركيز على دور المُدّخرات الخاصة ورأس المال الإداري في دعم التنمية وقدّم ممثلو الوزارة وممثلو مؤسسات دولية وخبراء وأكاديميين عدداً من العروض، التي تدعم تمويل التنمية المستدامة من خلال ركيزتين أساسيتين:

1. إدخال خطط الادخار الوطنية (أو توسيع الخطط الحالية) لحشد وتوظيف الموارد الخاصة.
2. تمكين تدفّق واستيعاب وتنمية رأس المال الإداري المحلي لتحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص.

حيث تهدف الركيزتان إلى تحسين ملامح المخاطر والعائد للاستثمارات الخاصة والعامة والمحلية والأجنبية، من خلال تحسين الحوافز الاقتصادية والكفاءة والمرونة. في المقابل، يمكن لهذه التحسينات أن تحشد الدعم المالي وغير المالي الخارجي العام والخاص للتنمية وبالتالي تمكين وتشجيع تنفيذ مختلف مبادرات التنمية لمجموعة العشرين.

كما تبادل المشاركين ومقدمي العروض الخبرات والدروس المستفادة من تفعيل دور القطاع الخاص ودعم دوره في تمويل التنمية المستدامة من خلال مخططات الادخار الخاصة ودور رأس المال الإداري في دعم التنمية المستدامة.

وسلّطت المناقشة أيضاً الضوءَ على فوائدِ الركيزتين في تحسين المرونة لإدارة الكوارث بما في ذلك في سياق أزمة (كوفيد-19) الحالية، وشارك في الفعالية المصاحبة عدد من الأكاديميين وممثلي الدول النامية، وهي: (بنجلاديش، ونيجيريا، ورواندا، وأثيوبيا)، وبعد الاجتماع الثاني لمجموعة عمل التنمية قام الفريق بتحليل ملاحظات الأعضاء حول المسودات وقد تم عقد جولة ثانية من الاجتماعات الثنائية لمناقشة هذه الملاحظات، وعند الانتهاء من المناقشات والمفاوضات تم تحديث المسودات وإضافة ملاحظات الدول وإرسال المسودات الثالثة لجميع دول مجموعة العشرين وقد أعقب ذلك انعقاد جلسة صياغة لمسودة التمويل من أجل التنمية المستدامة.

• التحديث السنوي لالتزامات التنمية لمجموعة العشرين وخطة عمل المجموعة بشأن خطة التنمية المستدامة للعام 2030م:

وفيما يخص تحديث الرياض الذي يسلّط الضوءَ على مساهمة مجموعات العمل في مجموعة العشرين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة فقد قام الفريق بالتواصل مع رؤساء مجموعات العمل تحت مساريّ: الشربا، والمالي، لإبراز مساهمة رئاسة المملكة في تنفيذ أجندة 2030 من خلال إعداد تحديث الرياض، حيث قام الفريق بمراجعة جميع المساهمات الواردة من مجموعات العمل وجمعها وتضمينها وإرسال المسودة الأولى بعد إتمام صياغتها إلى أعضاء الترويكا ومن ثم بقية أعضاء مجموعة العشرين لتزويدنا بملاحظاتهم على المسودة.

3. الاجتماع الثالث لمجموعة عمل التنمية:

عقد فريق مجموعة عمل التنمية الاجتماع الثالث للمجموعة افتراضياً في شهر سبتمبر من العام 2020، وخلال الاجتماع، تم عرض المسودات المحدّثة للأولويات، وصياغتها وتعديلها من قبل جميع أعضاء مجموعة عمل التنمية، وقام الأعضاء أيضاً بتزويدنا بملاحظاتهم ومرئياتهم ونقاط الخلاف ومواقف الدول النهائية. وبعد عدة مفاوضات واجتماعات ثنائية مع بعض الدول التي كانت لديها خلاف على بعض النقاط، تم الاتفاق على المسودة الأخيرة والنهائية لإطار المساءلة وإرسالها لجميع الدول، تمهيداً لرفعها إلى الشربا. وسعياً للاتفاق على مسودات تمويل التنمية المستدامة وجودة البنية التحتية للربط الإقليمي والتحديث السنوي ودعم مجموعة العشرين للاستجابة لجائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها في البلدان النامية، فقد قرّر فريق مجموعة عمل التنمية عقد اجتماعات إضافية لصياغة المسودات والاتفاق على نقاط الخلاف.

النقاط تتضمن الإشارة إلى المناخ والبيئة واتفاقية باريس، وبعد مفاوضات ومناقشات استمرت لمدة (3) أيام، تم الاتفاق على جميع المسودات وتم رفعها إلى الشربا ومن ثم رفعها إلى القادة.

وفي 21-22 نوفمبر من العام 2020 تم عقد قمة قادة مجموعة العشرين افتراضياً برئاسة خادم الحرمين الشريفين، وتم التوقيع على البيان الختامي للقادة والذي تضمّن موافقة دول مجموعة العشرين على جميع مخرجات مجموعة عمل التنمية.

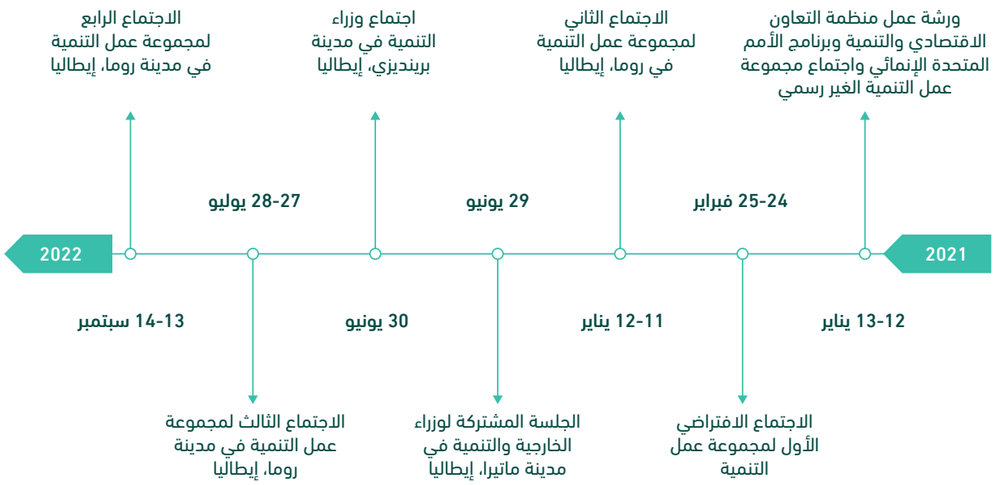

خط زمني يوضح الاجتماعات القادمة لمجموعة عمل التنمية خلال رئاسة المملكة للمجموعة

10.معرض إكسبو 2020 دبي

في إطار مشاركة المملكة في معرض إكسبو 2020 دبي تقوم اللجنة المشكلة بالأمر الملكي رقم 61778 وتاريخ 1439/12/1هـ، (اللجنة الإشرافية) واللجنة التنفيذية المُشكّلة بالقرار رقم (1-2) بمحضر الاجتماع الثاني للجنة الإشرافية فيما يخص الجوانب الفنية بالمتابعة والإشراف على حوكمة وسير العمل في مسارات مشروع المشاركة:

1) التصميم والإنشاء.
2) المحتوى.
3) التسويق والتواصل.
4) الصيانة والتشغيل.
5) الفعاليات والعروض.
6) أعمال ما بعد انتهاء المعرض والتأكد من جودة المخرجات وتحقيق كافة المتطلبات.

ويأتي ذلك انطلاقاً من التزام حكومة المملكة بالمضي قُدماً؛ لترسيخ مكانتها عالمياً وإقليمياً على ضوء رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية وقد عملت الوزارة على دعم أعمال هذه اللجان وقيادة مسار التسويق والتواصل.

أمانة ودعم لجان مشاركة المملكة في إكسبو 2020 دبي:

تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمهام والأعمال الموكلة لأمانة لجان مشاركة المملكة في إكسبو 2020 دبي اللجنة الإشرافية المُشكّلة بالأمر الملكي رقم 61778 وتاريخ 1439/12/1هـ، واللجنة التنفيذية المُشكّلة بالقرار رقم (1-2) بمحضر الاجتماع الثاني للجنة الإشرافية، فيما يخص الجوانب الفنية، وتقوم كذلك بدعم اللجنتين في المهام الموكلة إليها وتيسير اتخاذ القرارات اللازمة، كما تقوم بإدارة العلاقة مع الجهات ذات العلاقة والتي يفوق عددها (100) جهة من القطاع العام والخاص وغير الربحي.

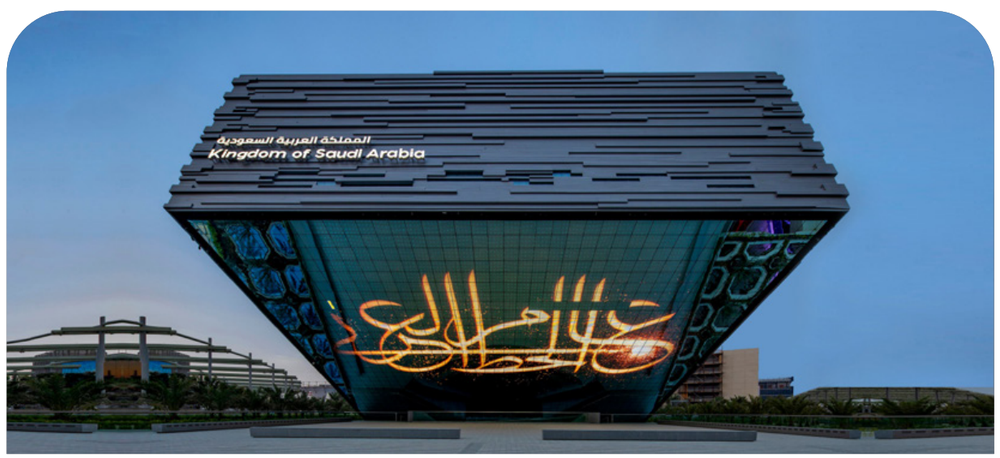

مسار التسويق والتواصل:

تستكمل وزارة الاقتصاد والتخطيط قيادة الفريق المشترك لأعمال التسويق والتواصل والذي يضم مُمثِلِينَ من وزارات: (الثقافة، والإعلام، والسياحة) في تنفيذ استراتيجية التسويق والتواصل المعتمدة، حيث تم تنفيذ عددٍ من الحملات التسويقية والإعلامية من خلال الموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي: (تويتر، وانستغرام، ويوتيوب، ولينكد إن) الخاصة بالمشاركة.

وقد لاقى المحتوى عدداً لافتاً من المشاهدات وتفاعلاً حميمياً من الجمهور يقارب (مليون) مشاهدة على منصة يوتيوب، ووصل إجمالي متابعي منصات التواصل الاجتماعي إلى أكثر من (28) ألف متابع وتتلخص أهم الحملات فيما يلي:

1. استكمال الحملة الإعلانية الخاصة بإطلاق هوية مشاركة المملكة في المعرض، التي ابتدأت خلال الربع الأخير من العام 2019.
2. إطلاق حملة لاستقطاب المتطوعين من الشباب والشابات السعوديين، المتواجدين في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لدعم أعمال تشغيل وتنظيم زوّار جناح المملكة في المعرض، وذلك بالتعاون مع مؤسسة الإمارات.
3. إطلاق الموسم الأول لبرنامج (أصوات إكسبو السعودية)، خلال شهر رمضان المبارك، والذي تم من خلاله وفي عشر حلقات استضافة المواهب السعودية المتفوقة في مختلف المجالات، مثل: (الرياضة، وصناعة الأفلام، وريادة الأعمال، وغيرها).

4. المشاركة بفيديو خاص بمناسبة اليوم الوطني التسعين يجمع بين فنان الخط المعاصر (إبراهيم نغيمشي)، راسماً لكلمات النشيد الوطني بأسلوبٍ فني ومحافظاً في الوقت نفسه على أصالته التقليدية، وبين فنانة الأوبرا (سوسن البهيتي)، مؤديةً النشيد الوطني بأسلوبٍ أوبرالي متميز، وتجدر الإشارة إلى وصول مجموع الانطباعات (impressions) إلى حوالي (3.2) مليون.
5. إطلاق حملات برامج الانضمام إلى فريق عمل الجناح (برنامج التطوع، وبرنامج التدريب الجامعي، والفرص الوظيفية).
6. إطلاق الموسم الثاني لبرنامج (أصوات إكسبو السعودية).
7. إطلاق الحملة الإعلانية عن اكتمال أعمال بناء الجناح بنشر الخبر في الصحف ومشاركة فيديو مميز يظهر التطور المرحلي للإنشاء عبر منصات التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني والتلفزيون.
8. إطلاق فيديو احتفالاً باليوم الوطني الإماراتي التاسع والأربعين.

كما قامت الوزارة بإعداد وتنسيق وإقامة مزاد فني خلال شهر ديسمبر لبيع لوحاتٍ فنية صُممت خصيصاً للاحتفاء باليوم الوطني السعودي التسعين يعود ريعهُ لجمعية (أسر التوحد).

وقد زار المزاد عدد من أصحاب المعالي ومن الشخصيات المهمة ولاقى المزاد واللوحات التي تم استعراضها في مساحة «لَكُم» الفنية في الرياض استحساناً وتفاعلاً من الجمهور.

11.الأنظمة واللوائح والتنظيمات

استمرت الوزارة بتطوير ودعم الإدارة العامة للشؤون القانونية في تأدية مهامها المتمثلة بالوقاية والتشريع والحماية لما لها من دورٍ كبير في صناعة القرار الإداري المستمد من القواعد النظامية التي تحكم عمل الوزارة وفي توفير المعلومة والرأي القانوني، وقد عملت الوزارة على تطوير مستوى أداء العمل لمنسوبيها وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 1438/11/30هـ، القاضي في البند (ثانياً): «على الجهات الحكومية تطوير الإدارات القانونية لديها ودعمها بالكفاءات المؤهلة في المجال الشرعي والنظامي، ووضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها، وتضمين ما اتخذ في شأن ذلك في تقاريرها السنوية»، كما قامت الإدارة العامة للشؤون القانونية بعددٍ من الأعمال والمشاريع خلال سنة التقرير من أبرزها:

1. مراجعة الأنظمة والتنظيمات:

قامت الإدارة بمراجعة عددٍ من الأنظمة الواردة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ورفع المرئيات حيالها ويوضح الجدول التالي أبرز تلك الأنظمة:

م.	البيان	ما تم بشأنه
.1	مشروع نظام النقل البري على الطرق	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.2	مشروع نظام الإعلام	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.3	مشروع نظام الأرصاد	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.4	مشروع تنظيم الهيئة العامة للإبل	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.5	مشروع نظام جباية الزكاة	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.6	مشروع نظام التخصيص	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.7	مشروع تنظيم هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.8	مشروع الترتيبات التنظيمية للجنة التربية والثقافة والعلوم	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.9	نظام الاستثمار	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.10	تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.11	نظام البنك المركزي السعودي ومذكرته التوضيحية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.12	نظام الجرائم الدولية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات

م.	البيان	ما تم بشأنه
.13	مشروع نظام صندوق التنمية الزراعية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.14	مشروع نظام (أمن الحدود المعدل)	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.15	نظام الإحصاء	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.16	نظام الفضاء ومذكرته التوضيحية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.17	مشروع نظام الخطوط الحديدية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.18	مشروع نظام الشركات	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.19	القانون الجمركي العربي الموحد	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.20	مشروع نظام مكافحة الجرائم الدولية ومذكرته التوضيحية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.21	مشروع نظام النفايات	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.22	نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات

م.	البيان	ما تم بشأنه
.23	مشروع نظام وظائف المساجد ومذكرته التوضيحية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.24	مشروع نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.25	مشروع نظام التبرع بالأعضاء البشرية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.26	مشروع نظام استخدام وحماية شارتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.27	نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.28	مشروع نظام الكهرباء المعدل والمذكرة التوضيحية له	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.29	مشروع نظام مجالس شباب المناطق	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.30	نظام المعاملات المضمونة ومذكرته التوضيحية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.31	نظام الامتياز التجاري	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.32	لجنة الإتلاف	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.33	مشروع نظام التعليم العام	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.34	مشروع اللائحة المنظمة لاشتغال الموظف بالمهن الحرة	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.35	نظام استخدام وحماية شارتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.36	نظام صندوق التنمية السياحي	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.37	نظام الضمان الاجتماعي	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.38	نظام السجن والتوقيف	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.39	نظام وظائف المساجد	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.40	نظام تصنيف المقاولين (المعدل)	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات

م.	البيان	ما تم بشأنه
.41	مشروع نظام التخصيص	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.42	مشروع نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.43	.تنظيم الهيئة العليا للإبل	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.44	مشروع قواعد تملك غير السعوديين للعقار أو الانتفاع به في المدن	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.45	نظام حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.46	تنظيم المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.47	مشروع نظام إدارة النفايات	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.48	القواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال من العاملين	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.49	مشروع نظام مكافحة جرائم أمن الدولة	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.50	مشروع (نظام الفضاء) ومذكرته التوضيحية المرفوع من الهيئة السعودية للفضاء	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.51	مشروع نظام صندوق التنمية الثقافي «نمو» ومذكرته التوضيحية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.52	مشروع (نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار) ومذكرته التوضيحية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.53	الترتيبات التنظيمية لجائزة الملك عبد العزيز للجودة	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.54	نظام حقوق كبار السن ورعايتهم	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.55	نظام الدفاع المدني	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.56	مشروع (نظام الخطوط الحديدية) ومذكرته الإيضاحية	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.57	مشروع (نظام حماية حقوق المؤلف)	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات
.58	تنظيم الهيئة السعودية للفضاء	تمت مراجعة مشروع النظام والرفع بالملاحظات والمرئيات

2. مراجعة العقود والاتفاقيات:

كما عملت الإدارة بمراجعة عددٍ من الاتفاقيات والعقود وتقديم المرئيات القانونية المناسبة حيالها ومن أمثلة ذلك: مراجعة اتفاقية بين الوزارة والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بشأن استضافة المركز بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط في السحابة الحكومية بمركز المعلومات الوطني، ومراجعة مذكرة تفاهم بين الوزارة وجامعة الفيصل، و عقد/تعزيز حوكمة آليات ومبادئ الشفافية لدى القطاعات الحكومية، كما قامت الإدارة بمراجعة/ بشأن إفادة وزارة الخارجية بتلقي برقية سفارة المملكة في الإمارات حيال تلقيها مذكرة سفارة جمهورية لاتفيا لدى أبوظبي، ومشفوعها نسخة من مسودة الاتفاق بين المملكة وجمهورية لاتفيا حيال التعاون الاقتصادي لدراستها وموافاتها بالملاحظات حيالها.

3. إدارة المجالس واللجان:

تختص الإدارة بكل ما يتعلق باللجان المشكلة بهيئة الخبراء في مجلس الوزراء والتي تكون الوزارة ممثلة بها، حيث تقوم بالآتي:

1. إعداد برقيات التمثيل وإبلاغ المرشحين.
2 إدراج اللجنة والمتابعة مع ممثل الوزارة، ودعمه خلال مدة عمل اللجنة.
3. عند صدور المحضر النهائي للجنة، يتم التأكد من قيام ممثل الوزارة بالرفع لصاحب الصلاحية؛ لأخذ الاذن بالتوقيع بعد المراجعة القانونية.
4.أرشفة كافة ما يتعلق باللجان من محاضر، ومذكرات، ومشاريع، وقرارات، وأنظمة، ولوائح، وتكوين قاعدة بيانات لتكون مرجعية للوزارة.
5. حصر جميع اللجان المُشكّلة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، التي تكون الوزارة طرفاً بها، وإعداد قاعدة بيانات لكافة ممثلي الوزارة.

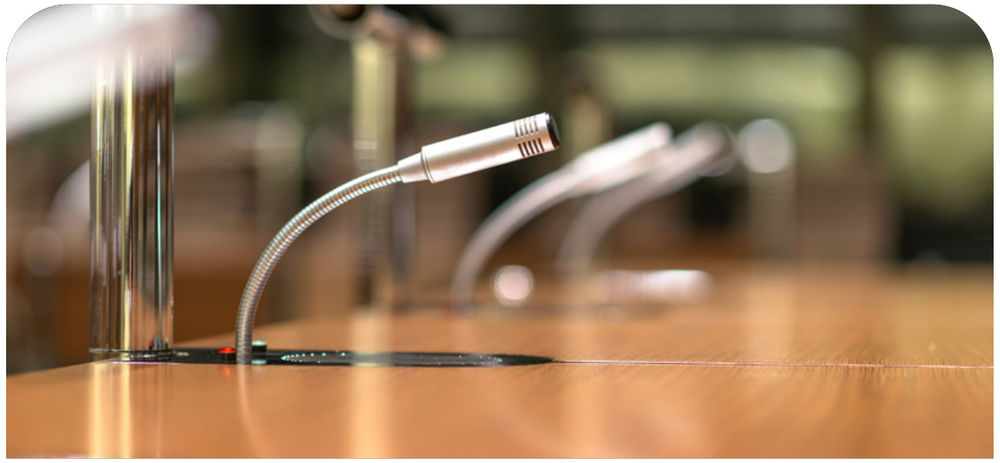

وفقاً لرؤية وزارة الاقتصاد والتخطيط لمواكبة التوسّع الكمي والنوعي، في عملياته وأنظمته بالعمل على إيجاد الحلول والتطبيقات التي تسهّل وتيسّر متابعة الأعمال وسرعة إنجازها، ومن هذا المنطلق جاء توجيه معالي الوزير بإيجاد نظام «اللجان والمجالس» كأحد أنظمة التعاملات الإلكترونية في الوزارة والذي يهدف إلى توحيد إجراءات العمل وتسريع آلية اتخاذ القرار وتيسير متابعة أعمال اللجان والمجالس وأرشفتها بشكل إلكتروني والحدّ من استخدام المعاملات الورقية في جميع عملياته.

يعمل نظام «اللجان والمجالس» على تحديد نوع اللجنة وبتوزيع الأدوار على منسوبي اللجان والمجالس وفقاً لصلاحياتهم حيث تبدأ من إنشاء اللجنة والترشيح وإضافة الملفات والإفادات وتنتهي باعتماد المحاضر من أصحاب الصلاحيات وإغلاق اللجنة وأرشفة تقارير الاجتماعات والمحاضر، بالإضافة إلى توافر التقارير الإحصائية ولوحات التحكم للجان والاجتماعات مما يسهل المتابعة والوصول إليها.

اللجان القائمة:

يوجد حالياً حوالي (213) لجنة قائمة يجري متابعتها بشكلٍ يومي مع ممثلي الوزارة في مختلف الوكالات والإدارات.

(عدد اللجان غير ثابت حيث يتم استقبال ترشيحات لجان جديدة بشكل يومي من قبل مكتب معالي الوزير).

اللجان المغلقة:

خلال العام 2020 تمت متابعة وإغلاق حوالي (274) لجنة وأرشفة محاضرها ومذكراتها لتكون مرجعية للوزارة وفقاً للاجتماعات المستمرة مع إدارة المشاريع، مازال البرنامج قيد العمل والتطوير حيث تم إنجاز ما يقارب من 60% من البرنامج.

التاريخ المتوقع لنهاية المشروع:

- اللجان – مستمرة.
- البرنامج الإلكتروني للإدارة – الربع الأول من العام 2021.

أصحاب المصلحة:

- إدارة اللجان والمجالس بالشؤون القانونية.
- إدارة التكليفات.
- إدارة المشاريع.

المستفيدون:

- كافة موظفي الوزارة.

12. تطوير رأس المال البشري بالوزارة

حرصت الوزارة على توفير فرص التدريب لمنسوبيها وتشمل مجالات التدريب على رأس العمل وإتاحة الفرصة لموظفي الوزارة لزيادة المعرفة بحسب مجالات عملهم، علاوةً على المشاركة في المؤتمرات وفي ورش العمل التي تعقدها الجهات الحكومية المختلفة ومشاركة عدد من منسوبي الوزارة في تنفيذ الدراسات والاستشارات التي تقدمها بيوت الخبرة للوزارة.

وقد استمرت الوزارة خلال العام المالي 1442/1441هـ – 2020م، في تدريب عدد من موظفيها داخل الوزارة وكذلك داخل المملكة، ويوضح الجدول التالي موجز عدد من منسوبي الوزارة الملتحقين في الدورات التدريبية خلال سنة التقرير.

عدد المتدربين الملتحقين والمتخرجين من الدورات التدريبية خلال العام المالي 1442/1441هـ - 2020م.

م.	الدورة / البرنامج	عدد المتدربين / المتدربات
.1	برامج تطويرية قيادية	26
.2	برامج شراكات دولية وداخلية	50
.3	برامج شهادات مهنية	14
.4	إطلاق برنامج (مدارك)	257
.5	برنامج تطوير اللغة الإنجليزية	39
.6	برامج تطويرية	38
.7	برامج اقتصادية	5
.8	إيفاد	4
.9	تدريب تعاوني	54
.10	إطلاق برنامج تمكين الخريجين	--
	المجموع	487

الباب الثالث

الوضع الراهن

يشتمل الباب الثالث على الأقسام التالية:

1. الموارد البشرية.
2. الموارد المالية.
3. وضع المباني المملوكة والمستأجرة.
4. تطوير بيئة العمل.

الموارد البشرية

بلغت الوظائف المعتمدة للعام المالي 1442/1441هـ - 2021/2020م، (1102) وظيفة منها (577) وظيفةً مشغولة، و(525) وظيفة شاغرة، حيث بلغت نسبة الإشغال لكافة الوظائف 52%، وبلغ عدد الوظائف المعتمدة من الدرجة الأولى حتى الخامسة عشرة (510) وظائف، وبلغ عدد الموظفين الرسميين (304) موظفين، والذين تمت ترقيتهم (48) موظفاً، وبلغ عدد المتعاقدين (492) موظفاً، وقد بلغ عدد (الوكلاء / الوكلاء المساعدين) في الوزارة (10)، فيما بلغ عدد الموظفين المتقاعدين (4) موظفين خلال سنة التقرير.

ويبين الجدول (1) الوضع الراهن للموارد البشرية بالوزارة، في نهاية العام المالي 1442/1441هـ، 2020م.

التصنيف الوظيفي الفئات الرئيسة	الوظائف المعتمدة	الوظائف المشغولة	الوظائف الشاغرة
وزير ونائب وزير ومساعد وزير	3	3	-
المراتب من الأولى حتى الخامسة عشرة	510	224	286
المتعاقدون	508	282	"استثنائية"
المستخدمون	44	40	4
العمال	37	28	9
المجموع	1102	577	525

وقد بلغ عدد حملة شهادة الدكتوراه (31) موظفاً، وحملة شهادة الماجستير (177) موظفاً، كما بلغ عدد حملة شهادة البكالوريوس (368) موظفاً، ومن جهة أخرى لدى الوزارة اتفاقية مُبرمة مع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لبناء القدرات والخدمات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة ويبلغ عدد الخبراء العاملين في هذا البرنامج (12) خبيراً، حيث يخضع عددهم للتغير بالزيادة أو النقص بحسب حجم وحالة المشاريع في اتفاقية البرنامج وتأتي هذه الاتفاقية امتداداً للاتفاقية المُبرمة بين حكومة المملكة والأمم المتحدة عام 1974.

المؤهلات العلمية لمنسوبي الوزارة

المؤهل	العدد
الدكتوراه	31
الماجستير	177
البكالوريوس	368
الدبلوم	55
الثانوية العامة	109
أخرى (ما دون الثانوية)	67
المجموع	807

التغيرات التي طرأت على الموارد البشرية في المراتب والمتقاعدين للعام المالي 1442/1441هـ، 2020م

البيان	العدد
الوظائف الشاغرة	286
الموظفون المتقاعدون في سنة التقرير	4
الموظفون الذين تم ترقيتهم	48

الوظائف الشاغرة:

تولي الوزارة اهتمامها المستمر للعمل على إشغال الوظائف الشاغرة لديها بالكوادر البشرية المؤهلة بما يتناسب مع احتياجات الوزارة ويعود سبب زيادة عدد الوظائف الشاغرة لديها والبالغة (286) وظيفة، إلاّ أن هناك وظائف شاغرة على المراتب العليا من المراتب العاشرة فما فوق والتي لا يكمن إشغالها بالتعيين إلا من خلال الاستقطاب أو النقل من جهاتٍ أخرى، ويتم الاستفادة من جزءٍ منها في عمليات الترقية للمستحقين من منسوبي الوزارة. واستمراراً لنهج الوزارة بالإعلان عن الوظائف الشاغرة لديها المتاحةِ للتوظيف، تعمل الوزارة حالياً وبالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على ترقية الموظفين من خلال منصة «مسار» الرقمية والتي أطلقتها الوزارة لترقية المنسوبين من الخدمة المدنية وكذلك ستقوم الوزارة بطرح جزءٍ من وظائف الدخول الشاغرة المتاحة للتوظيف،

من المرتبة التاسعة فما دون عن طريق نظام «جدارة» وذلك في الربع الثالث من العام 2021 أما بما يخصّ وظائف المتعاقدين فإن الوزارة ملتزمة بتطبيق تعميم معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم 9241 وتاريخ 1441/9/20هـ، المشار فيه إلى الأمر الملكي السامي الكريم رقم 52745 وتاريخ 1441/9/18هـ، القاضي أولاً: بإيقاف التوظيف على كافة البنود في الجهات الحكومية التي تمول ميزانيتها من الميزانية العامة من الدولة حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ، بالإضافة إلى تعميم معالي وزير المالية رقم 19747 وتاريخ 1442/5/2هـ، المشار فيه إلى الأمر السامي الكريم رقم 13640 وتاريخ 1441/3/10هـ، المُبلغ لوزارة الاقتصاد والتخطيط القاضي في البند خامساً: بأن يستمر العمل بالبند (أولاً) من الأمر الملكي رقم 52745 وتاريخ 1441/9/18هـ، وفي حال وجود ضرورة قصوى للتوظيف تقدّم الجهة المعنية طلبها إلى لجنة مكونة من معالي وزير المالية ومعالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للبت فيه، فقد تم رفع خطاب استثناء توظيف للحاجة الماسة في العام 2020 بعدد (12) وظيفة استثنائية وقد تمت الموافقة عليه وجارٍ العمل على استقطاب الكوادر البشرية ذات الكفاءة في المجالات المطلوبة في الوزارة.

أبرز التحسينات في خدمات وأنظمة الموارد البشرية:

واصلت الوزارة خلال العام 2020 جهودها لتحسين الخدمات المقدّمَة لمنسوبيها وتطوير أنظمة الموارد البشرية وفيما يلي لمحة عن أبرز تلك الأعمال:

• مشروع المسارات والعوائل والجدارات الوظيفية:

العوائل الوظيفية هي طريقة لتصنيف الوظائف حسب أوجه التشابه بينها على سبيل المثال: التشابه في المهام والمهارات والمستويات الوظيفية.

وتم تصميم (9) عوائل وظيفية لتشمل جميع الوظائف في الوزارة وقسّمت المسارات الوظيفية (تنفيذي، إداري، مُساهم فردي، إدارة المشاريع، خدمات مساندة) لتكون من ضمن العوائل الوظيفية وتم إدراجها لتكون أداة مساعدة في مشروع التسكين وكذلك تم إنشاء قاموس الجدارات الوظيفية، حيث تم اعتماد (25) جدارة وظيفية بالمستويات الثلاث (أساسي، متقدم وخبير)، واستكمالاً لذلك تم اعتماد (580) وصفاً وظيفياً لتمكين الموظفين من أداء أعمالهم على الوجه المطلوب.

• مشروع تقييم الأداء الوظيفي:

قامت الوزارة بإطلاق تقييم الأداء الوظيفي لجميع المنسوبين في الوزارة سواءً المتعاقدين أو الخدمة المدنية وكذلك البنود وقد شمل تقييم الأداء الوقوف على مستويات الأداء الوظيفية لقياس مستويات ومؤشرات الأداء الوظيفية وطرق التحسين في المستقبل، وحيث تم التقييم بناءً على الجدارات الوظيفية فقد شمل التقييم على (15) جدارة وظيفية لمختلف المستويات.

• الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الوزارة داخلياً:

تم الإعلان عن عددٍ من الوظائف بمختلف التخصصات وما زالت العملية مستمرة بطرح المزيد من الإعلانات حسب الاحتياج، ولكن تم تقنين التوظيف بسبب جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) وتم التعيين على الوظائف ذات الحاجة العالية بعد أخذ الموافقات اللازمة من اللجان المعتمدة.

• تفعيل عملية تهيئة وتقييم الموظفين الجدد على نظام الموارد البشرية:

تم تفعيل عملية تقييم فترة التجربة للموظفين الجدد على نظام الموارد البشرية، وذلك بإرسال فترة التجربة للموظف الجديد للمدير المباشر وتتم عملية التقييم إلكترونياً بإنجاز فترة التجربة بنجاح كما تم إطلاق برنامج تهيئة الموظفين الجدد (مرتين) خلال الشهر وعرض محتوى متكامل عن الوزارة بشكلٍ عام وإجراء استبيان قياس مدى رضا انضمام الموظفين الجدد، وربطه بإدارة الأداء المؤسسي بالوزارة حيث يرتبط بالخدمات المقدمة بالوزارة بما فيها خدمات تقنية المعلومات وسرعة إنجازها.

• مشروع التطوير المهني للموظفين:

تم إعداد خطة سنوية شاملة لجميع الموظفين لتطوير المهارات والجدارات الفنية والسلوكية والقيادية وقد تم تدريب ما يقارب (435) موظفاً على برامج وورش عمل داخل الوزارة وخارجها وكذلك عن طريق المنصات الإلكترونية وكذلك تم التعاون مع العديد من الجهات الحكومية لتبادل الخبرات التطويرية لرفع كفاءة المنسوبين،

وحيث تُعنى الوزارة بتطوير الكوادر البشرية والارتقاء بمستوياتهم التعليمية قامت الوزارة بتمكين عددٍ من منسوبيها لاستكمال دراساتهم سواءً عن طريق الابتعاث الخارجي أو الإيفاد الداخلي، فقد تم إيفاد (4) موظفين للدراسة في الجامعات المحلية.

وعلى المسار الآخر من التطوير المهني للموظفين قامت الوزارة بإلحاق عددٍ من الموظفين ببرامج تطويرية خاصة بالشهادات المهنية، وقد حصل (14) موظفاً وموظفة على شهادات مهنية من أبرز بيوت الخبرة العالمية، وبالتشارك مع جهات حكومية أخرى، وكذلك قامت الوزارة بمشروع تطوير اللغة الإنجليزية لعدد (24) موظفاً وموظفة؛ لرفع مستوى اللغة الإنجليزية لديهم وكذلك لدعم مشروع الابتعاث الخارجي.

- مشروع أتمتة الخدمات بتفعيل الخدمات الذاتية لنظام الموارد البشرية:

هذا المشروع داخلي لأتمتة خدمات وعمليات الموارد البشرية بالوزارة والتي تساعد في إمكانية التقديم على الطلبات والخدمات عبر النظام ومتابعة سلسلة الاعتمادات للطلبات بطريقة سهلة وسريعة مما يساهم في تقليل المعاملات الورقية وقد تم إضافة خدمات ذاتية جديدة مؤتمتة لنظام الموارد البشرية يستفيد منها كافة منسوبي الوزارة، وجارٍ العمل على إضافة المزيد من الخدمات عبر النظام.

- تطبيق نظام الدفع الموحد (UGP) بربط نظام الموارد البشرية مع وزارة المالية:

تم الربط الإلكتروني بين نظام الموارد البشرية بالوزارة ووزارة المالية عبر نظام الدفع الموحّد (UGP) ويهدف النظام إلى الربط مع النظام المركزي للحقوق المالية عن طريق الشبكة الحكومية الآمنة (GSN) ويتم من خلاله إرسال مُسيّرات الرواتب بشكلٍ آلي وأوامر الدفع المرتبطة بها إلى النظام المركزي، ويتم التحديث بشكلٍ مستمر لمواكبة التحديثات التي تجريها الجهات الحكومية المعنية.

- إطلاق برنامج الوزارة للتعاقد المباشر (برنامج التنمية الاقتصادية والتخطيطية المستدامة):

تم إطلاق برنامج التنمية الاقتصادية والتخطيطية المستدامة وذلك للتعاقد المباشر مع الموظفين المتعاقدين لاستقطاب واستدامة عمل الكفاءات المتميزة، ومن خلال هذا البرنامج تم خفض تكاليف التشغيل الذاتي وتوفير مزايا تعاقدية أفضل كتوفير التأمين الطبي لوالديّ الموظف وذلك بعد مراجعة وحصر تكاليف القوى العاملة للوزارة اتضح بأن طبيعة العلاقة التعاقدية هي أحد العوامل الرئيسة في استقرار الكوادر البشرية واستدامتها، وعليه تم إرسال برقية من معالي وزير الاقتصاد والتخطيط إلى معالي وزير المالية ومناقشته بنهاية السنة المالية 2020 حيث تم اعتماد البرنامج ضمن ميزانية وزارة الاقتصاد والتخطيط ويطبّق عليه كافة الأنظمة والتعليمات المالية ذات العلاقة ويخضع لنظام العمل وفق دليل سلّم الرواتب والامتيازات المعتمد في الوزارة، حيث أن البرنامج سيساهم في خفض التكاليف التشغيلية للقوى العاملة ورفع كفاءة الكوادر البشرية بالاستقرار الوظيفي، والأهمّ هو الالتزام بالأمر السامي في عدم التعاقد مع الشركات المُشغّلة في إدارة وتوفير القوى العاملة.

- تعزيز الولاء والارتباط الوظيفي للموظفين:

تم إطلاق برنامج العروض والخصومات للموظفين وذلك لزيادة تحقيق المنفعة للموظفين وكذلك إنشاء قناة تواصل جديدة من خلال تطبيق (الواتس آب) لاستقبال الاستفسارات والطلبات الخاصة بإدارة الموارد البشرية، وجارٍ العمل على إطلاق المزيد من البرامج والمبادرات؛ لتعزيز الولاء والارتباط الوظيفي والمساهمة في خلق بيئة عمل جاذبة للموظفين.

الموارد المالية

بلغت الميزانية المعتمدة للوزارة، في العام المالي 1442/1441هـ - 2020م، (942,633,000.00) ريال، فيما بلغ المنصرف الفعلي من المعتمد بعد التعديل (698,983,388.50) ريال، ويبيّن الجدول (5) أدناه اعتمادات الميزانية والمنصرف الفعلي حسب الأبواب للعام المالي 2020.

اعتمادات الميزانية والمنصرف الفعلي حسب الأبواب، للعام المالي (2020) *

البيـــان	المنصرف الفعلي في العام السابق 1441/1440هـ	المعتمد في الميزانية بعد التعديل	المنصرف الفعلي من المعتمد بعد التعديل	نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد في الميزانية (%)
التصنيف (21) تعويضات العاملين	105,924,000.00	102,036,694.01	71,001,382.58	%69.58
التصنيف (22) السلع والخدمات**	808,929,000.00	708,318,598.94	616,712,005.92	%87.07
التصنيف (28) مصروفات أخرى**	11,350,000.00	11,350,000.00	11,000,000.00	%96.92
التصنيف (31) الأصول غير المالية	16,430,000.00	9,230,000.00	270,000.00	%2.93
الإجمالي	942,633,000,00	830,935,292.95	698,983,388.50	%84.12

نسبة الإنفاق من الاعتماد

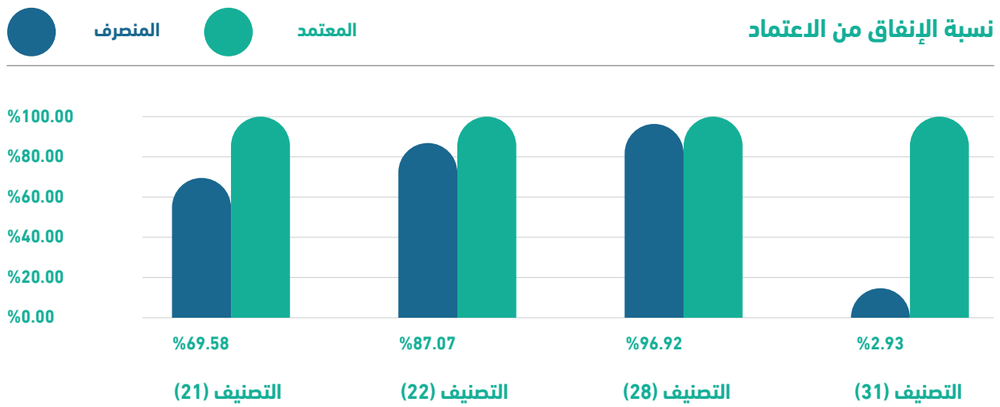

أبرز التحسينات في خدمات وأنظمة الموارد البشرية:

يتألف هذا البند من جميع المكافآت النقدية والعينية التي يُستحق دفعها للموظف الحكومي مقابل الخدمة التي يؤديها، وتضم الرواتب، والأجور، ومساهمات أرباب العمل في برامج الضمان الاجتماعي (التقاعد والتأمينات الاجتماعية)، لصالح موظفيهم، وقد تم الاعتماد في ميزانية العام المالي 2020 لبنود تعويضات العاملين مبلغ (105924,000) ريال وتم تعديله ليصبح (102,036,694.1) ريال وبلغ المنصرف الفعلي (71,001,382.58) ريال بنسبة 69.58%.

التصنيف (22) السلع والخدمات:

يتألف هذا البند من جميع السلع والخدمات التي تستخدمها الحكومة في إنتاج السلع والخدمات التي توفرها للمجتمع سواءً للاستهلاك الجماعي أو الفردي باستثناء تلك التي تستعمل في تكوين رأس المال الذاتي ومن بنود هذه الفئة ما يلي: (نفقات السفريات، الخدمات البريدية، إمدادات المياه، الصرف الصحي، جمع النفايات، الوقود، الاتصالات، تسجيل السيارات، اللوازم المكتبية، إصلاح وصيانة، استئجار العقار والمعدات، الرسوم المصرفية، التكاليف ورسوم الخدمات القانونية، تكاليف التدريب، حفلات الاستقبال الرسمية، الإعلان، الاستشارات، دراسات الجدوى، رسوم العضوية، رسوم القروض، وقطع الغيار).

وقد تم الاعتماد في ميزانية العام المالي 2020 لبنود السلع والخدمات مبلغ (808,929,000.00) ريال وتم تعديله ليصبح (708,318,598.94) ريال وبلغ المنصرف الفعلي (616,712,005.92) ريال بنسبة 87.07%.

التصنيف (28) مصروفات أخرى:

تتألف المصروفات الأخرى من المصروفات على الممتلكات والتحويلات الأخرى الجارية والرأسمالية، التي لا يتم تصنيفها ضمن البنود السابقة، وقد تم الاعتمـاد فـي ميزانيـة العام المالي 2020، لبنود المصروفات الأخرى مبلـغ (11,350,000.00) ريال، وبلغ المنصرف الفعلي (11,000,000) ريال بنسبة 96.92%.

التصنيف (31) الأصول غير المالية:

تتألف الأصول غير المالية من أربع فئات رئيسية، هي: (أصول ثابتة، مخزونات، نفائس، وأصول غير منتجة)، وقد تم الاعتماد في ميزانية العام المالي 2020 (16,430,000.00) ريال وتم تعديله ليصبح (9,230,000.00) ريال وبلغ المنصرف الفعلي (270,000.00) ريال بنسبة 2.93%.

ويعود سبب انخفاض المنصرف الفعلي مقارنةً بالمعتمد للأسباب التالية:

فيما يتعلق بمشروع تطوير أنظمة وأجهزة الحاسب الآلي باعتماد أساسي (7,473,000) ريال، فقد كان من المخطط إطلاق مشروع تحت هذا البند يتعلق بأتمتة مسار الأعمال وكان من المفترض الاستعانة بشركةٍ متخصصة من خارج المملكة إلا أن تعليق الرحلات الجوية نتيجة لجائحة فايروس كورونا (كوفيد - 19) استدعى البحث والتحول إلى حلٍ بديل مما نتج عنه عدم وجود مخرجات للصرف عليها في العام المالي السابق.

فيما يتعلق بمشروع تأمين السيارات والمعدات باعتماد أساسي (1,757,000) ريال فقد تم إلغاء هذا المشروع لتحقيق كفاءة الإنفاق، والاستفادة من السيارات الموجودة حالياً وهو أحد الفرص المحققة لذلك كما هو موضح بالمرفق من قبل هيئة كفاءة الإنفاق.

توضيح أشمل لبنود الميزانية الخاصة بمبادرات برنامج التحول الوطني والجهات الشقيقة:

تشتمل ميزانية الوزارة للعام المالي 1441/1442هـ - 2020م، على عددٍ من بنود الميزانية الخاصة مبادرات ببرنامج التحول الوطني والجهات الشقيقة كالتالي:

الجـــهـة	المعتمد في الميزانية بعد التعديل	المنصرف الفعلي من المعتمد بعد التعديل والمحول للحساب البنكي للجهة
البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الأجهزة العامة	179,140,925	179,140,925
مبادرات برنامج التحول الوطني	242,637,130	242,637,130
الإجمالي	421,778,055	421,778,055

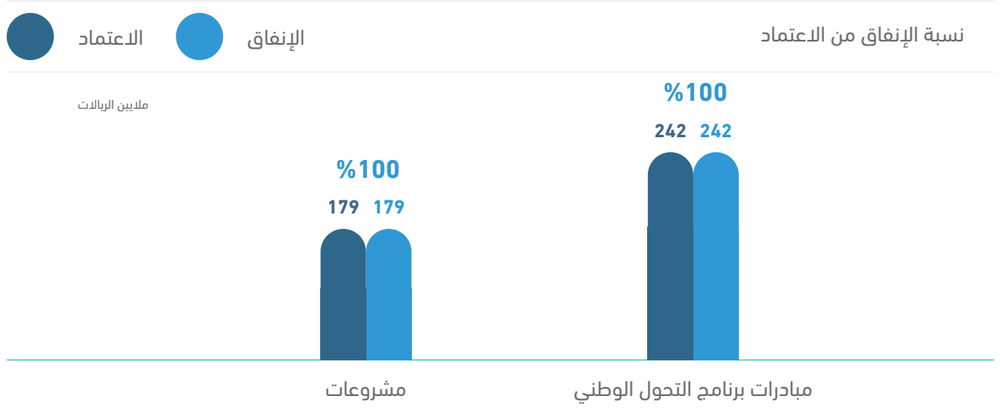

عقود المشاريع:

يستعرض الجدول التالي عقود المشاريع الموقعة والتكلفة ونسبة التنفيذ خلال العام 2020، وما قبله وبعده:

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
استئجار برج (A5) في واحة غرناطة	مركز غرناطة الاستثماري	لا يوجد	1438/11/1هـ	22,500,000.00	وكالة خدمات الدعم المشتركة	2017	ساري	تشغيلي	عقود ومشتريات
استئجار برج (A2) في واحة غرناطة	مركز غرناطة الاستثماري	1439/9/22هـ	1440/8/26هـ	14,059,760.00	وكالة خدمات الدعم المشتركة	2018	ساري	تشغيلي	تم تخفيض العقد بموجب ملحق عقد
تأسيس مشروع المسؤولية المجتمعية	مؤسسة التسويق الصافي للدعاية والإعلان	1440/04/06هـ	1440/5/29هـ	10,334,100.00	مكتب معالي النائب/إدارة التواصل الاستراتيجي	2018	ساري	%98	تم زيادة قيمة المشروع وتمديد العقد عدة مرات آخرها بموجب الخطاب رقم 4201259

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
تطوير وتشغيل البوابة الإلكترونية للوزارة	شركة شور العالمية للتقنية	1440/2/23هـ	1440/2/23هـ	912,149.28	الوكالة المساعدة للمعلومات	2018	ساري	تشغيلي	تم إجراء عدة تغييرات على المشروع من تخفيض وتمديد وتعليق، آخرها بموجب الخطاب رقم 4201013
تطوير ودعم منصة العمل المشتركة SharePoint	شركة لينك دوت نت العربية السعودية	1440/4/11هـ	1440/5/21هـ	2,065,394.10	الوكالة المساعدة للمعلومات	2018	ساري	تشغيلي	تم تمديد مدة وقيمة المشروع وآخرها بموجب الخطاب رقم 4200988
دعم وتطوير نظام مراسلاتي	شركة أنظمة الخدمات الامنة لتقنية المعلومات	1441/4/1هـ	1442/4/2هـ	672,000.00	الوكالة المساعدة للمعلومات	2019	ساري	تشغيلي	تم تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4200948
تقديم الخبرات الاقتصادية لوكالات الوزارة	الشركة العربية لخدمات الانترنت والاتصالات	1441/3/8هـ	1441/3/9هـ	19,988,912.92	الإدارة العامة للموارد البشرية	2019	ساري	تشغيلي	تم تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4200565
تشغيل وصيانة البنية التحتية لتقنية المعلومات والدعم الفني	شركة مجموعة الجريسي	1440/4/12هـ	1440/4/13هـ	9,768,295.00	الوكالة المساعدة للمعلومات	2018	ساري	تشغيلي	-

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
تطوير الأمن السيبراني	شركة الحلول المتميزة	1440/8/24هـ	1440/9/4هـ	5,992,760.59	الإدارة العامة للأمن السيبراني	2019	ساري	%69	-
الخدمات الاستشارية والتشغيلية لتمكين وزارة الاقتصاد والتخطيط من الاستجابة للتكاليف العاجلة	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – معهد التنمية والخدمات الاستشارية	1440/8/4هـ	1440/8/5هـ	90,000,000.00	الإدارة العامة للموارد البشرية	2019	ساري	تشغيلي	تم تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4102556
تأمين أجهزة حاسب محمول لموظفي وزارة الاقتصاد والتخطيط	بيت الرياض فرع شركة مجموعة الجريسي	1440/9/3هـ	1440/9/4هـ	740,250.00	الوكالة المساعدة للمعلومات	2019	ساري	تشغيلي	-
تجديد رخص DellEMC &Vmware لوزارة الاقتصاد والتخطيط	شركة بعد للاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة	1441/3/6هـ	1442/3/6هـ	1,364,239.80	الوكالة المساعدة للمعلومات	2019	ساري	تشغيلي	-
الصيانة والنظافة والخدمات المساندة لمباني التحول الوطني بالرياض وجدة	شركة الفاو للتشغيل والصيانة المحدودة	1441/3/29هـ	1441/3/30هـ	6,625,082.88	وكالة خدمات الدعم المشتركة	2019	ساري	تشغيلي	-

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
حملة وفعالية خارجية لمنسوبي وزارة الاقتصاد والتخطيط لرؤية 2030	شركة عبدالقادر سليمان الخريجي وشركاه للدعاية والإعلان (أهداف)	1440/3/21هـ	1440/4/18هـ	2,595,383.18	الإدارة العامة للتواصل الاستراتيجي	2018	ساري	%56	تم إجراء عدة أوامر تغيير على المشروع، وتم تعليق المشروع حتى تاريخ 2021/3/31م، بموجب الخطاب رقم 4103156
تفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية للجهات التابعة والشقيقة لوزارة الاقتصاد والتخطيط	ديلويت	1438/7/23هـ	1438/7/24هـ	4,807,000.00	الإدارة العامة للمراجعة الداخلية	2017	ساري	تشغيلي	تم تمديد وقيمة المشروع وآخرها بموجب الخطاب رقم 4001692
تقديم خدمات موارد بشرية للمركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية	الشركة العربية لخدمات الانترنت والاتصالات	1439/5/15هـ	1439/9/21هـ	57,018,477.60	المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية/ الموارد البشرية	2018	ساري	تشغيلي	تم تمديد مدة المشروع وآخرها بموجب الخطاب رقم 4101121
الصيانة والنظافة لمباني وزارة الاقتصاد والتخطيط	شركة دروب نجد للمقاولات	1439/5/14هـ	1439/5/15هـ	6,279,517.44	وكالة خدمات الدعم المشتركة	2018	ساري	تشغيلي	-
خدمة البريد الإلكتروني الحكومي الآمن (موثوق)	مؤسسة البريد السعودي - خدمة موثوق	1439/10/14هـ	1439/12/17هـ	500,000.00	الوكالة المساعدة للمعلومات	2018	ساري	تشغيلي	تم تجديد الاتفاقية تلقائياً من سنة إلى سنتين

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
تأسيس نظم المعلومات الجغرافية وتطوير أطلس التنمية المكانية المتكاملة	شركة أسري العربية السعودية المحدودة	1440/1/21هـ	1440/3/11هـ	5,891,970.00	وكالة شؤون التنمية القطاعية والمناطقية	2018	ساري	%99	تم تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4102444
خدمات الأمن والحراسة لوزارة الاقتصاد والتخطيط	مؤسسة شلفا العالمية	1439/6/4هـ	1439/6/4هـ	4,816,972.80	وكالة خدمات الدعم المشتركة	2018	ساري	تشغيلي	-
توفير و تركيب خدمة الإنترنت عن طريق الفايبرلمبنى وزارة الاقتصاد والتخطيط في واحة غرناطة	شركة اتحاد اتصالات	1441/4/7هـ	1441/5/8هـ	926,325.28	الوكالة المساعدة للمعلومات	2019	ساري	تشغيلي	تم زيادة مدة وقيمة المشروع بموجب الخطاب رقم 4201275
خدمات الاستشارات القانونية لبرنامج التقاعد الموحد	مكتب زياد سمير حسن خشيم للمحاماة	1440/6/14هـ	1440/6/15هـ	7,600,238.92	وكالة شؤون التنمية البشرية والمجتمعية	2019	ساري	%63	تم زيادة مدة وقيمة المشروع وآخرها بموجب الخطاب رقم 4200991
إعادة هندسة سير أعمال أمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية	فرع شركة فور برينسبلز مانجمنت كونسلتنج منطقة حرة	1441/8/13هـ	1441/8/14هـ	4,126,623.00	مكتب معالي النائب	2020	ساري	%20	تم تأجيل تاريخ بدء المشروع وآخرها بموجب الخطاب رقم 4201435

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
الاستشارات القانونية في المجال الاقتصادي والحوكمة	شركة فهد أحمد أبو حيمد آل الشيخ والحقباني بالتعاون مع كليفورد تشانس	1441/8/30هـ	1441/9/1هـ	6,000,000.00	مكتب معالي النائب	2020	ساري	تشغيلي	-
توفير الخدمات الاستشارية والتشغيلية لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام 2020	الشركة العربية لخدمات الانترنت والاتصالات	1441/5/10هـ	1441/5/11هـ	300,000,000.00	الإدارة العامة للموارد البشرية	2020	ساري	تشغيلي	تم تأجيل بدء المشروع بموجب الخطاب رقم 4102873
التأمين الطبي لمنسوبي وزارة الاقتصاد والتخطيط وذويهم لمدة سنة	شركة التعاونية للتأمين	1441/9/9هـ	1441/9/10هـ	7,700,647.50	الإدارة العامة للموارد البشرية	2020	ساري	تشغيلي	-
توفير التأمين الطبي لموظفي وزارة الاقتصاد والتخطيط	شركة التعاونية للتأمين	1442/2/11هـ	1442/2/12هـ	456,665.00	الإدارة العامة للموارد البشرية	2020	ساري	تشغيلي	-
المكتبة الرقمية الاقتصادية	مؤسسة رؤى طلال دقل للنشر والتوزيع	1441/12/19هـ	1442/2/18هـ	519,399.80	الوكالة المساعدة للمعلومات	2020	ساري	تشغيلي	تم تعديل مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4200425

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
برامج لغة إنجليزية	معهد الإدارة العامة	1441/7/2هـ	1442/1/11هـ	545,000.00	الإدارة العامة للموارد البشرية	2020	ساري	تشغيلي	-
توفير خدمة الإنترنت لمقر وزارة الاقتصاد والتخطيط في الرياض - واحة غرناطة - لمدة عام	شركة شبكة صحارى المحدودة	1442/4/4هـ	1442/4/15هـ	578,450.00	الوكالة المساعدة للمعلومات	2020	ساري	تشغيلي	-
مراقبة سجلات قواعد البيانات لوزارة الاقتصاد والتخطيط	شركة الحلول المتوافقة للحاسبات الآلية	1442/3/26هـ	1442/4/16هـ	1,343,497.59	الإدارة العامة للأمن السيبراني	2020	ساري	%0	-
إدارة الوصول والهوية وإدارة امتيازات الوصول [IAM & PAM] (Solution	شركة شبكة صحارى المحدودة	1442/4/10هـ	1442/5/1هـ	762,036.00	الإدارة العامة للأمن السيبراني	2020	ساري	%0	-
جناح السعودية في إكسبو 2020 مع وزارة الاقتصاد والتخطيط	شركه ابكو ورلد وايد العربية السعودية المحدودة شركة شخص واحد	1442/4/15هـ	1442/4/29هـ	37,255,859.80	مكتب معالي النائب	2020	ساري	%21	-

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
أتمته مسار الأعمال	شركة إجادة للنظم المحدودة	1441/12/27هـ	1441/12/28هـ	6,571,428.56	الوكالة المساعدة للمعلومات	2020	ساري	%22	تم تعديل مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4200047
منصة ذكاء الأعمال بوكالة ميزان المدفوعات (المرحلة الأولى)	شركة النافذة الدولية لتقنية المعلومات	1442/3/9هـ	1442/3/16هـ	5,188,514.71	وكالة ميزان المدفوعات	2020	ساري	%16	-
الدعم الفني لنظام تخطيط الموارد المؤسسي	شركة زون للتجارة	1442/5/6هـ	1442/5/16هـ	5,361,299.59	الوكالة المساعدة للمعلومات	2020	ساري	تشغيلي	-
تجديد رخص منتجات مايكروسوفت لوزارة الاقتصاد والتخطيط	شركة عالم الكمبيوتر الدولي المحدودة	1441/12/12هـ	1441/12/13هـ	8,835,546.60	الوكالة المساعدة للمعلومات	2020	ساري	تشغيلي	تم تعديل مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4200041
تجديد خدمات الدعم والصيانة وإضافة رخص نظام حماية الإنترنت - فورس بوينت	شركة إجادة للنظم المحدودة	1441/12/22هـ	1441/12/23هـ	417,127.20	الإدارة العامة للموارد البشرية للأمن السيبراني	2020	ساري	تشغيلي	تم تعديل مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4200048

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
مراجعة أسس ومعايير التوزيع التنموي	شركة شركاء الشركات القيمة	1442/5/15هـ	1442/6/1هـ	16,250,000.00	وكالة شؤون التنمية القطاعية والمناطقية	2020	ساري	%31	-
فلم قصير لمشاركة المملكة في إكسبو 2020	ام بي سي استوديوز منطقة حرة ذ.م.م	1441/6/24هـ	تم تعليق المشروع	15,096,181.00	مكتب معالي النائب	2020	ساري	تشغيلي	تم تعليق المشروع بموجب الخطاب رقم 4103284
تقديم خدمات استشارية لمشروع تشغيل برج التحكم وادارة الازمات لفايروس كورونا المستجد وتأسيس وتشغيل المكتب التنفيذي لمعالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط	pwc	1441/8/30هـ	1441/9/1هـ	9,998,074.00	مكتب معالي النائب	2020	ساري	%83	-
تطوير خارطة الطريق لإدارة ملف أهداف التنمية المستدامة بالمملكة	فرع شركة اوليفر وايمان ليميتد	1441/5/24هـ	1441/5/24هـ	8,295,000.00	الوكالة المساعدة للتنمية المستدامة	2020	منتهي	%100	تم تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4103154
تجديد رخص أنظمة أوراكل للإدارة المالية والموارد البشرية	شركة المعمر لأنظمة المعلومات	1441/6/4هـ	1441/6/5هـ	892,489.50	الوكالة المساعدة للمعلومات	2020	منتهي	%100	-

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
تطوير فيديو لمشاركة المملكة في إكسبو دبي 2020	شركة ديجافو منطقة حرة ذ.م.م	1441/6/12هـ	1441/6/13هـ	2,649,479.25	مكتب معالي النائب	2020	منتهي	%100	تم تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4103412
تقييم وتحليل دور مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية	ماكينزي آند كومبانيشركة إجادة للنظم المحدودة	1441/6/16هـ	1442/2/12هـ	6,277,000.00	مكتب معالي النائب	2020	منتهي	%100	تم تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4200922
توفير خدمات تشغيلية واستقطاب الخبرات - المرحلة الثانية	الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات	1441/7/8هـ	1441/7/9هـ	11,900,000.00	مشروع T	2020	منتهي	%100	تم إنهاء العقد بموجب الخطاب رقم 4103476
تشغيل ودعم الأهداف الاستراتيجية لمسارات شؤون رأس المال البشري	شركة بوسطن كونسلتنغ جروب انترناشيونال انك	1441/8/1هـ	1441/8/12هـ	14,165,235.00	وكالة شؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري	2020	منتهي	%100	تم تمديد مدة وقيمة المشروع بموجب الخطاب رقم 4201071
المرحلة الثانية لمشروع تصميم منصة ذكاء الأعمال لدعم اتخاذ القرار	شركة البيانات الوصفية Averroes	1441/9/14هـ	1441/9/15هـ	7,507,500.00	مشروع T	2020	منتهي	%100	-

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
تكليف دراسة الرسوم والضرائب للقطاع الخاص	فرع شركة اوليفروايمان ليميتد	1441/9/19هـ	1441/9/20هـ	3,481,800.00	وكالة شؤون النمو الاقتصادي المستدام	2020	منتهي	%100	-
النمذجة الأكتوارية والدعم الاستشاري المساعد	شركة أيه أو ان ريتيرمنت سيليوشنس ليميتد AON	1441/11/18هـ	1441/11/19هـ	2,467,500.00	وكالة شؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري	2020	منتهي	%100	-
دراسة الإنتاجية	فرع شركة ماكينزي اند كومباني انك انترناشيونال	1441/12/12هـ	1441/12/13هـ	9,190,000.00	وكالة شؤون النمو الاقتصادي المستدام	2020	منتهي	%100	-
مشروع السعي نحو النمو	OECD	1441/3/6هـ	1441/3/6هـ	2,141,850.00	وكالة السياسات والتخطيط الاقتصادي	2019	ساري	%72	-
تطوير استراتيجية صندوق التنمية الوطني	Centennial	1440/11/13هـ	1440/11/14هـ	3,637,481.25	مكتب معالي النائب	2019	منتهي	%100	-

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
دعم إنشاء وتشغيل صندوق التنمية الوطني - المرحلة الثانية	شركة بوسطن كونسلتنج جروب انترناشيونال انك	1440/8/27هـ	1440/8/28هـ	9,928,800.00	مكتب معالي النائب	2019	منتهي	%100	-
مشروع إنشاء نموذج البناء والتشغيل ونقل المعرفة لإدارة التواصل والتسويق لمشروع إكسبو	شركه ابكو ورلد وايد العربية السعودية المحدودة شركة شخص واحد	1440/9/3هـ	1441/9/4هـ	19,990,420.00	مكتب معالي النائب	2019	منتهي	%100	تم تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4200922
تطوير دراسة أفضل استخدام لجناح المملكة في إكسبو دبي 2020	JLL	1440/9/3هـ	1440/9/4هـ	779,625.00	مكتب معالي النائب	2019	منتهي	%100	-
تشغيل المجلس الاستشاري الاقتصادي الدولي	شركه ابكو ورلد وايد العربية السعودية المحدودة شركة شخص واحد	1440/7/3هـ	1441/7/4هـ	8,097,601.97	مكتب معالي النائب	2019	منتهي	%100	م تمديد مدة المشروع بموجب الخطاب رقم 4103507
إنشاء المجلس الاستشاري الدولي	شركه ابكو ورلد وايد العربية السعودية المحدودة شركة شخص واحد	1440/2/15هـ	1440/4/12هـ	2,919,146.00	مكتب معالي النائب	2018	منتهي	%100	-

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
استراتيجية الاقتصاد السلوكي	PCG	1442/5/21هـ	1442/6/11هـ	4,412,500	وكالة شؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري	2021	-	%0	-
دراسة عن تحليل الآثار المترتبة من انتشار فايروس كورونا على حياة الفرد والمجتمع	البصائر العربية	1442/4/22هـ	1442/4/22هـ	225,423	وكالة شؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري	-	-	%43	-
التوسعة الثانية لنطاق أتمتة إجراءات مكتب تحقيق الرؤية	نجوم المعلومات	1440/2/30هـ	1440/3/1هـ	8,446,750.00	مكتب تحقيق الرؤية	2018	ساري	%98	-
إدارة الوصول والهوية وإدارة امتيازات الوصول (IAM&PAM)	شركة صحارى المحدودة	1442/5/1هـ	1442/5/1هـ	762,036.00	محفظة وكالة خدمات الدعم المشتركة	2020	ساري	%0	-
مراقبة سجلات قواعد البيانات لوزارة الاقتصاد والتخطيط	شركة الحلول المتوافقة للحاسبات	1442/3/26هـ	1442/4/11هـ	1,343,497.59	محفظة وكالة خدمات الدعم المشتركة	2020	ساري	%0	-

اسم / رقم العقد	اسم المقاول / المنفذ	تاريخ التعميد (بالهجري)	تاريخ توقيع العقد	التكلفة الإجمالية (بالريال السعودي)	الجهة الطالبة	سنة التعاقد	حالة العقد	نسبة التنفيذ (%)	ملاحظات
أتمتة مسارات الأعمال	إجادة للنظم المحدودة	1441/12/27هـ	1441/12/28هـ	6,571,428.56	محفظة وكالة خدمات الدعم المشتركة	2020	ساري	%22	-
مشروع تطوير الأمن السيبراني للوزارة	شركة الحلول المتميزة	1440/8/24هـ	1440/8/24هـ	5,992,760.59	محفظة وكالة خدمات الدعم المشتركة	2019	ساري	%70	-
تحديث هوية وزارة الاقتصاد والتخطيط	تأثير المتحدة	1440/10/5هـ	1440/10/5هـ	189,000.00	إدارة التواصل الاستراتيجي	2019	مكتمل	%100	-
إعداد استراتيجية التواصل	H&K	1439/12/22هـ	2018/9/3م	1,515,937.00	إدارة التواصل الاستراتيجي	2021	مكتمل	%100	-

3. وضع المباني المملوكة والمستأجرة

يوضّح الشّكل أدناه حالة المباني المملوكة والمستأجرة من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط:

4. تطوير بيئة العمل

قامت الوزارة بتوفير بيئة عملٍ لمنسوبيها تواكب التطورات الحديثة في مجالات الاتصالات والتقنية تُلبي جميع الاحتياجات وتعزز كفاءة الأداء والإنتاجية للموظفين حتى يُمكن تحقيق المهام والأهداف المنوطة بالوزارة بالشكل المناسب، مما يمكن قياس ذلك عن طريق مدى الرضا للخدمات المقدمة لمنسوبيها لمتابعة التحسين المستمر ومدى تطبيق الدليل الإرشادي لبيئة العمل في الأجهزة الحكومية وقد جرى تطوير وتحسين الأعمال في الجوانب التالية:

1.المراجعة الداخلية:

تعمل الإدارة العامة للمراجعة الداخلية على مراجعة الأنشطة والعمليات وإجراءات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات وعمليات الحوكمة من خلال الفحص الدوري لعينة من العمليات ومراجعة لأفضل الممارسات والتحقيقات الخاصة وتقييم المتطلبات والإجراءات التنظيمية للمساعدة على الحماية من الاحتيال واكتشافه، وتقع كل الأنشطة والوظائف وإدارات وفروع الوزارة في نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية، كما تشكّل المعايير والإرشادات الصادرة من معهد المراجعين الداخليين (Institute of Internal Audit IIA)، المرجع الأساسي والإطار المنظّم لتقديم خدمات المراجعة الداخلية ومن هذه المعايير:

01 الاستقلالية والموضوعية.

02 المهارة والعناية المهنية اللازمة.

03 برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

وترفع تقارير المراجعة الداخلية النهائية إلى معالي الوزير والإدارات التي تمت مراجعة أعمالها والالتزام برفع تقارير المراجعة الداخلية الخاصة بالوزارة على المنصة الإلكترونية لوحدات المراجعة الداخلية بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

2. التميز المؤسسي:

يعدّ إعداد وتطوير السياسات والإجراءات وفق أطر وأنشطة متماشية مع الأنظمة واللوائح أو/و منبثقة من الخطة الاستراتيجية ركيزةً مهمة لتحقيق التميز المؤسسي في وزارة الاقتصاد والتخطيط، لذا قامت الوزارة بإعداد منهجية حوكمة الوثائق التشغيلية والمبنية على أفضل الممارسات في مجال التميز المؤسسي، حيث تُعنى هذه المنهجية بتحديد طريقة التوثيق والضوابط والصلاحيات التي يتم من خلالها التعامل مع الوثائق التشغيلية من حيث التعريفات والنماذج والأدوار والمسؤوليات والإعداد وآلية الترقيم وصلاحيات الاعتمادات والضوابط.

كما حرصت الوزارة على تطوير مصفوفة الصلاحيات وتحسين السياسات والإجراءات بشكلٍ مستمر وذلك من خلال تأسيس نظام حوكمة متكامل وفاعل لتحقيق كفاءة وفاعلية عالية تساهم في تسهيل وتسريع أعمال الوزارة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية وطوّرت الوزارة أدوات الحوكمة من خلال بناء إطارٍ عام للحوكمة ونموذج تشغيلي خارجي لتحديد العلاقة بين الوزارة والجهات الشقيقة والجهات الحكومية الأخرى ونموذج تشغيلي داخلي لتطوير العلاقات بين الوحدات الإدارية الداخلية فيما بينها.

3. تطوير الأنظمة والتطبيقات:

وفي إطار التطوير المتواصل في الوزارة للأنظمة والتطبيقات فقد تم تطوير العديد منها يمكن إيجازها بالتالي:

مشروع دعم وتطوير نظام تخطيط الموارد الحكومية (ERP):

الهدف:

- أتمتة جميع المتطلبات الخاصة بتتبع الأصول والعهد.
- تطبيق الربط بين نظام الرواتب والنظام المالي على البيئة الفعلية.
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- تطبيق الترقيم على القيود اليومية.

نتائج ومخرجات المهام:

- الانتهاء من جميع المتطلبات الخاصة لنظام تتبع الأصول والعهد.
- الانتهاء من تطبيق الربط بين نظام الرواتب والنظام المالي على البيئة الفعلية.
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

الوضع الحالي:

الإسراع في ترسية المشروع بمنافسة توفر الدعم الفني.

- نسبة إنجاز العمل 90%.

الخطوات القادمة:

تقديم الدعم حسب الاحتياج.

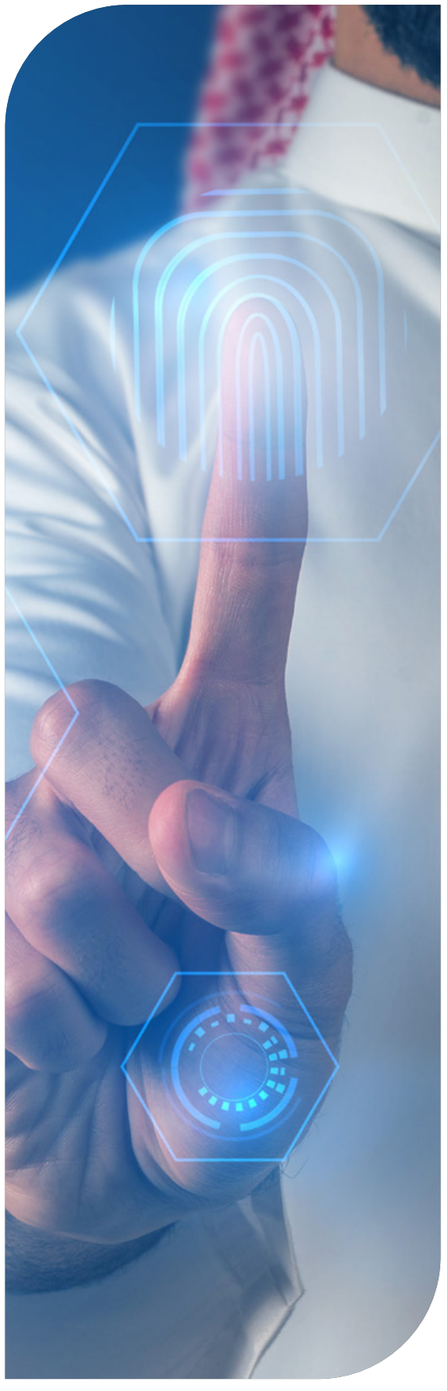

تطوير نظام الاتصالات الإدارية (مراسلاتي):

الهدف:
نظام يوفّر بيئة إلكترونية آمنة لتراسل الخطابات داخلياً وخارجياً وتنفيذ جميع الإحالات من إدارة إلى إدارة.

نتائج ومخرجات المهام:
إعادة تنظيم الصلاحيات حسب احتياج العمل.

الوضع الحالي:
الإسراع في ترسية المشروع بمنافسة توفر الدعم الفني.
⟸ نسبة إنجاز العمل 90%.

الخطوات القادمة:
جمع الملاحظات لتطوير الدعم الفني.

تطوير بيئة سحابية معزولة عن البيئة الإنتاجية للوزارة:

الهدف:
تطوير بيئة سحابية معزولة عن البيئة الإنتاجية لإجراء عمليات التطوير بما لا يتعارض مع سياسات الأمن السيبراني والتي تعمل على تقييد الصلاحيات للحدّ من المخاطر.

نتائج ومخرجات المهام:
تم إنجاز بيئة تطوير سحابية معزولة عن البيئة الإنتاجية للوزارة وتتضمن التالي:
⟸ دليل نشط باسم (قواعد بيانات).
⟸ بيئة تطوير حواسب افتراضية للمطورين عدد (15).

الوضع الحالي:
متابعة طلب تغيير عقد تطوير وتشغيل البوابة الخارجية لتحويل الرخص المطلوبة فيه لرصد تشغيل بيئة التطوير السحابية.
⟸ نسبة إنجاز العمل 90%.

الخطوات القادمة:
إنشاء خوادم تطوير نظام إدارة تخطيط الموارد الحكومية بعد إجراء تشفير وحذف وتغيير للبيانات للبدء بأعمال تطوير مشروع أتمتة مسار الأعمال.

نظام إدارة المشاريع (EPM):

الهدف:
بناء لوحة خاصة بإدارة المشاريع تكون من ضمن تطوير منصة موحّدة تعرض كل لوحات الأداء (dashboards) للأعمال الرئيسة للوزارة.

نتائج ومخرجات المهام:
تم تقديم الدعم لمستخدمي النظام وحل المشاكل.

الوضع الحالي:
تطوير اللوحة بصورة مستمرة واستقبال الطلبات عليها.
⟸ تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

الخطوات القادمة:
تقديم الدعم حسب الاحتياج.

تطوير نظام لإدارة مواقف المركبات:

الهدف:
تطوير نظام لإدارة مواقف المركبات لمنسوبي الوزارة.

نتائج ومخرجات المهام:
اعتماد وتسليم النظام بشكل رسمي لوكالة الخدمات المساندة.

الوضع الحالي:
إدخال بيانات منسوبي الوزارة بالنظام.
⟸ تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

الخطوات القادمة:
تقديم الدعم لمستخدمي النظام.

تطوير موقع تقارير المساءلة لمجموعة عمل التنمية في مجموعة العشرين (G20):

الهدف:
نشر تقارير المساءلة في مجموعة عمل التنمية في مجموعة العشرين.

نتائج ومخرجات المهام:
شراء استضافة ورفع الموقع عليها ونشر الموقع على الرابط: https://dwgg20.org، ونقل ملكية النطاق والاستضافة وكل ما يتعلق بالموقع ومسؤوليته لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

الوضع الحالي:
تطوير التقارير حسب متطلبات الاجتماعات.
- ⟸ تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

الخطوات القادمة:
متابعة تقارير المساءلة لمجموعة العشرين.

حوكمة مشاريع وعمليات تقنية المعلومات:

الهدف:
تحقيق الأهداف الاستراتيجية وضمان المواءمة والتكامل بين الإدارات والالتزام باستراتيجية تقنية المعلومات وتنسيق المشاريع وحوكمة العمليات والإجراءات.

نتائج ومخرجات المهام:
- ⟸ تحديث السياسات العامة لتقنية المعلومات.
- ⟸ رفع المشاريع والعقود على منصة تقنية المعلومات.
- ⟸ إنشاء مصفوفة الصلاحيات.
- ⟸ إعداد خطة لإجراء السعة.
- ⟸ رفع مؤشرات الأداء للربع الرابع.

الوضع الحالي:
متابعة التقارير والمشاريع والسياسات العامة لتقنية المعلومات.
- ⟸ تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

الخطوات القادمة:
إطلاق الخطة التشغيلية وإصدار التقرير السنوي للوكالة المساعدة للمعلومات.

تطوير المكتبة الاقتصادية الرقمية:

الهدف:
إنشاء مكتبة إلكترونية مفتوحة بإمكان أي موظف بالوزارة الدخول لها والاستفادة من هذه الاشتراكات.

نتائج ومخرجات المهام:
تقديم عرض تعريفي لجميع وكلاء الوزارة عن المكتبة الاقتصادية الرقمية وأخذ ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

الوضع الحالي:
متابعة المنصة وتطويرها لتسهيل الحصول على البحوث والدراسات الاقتصادية.
- ⟸ تم إنجاز العمل بنسبة 100%.

الخطوات القادمة:
الإطلاق الرسمي للنسخة الأولى للمنصة.

4. تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات:

- دعم استخدام تقنية المعلومات، والقنوات الرقمية التي تدعم الخيارات الفعّالة لعملية اتخاذ القرار والإشراف ومراقبة كافة الأعمال المتعلقة بتقديم خدمات تقنية المعلومات وتطويرها المستمر.
- تطوير منصة إلكترونية لإدارة أعمال (لجنتي) الشراكة السعودية-الكورية، والسعودية-اليابانية.
- إنشاء موقع إلكتروني لنشر تقارير المساءلة في مجموعة عمل التنمية في مجموعة العشرين.
- إطلاق منصة ذكاء الأعمال لعرض لوحات المعلومات والتقارير (MEP360).
- إغلاق مركز البيانات في مقر الوزارة السابق بالملز لانتهاء الحاجة للمقر وبما يحقق توفير النفقات التشغيلية على الوزارة.
- تأسيس مركز بيانات احتياطي لتجاوز الكوارث (Recovery Disaster) للأنظمة الحساسة واستضافتها في مقر الوزارة.
- تهيئة وإتاحة خدمات الاجتماعات الافتراضية (Microsoft Teams WebEx) خلال فترة تعليق الحضور بسبب جائحة فايـروس كورونا (كوفيـد-19) والاستمرار في توفيرهـا بعد ذلك بشكلٍ دائم.
- ربط الوزارة بالنظام الوطني الموحّد للمراسلات الحكومية "مراسلات" عبر برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية "يسّر".
- نقل مركز بيانات الوزارة من شركة (STC) إلى السحابة الحكومية "ديم" بمركز المعلومات الوطني (NIC).
- أتمتة الخدمات الداخلية في وكالة خدمات الدعم المشتركة لتحسين طريقة الوصول إليها وتنفيذ ومتابعة هذه الخدمات بكل سهولة وتحويل نماذج طلب الخدمة إلى نماذج إلكترونية يتم من خلالها طلب الخدمة واعتماد صاحب الصلاحية وتنفيذ الطلب فيما يخص خدمات تقنية المعلومات، وأمن المعلومات، والخدمات المساندة، والموارد البشرية، بالإضافة للتواصل الاستراتيجي.

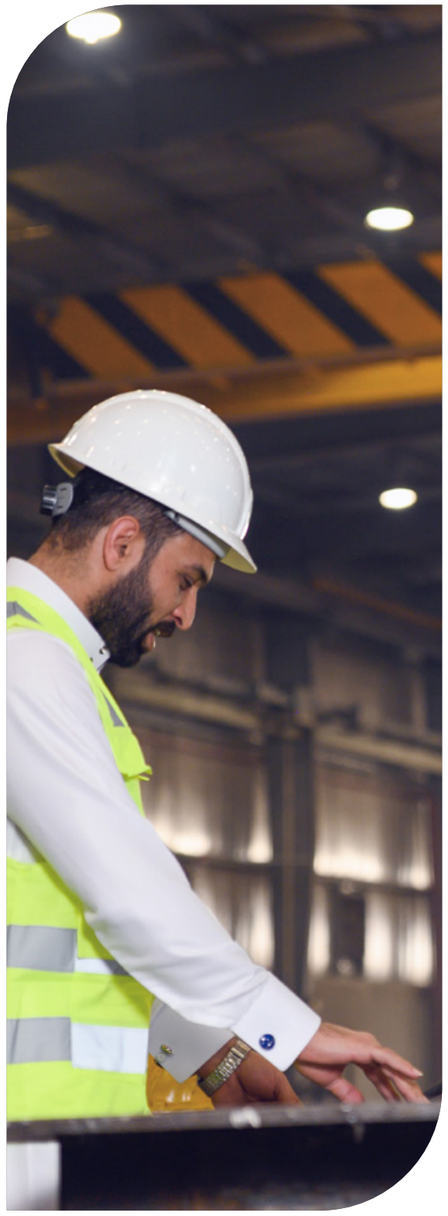

5. الإدارة العامة للخدمات المساندة:

- في إطار الاهتمام بالعنصر البشري كونه العنصر الأهم في أي منظومة عمل ولتحقيق إنتاجية وخدمات أفضل يكون من المهم تحسين بيئة العمل بما يخدم العاملين والمستفيدين ويحقق رضاهم قامت الوزارة بالاهتمام في تطوير البيئة المادية للمرافق التابعة للوزارة والأخذ بعين الاعتبار تحسين الخدمات التي تُقدّم للموظفين بشكلٍ لائق يتناسب مع ما ورد في الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية في الجهات الحكومية وكذلك الكود السعودي، كما قامت الإدارة بتحسين وتطوير الأنظمة الأمنية وأنظمة السلامة بما يتناسب مع الاشتراطات والتعليمات في هذا الجانب للمحافظة على منسوبي الوزارة وممتلكاتها، كما تقدم الإدارة خدمات الحركة والنقل لمنسوبي الوزارة وخدمات الاتصالات الإدارية وقامت الإدارة مؤخراً بأتمتة الخدمات التي تقدمها لمنسوبي الوزارة.
- وحرصاً من الإدارة على الاستخدام الأمثل للمساحات المستفاد منها قامت بعد استقلالية الجهات والمراكز الشقيقة التي أُسندت مهمةُ إنشائها للوزارة بالعمل على دراسة الاستخدام الأمثل للمساحات وتقليصها من خلال الاستغناء عن بعض المساحات التأجيرية وتسليم مبنى الوزارة بالملز إلى هيئة عقارات الدولة مما أدى ذلك إلى تحقيق مكاسب وفرص في رفع كفاءة الإنفاق.

الباب الرابع

الصعوبات والتحديات

الصعوبات والتحديات

واجهت الوزارة خلال العام 2020 عدداً من الصعوبات والتحديات وفيما يلي أبرز تلك الصعوبات والسبل المقترحة لمعالجتها:

استمرارية العمل خلال جائحة فايروس كورونا (كوفيد - 19):
شكّلت الجائحة صعوبات وتحديات في استمرارية الأعمال لكثيرٍ من الجهات بما فيها وزارة الاقتصاد والتخطيط وقد تم مواجهة تلك التحديات من خلال جاهزية الوزارة بالإمكانيات التقنية والتواصل الإلكتروني بشكلٍ فعّال مما ساهم في استمرار الأعمال عن بعد خلال هذه الجائحة وتماشياً مع الاحترازات الوقائية.

ندرة الكفاءات المتخصصة في المجال الاقتصادي:
تشكّل صعوبة استقطاب كوادر بشرية متخصصة في مجالات الاقتصاد تحدياً مستمراً للوزارة

خاصة تلك المرتبطة بالاقتصاد القياسي والاقتصاد الكلي بشكل عام، ولمعالجة ذلك تقوم الوزارة بمواصلة جهودها لتدريب وتأهيل كوادرها وابتعاث عددٍ منهم للدراسة في الخارج لزيادة قدراتهم وكفاءاتهم الوظيفية ومن جهةٍ أخرى تولي الوزارة اهتمامها في دعم تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية من الطلبة والباحثين عن العمل وكذلك الراغبين في الوصول بمستواهم الوظيفي إلى درجات متقدمة في المجال الاقتصادي.

وفي هذا الخصوص تسعى الوزارة للتعاقد المباشر مع الموظفين المتميزين ضمن برنامج التنمية الاقتصادية والتخطيطية المستدامة بالإضافة إلى إبرام مذكرة تعاون مع صندوق الموارد البشرية "هدف" لتدريب تلك الكوادر وتزويدها بالمهارات والقدرات المعرفية المطلوبة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل من خلال إقامة برامج تدريبية إلكترونية على منصة "دروب".

الملاحق

أ. قراءة أولية لأداء الاقتصاد السعودي لعام 2020م

يتمحور دور وزارة الاقتصاد والتخطيط بمتابعة أداء الاقتصاد السعودي وتطورات الاقتصاد العالمي وإعداد التقارير الدورية عن التطورات في أدائه ومقارنة مؤشراته مع مؤشرات الاقتصاد العالمي، كما تقوم الوزارة برفع التقارير اللازمة بشكلٍ دوري إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والتي تشمل تحليل لأداء الاقتصاد السعودي على المستوى الكلي ومستوى القطاعات وقراءة للمؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور الاقتصاد الوطني.

أ- نظرة أولية على أبرز مؤشرات الاقتصاد السعودي للعام 2020م:

جدول (1): بيانات اقتصادية مختارة

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2010=100) (مليون ريال)	2019م		2020م*	
	القيمة	نسبة النمو%	القيمة	نسبة النمو%
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2,639,811	0.3	2,531,405	-4.1
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي	1,096,170	-3.6	1,023,238	-6.7
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي	1,527,304	3.3	1,491,735	-2.3
عرض النقود (مليون ريال)				
النقد المتداول خارج المصرف	189,160	5.01	206,284	9.05
الودائع تحت الطلب	1,099,151	5.62	1,282,642	16.69
عرض النقود (ن1)	1,288,311	5.53	1,488,926	15.57
الودائع الزمنية والادخارية	501,667	13.24	473,916	-5.53

عرض النقود (ن2)	1,789,978	7.58	1,962,842	9.66
الودائع الأخرى شبه النقدية	195,161	2.81	186,425	-4.48
عرض النقود (ن3)	1,985,139	7.09	2,149,267	8.27
معدل البطالة				
البطالة – سعوديون ذكور	4.9	-	7.1	-
البطالة – سعوديون إناث	30.8	-	24.4	-
البطالة – إجمالي السعوديين	12	-	12.6	-
البطالة – إجمالي (السعوديون وغير سعوديين)	5.7	-	7.4	-
معدل التضخم				
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018=100)	97.9	-2.1	101.3	3.4
المالية العامة (مليار ريال)				
إجمالي الإيرادات	927	2.3	770	-16.9
إجمالي المصروفات	1,059	-1.9	1,068	0.8
العجز/الفائض	-133	-23.7	-298	124.7
العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.5	-	12	-
الدين العام	678	21.1	854	26
الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	-	34.3	-
الاستثمار الأجنبي				
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	13,201	10.8	13,351	1.1
التجارة الخارجية				
صادرات السلع والخدمات	1,071,974	-9.23	694,953	-35.17
واردات السلع والخدمات	821,028	4.46	684,538	-21.01
الميزان التجاري	250,947	-36.47	46,415	-81.5

المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية.

ب- قراءة للأداء الاقتصادي للعام 2020م:

أولاً: الاقتصاد السعودي:

على الرغم من تبنّي المملكة سياسات اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والتركيز على نمو الناتج المحلي غير النفطي والعمل على تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز الإنفاق الاجتماعي ورفع كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه وتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي كما يسهم في مواصلة العمل لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد وخلق فرص العمل والحرص المستمر على تحقيق التوازن بين هذه الأهداف تحت مظلة رؤية المملكة 2030، إلاّ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل انكماشاً خلال العام 2020 بلغ (4.11-) في المئة مقارنة بنمو طفيف بلغ (0.33) في المئة من العام 2019 وذلك نتيجةً لانتشار جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) والتحولات الأخيرة التي أدّت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي ككل وارتفاع معدلات عدم اليقين الاقتصادي.

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

جدول (2): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات التنظيمية

بالأسعار الثابتة لعام (100=2010)	2019م			2020م*		
	القيمة	نسبة النمو%	النصيب المئوي %	القيمة	نسبة النمو%	النصيب المئوي %
1. قطاع النفط	1,096,170	-3.6	41.52	1,023,238	-6.7	40.42
2. القطاع غير النفطي	1,527,304	3.3	57.86	1,491,735	-2.3	58.93
القطاع الخاص	1,073,744	3.8	40.68	1,040,406	-3.1	41.10
القطاع الحكومي	453,561	2.2	17.18	451,330	-0.5	17.83
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	2,623,474	0.3	99.38	2,514,973	-4.1	99.35
3. رسوم الاستيراد	16,338	8.8	0.62	16,432	0.6	0.65
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	2,639,811	0.3	100.00	2,531,405	-4.1	100.00

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، (*) بيانات أولية.

جدول (3): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة لعام (100=2010)	2019م			2020م*		
	القيمة	نسبة النمو%	النصيب المئوي %	القيمة	نسبة النمو%	النصيب المئوي %
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	537,155	-3.5	20.35	559,741	4.2	22.11
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	942,020	4.5	35.69	882,014	-6.4	34.84
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	609,304	4.0	23.08	527,071	-13.5	20.82
صادرات البضائع والخدمات	1,179,771	-5.0	44.69	1,052,570	-10.8	41.58
واردات البضائع والخدمات	747,755	9.6	28.33	559,656	-25.2	22.11
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	2,639,811	0.3	100.00	2,531,406	-4.1	100.00

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، (*) بيانات أولية.

شكل (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات التنظيمية (نسبة مئوية)

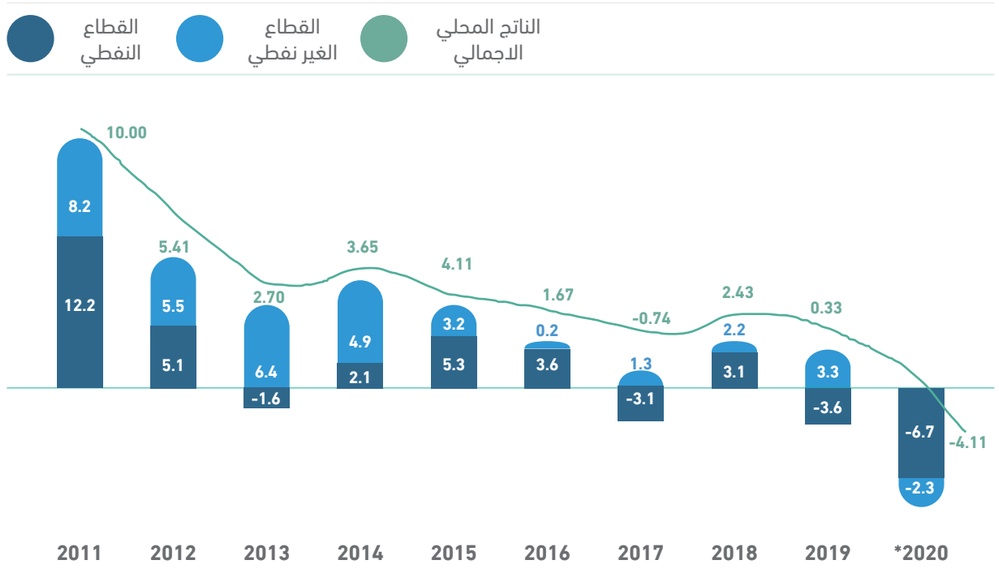

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، (*) بيانات أولية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشاً سنوياً بمقدار (4.11-) في المئة، ليصل إلى نحو (2,531 مليار ريال) للعام 2020، مقارنةً بنمو سنوي طفيف، بلغ (0.33) في المئة للعام السابق، مسجلاً بذلك انخفاض وقدره (108 مليار ريال) عن العام السابق، وقد أدّى الانكماش بجميع القطاعات إلى الانخفاض في وتيرة النمو بشكل عام. فالقطاع النفطي الحقيقي وبمساهمة بلغت (40.04) في المئة للعام 2020 من الناتج المحلي الإجمالي سجل انخفاضاً بلغ (6.7-) في المئة، مقارنةً بانخفاض بلغ (3.6-) في المئة للعام 2019.

في حين سجل القطاع غير النفطي الحقيقي وبمساهمة بلغت (58.93) في المئة لهذا العام، انكماشاً بنحو (2.3-) في المئة، مقارنةً بنمو بلغ (3.3) في المئة للعام السابق، والجدير بالذكر بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشقّيه (النفطي وغير النفطي)، سجلا هذا العام أعلى مستويات الانكماش منذ العام 2011م، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى ضعف الطلب في أسواق النفط، والتأثيرات الاقتصادية الناتجة عن جائحة فايروس كورونا (كوفيد - 19).

شكل (2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب أهم النشاطات الاقتصادية (نسبة مئوية)

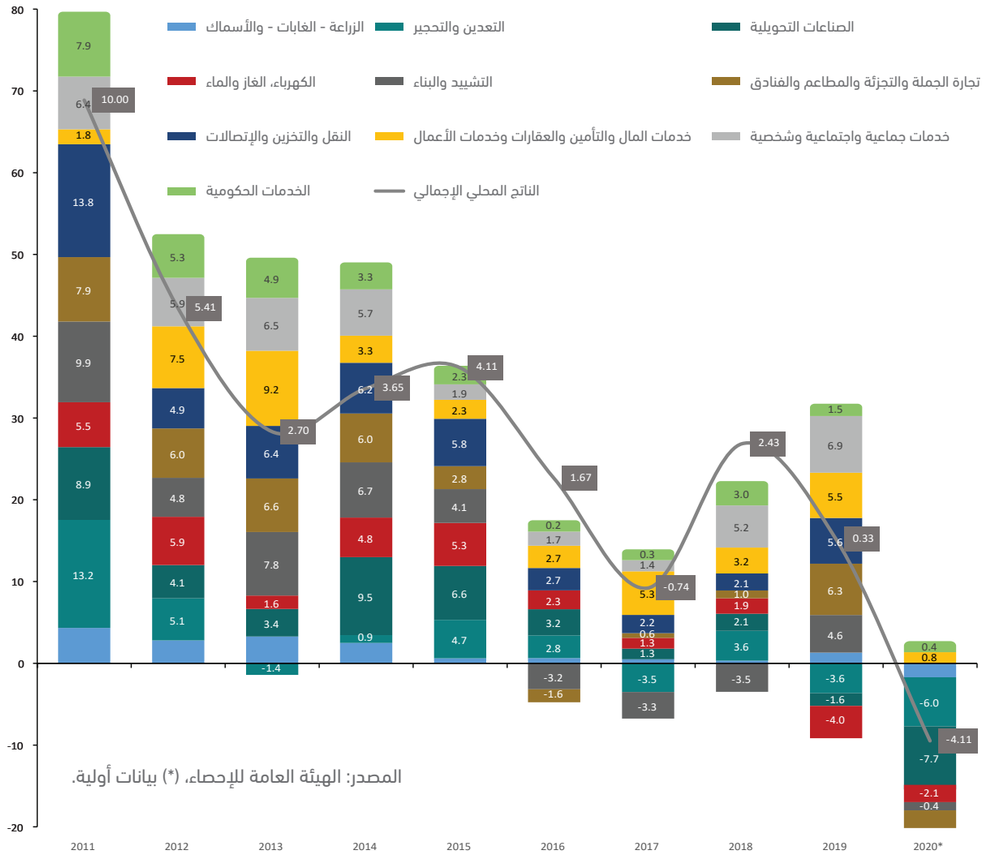

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، (*) بيانات أولية.

تعكس بيانات معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشاطات الاقتصادية الرئيسة للعام 2020 بأن هناك نشاطين اقتصاديين فقط شهدا نمواً سنوياً مقارنةً بسبعة أنشطة للعام 2019 وهي: (نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، ونشاط ومنتجو الخدمات الحكومية) فقد سجلت تلك الأنشطة نمواً بلغ (0.84) و(0.41) في المئة على التوالي، في حين شهدت بقية الأنشطة انخفاضاً سنوياً في إشارة واضحة للتأثير بالجائحة على معظم الأنشطة الاقتصادية وهي: (نشاط الزراعة والغابات والأسماك، ونشاط التعدين والتحجير، ونشاط الصناعات التحويلية، ونشاط الكهرباء والغاز والماء، ونشاط التشييد والبناء، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات، ونشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية) حيث سجلت تلك الأنشطة انكماشاً بلغ (1.71-)، (5.99-)، (7.73-)، (2.12-)، (0.44-)، (4.75-)، (6.02-)، (4.16-) في المئة على التوالي للعام 2020.

شكل (3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب بنود الإنفاق (نسبة مئوية)

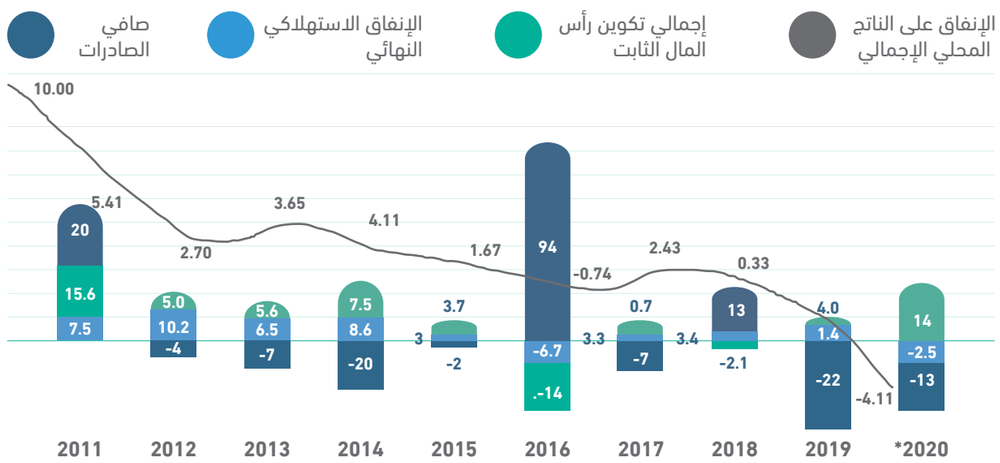

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، (*) بيانات أولية.

ومن جانب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2020 تعكس البيانات بأن النمو الإيجابي بصافي الصادرات للعام 2020، قد خفّف من حدة الانكماش بالناتج المحلي الحقيقي، حيث سجل نمواً بمقدار (14.1) في المئة مقارنةً بانخفاض بلغ (22.2-) في المئة من العام السابق في حين ساهم الإنفاق الاستهلاكي بشقّيه الحكومي والخاص والاستثماري بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

حيث تشير البيانات الأولية بأن الإنفاق الاستهلاكي النهائي شهد انكماشاً سنوياً بحوالي (2.5-) في المئة ليصل إلى نحو (1,441مليار ريال) لهذا العام مقارنةً بنمو (1.4) في المئة للعام السابق، مُسجلاً بذلك انخفاضاً وقدره (37,420 مليار ريال) عن العام السابق ويُعزى السبب في ذلك إلى الانخفاض بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص حيث سجل انخفاضاً بمقدار (6.4-) في المئة لهذا العام مقارنةً بنمو بلغ (4.5) في المئة للعام السابق، في حين أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي سجل نمواً بمقدار (4.2) في المئة لهذا العام مقارنةً بانخفاض بلغ نحو (3.5-) في المئة للعام السابق.

وعلى الصعيد الاستثماري فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت شهد خلال العام الحالي انكماشاً سنوياً بحوالي (13.5-) في المئة ليصل إلى نحو (527 مليار ريال) مقارنةً بنمو بنحو (4.5) في المئة للعام السابق.

الجدير بالذكر أن التحسّن بصافي الصادرات للعام 2020 يُعزى إلى الانخفاض الكبير بالواردات حيث بلغت (25.2-) في المئة هذا العام مقارنةً بنمو بلغ (9.5) في المئة العام السابق في حين انخفضت الصادرات بمقدار (10.8-) في المئة هذا العام، مقارنةً بانخفاض بلغ (4.7-) في المئة من العام السابق متأثرةً بضعف الطلب في أسواق النفط والتأثيرات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

وفي جانب مساهمة بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 بلغت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي (56.95) في المئة من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وشكّل الاستهلاك الخاص نحو (61.2) في المئة كما شكّل الاستهلاك الحكومي نحو (38.8) في المئة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي وعلى صعيد مساهمة الإنفاق على إجمالي تكوين رأس المال الثابت فبلغ نحو (20.8) في المئة من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي، كما بلغت مساهمة صافي الصادرات (19.47) في المئة من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي الحقيقي.

2. معدلات التضخم

جدول (4): الأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=2018)	الأهمية النسبية	2019م		2020م*	
		الأرقام القياسية	التغير السنوي %	الأرقام القياسية	التغير السنوي %
الأغذية والمشروبات	18.78	102.1	2.08	111.3	9.01
التبغ	0.60	101	0.96	108.1	7.08
الملابس والأحذية	4.20	98.6	-1.40	101.5	2.92
السكن وتوابعه	25.50	91.4	-8.60	90.8	-0.63
الأثاث المنزلي	6.74	99.4	-0.62	104	4.65
الصحة	1.43	100.1	0.14	101.3	1.12
النقل	13.05	98.6	-1.39	102.4	3.84
الاتصالات	5.62	98.7	-1.28	103.5	4.84
الترفيه والثقافة	3.06	98.3	-1.66	100.1	1.83
التعليم	2.87	102.5	2.50	100.5	-1.97
المطاعم والفنادق	5.60	103.2	3.2	107.7	4.29
السلع والخدمات	12.57	99.6	-0.40	103.5	3.95
الرقم القياسي العام	100	97.9	-2.1	101.3	3.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

شكل (4): معدل التغير في الرقم القياسي العام للأسعار (يمين، نسبة مئوية)، الرقم القياسي العام للأسعار (يسار، رقم قياسي)

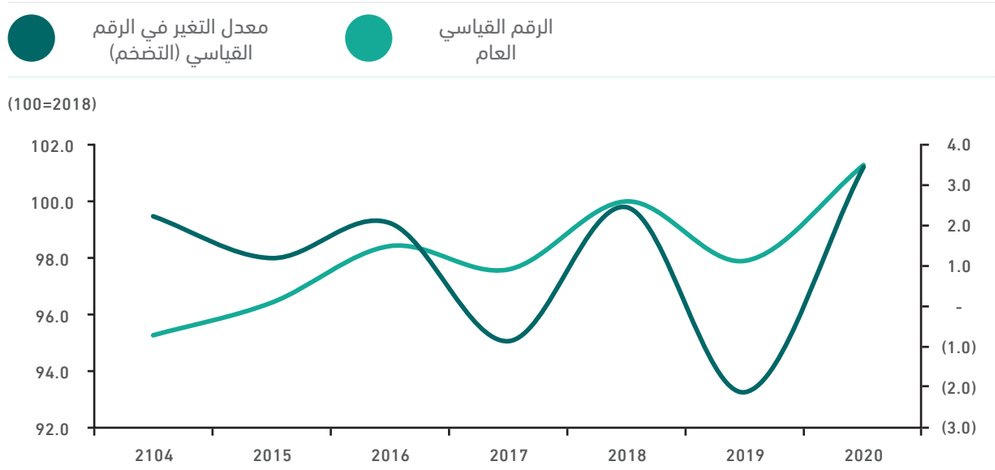

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

سجل الرقم القياسي العامّ لأسعار المستهلك في المملكة ارتفاعاً بمعدل (3.4) في المئة خلال العام 2020 مقارنةً بالعام السابق له الذي بلغ معدل انخفاضه (2.1) في المئة ويُعزى السبب في ارتفاع الأسعار إلى رفع ضريبة القيمة المضافة من (5% إلى 15%) منذ مطلع الربع الثالث من العام 2020 وكذلك زيادة الرسوم الجمركية على عددٍ كبير من المنتجات منذ أواخر الربع الثاني من العام 2020 بالإضافة إلى تأثر بعض أسعار السلع المستوردة باختلال سلاسل الإمدادات العالمية في الدول المصنعة في ظل التدابير الوقائية المتخذة لمواجهة جائحة فايروس كورونا (كوفيد - 19).

وبالنظر إلى الأقسام تُظهر البيانات بأن أغلب أقسام المؤشر شهدت ارتفاعاً خلال العام حيث سجل قسم الأغذية والمشروبات والذي يعتبر ثاني أكبر قسم من حيث الأهمية النسبية بمعدل (18.78) ارتفاعاً يقدر بـ(9.01) في المئة كما سجل قسمي: (النقل والسلع والخدمات) والتي تبلغ أهميتهما النسبية (13.05) و(12.57) في المئة على التوالي ارتفاعاً يقدر بـ(3.84) و(3.95) في المئة على التوالي خلال العام 2020، وكان قسمي: (السكن وتوابعه والتعليم) والتي تبلغ أهميتهما النسبية (25.5) في المئة و(2.87) في المئة على التوالي قد سجلا انخفاضاً نسبياً بمعدل (0.63) في المئة و(1.97) في المئة على التوالي.

جدول (5): الأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار الجملة

الرقم القياسي لأسعار الجملة (100=2014)	2018م		2019م		2020م	
	الأرقام القياسية	التغير السنوي %	الأرقام القياسية	التغير السنوي %	الأرقام القياسية	التغير السنوي %
الرقم القياسي العام	116.8	16.0	119.1	2.0	123.2	3.4
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	101.9	0.8	100.4	-1.5	113	12.5
الخامات والمعادن	98.7	6.1	97.3	-1.4	100.4	3.2
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	108.1	7.5	107.4	-0.6	114.7	6.8
سلع أخرى	143.9	34.9	145.6	1.2	139.5	-4.2
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	100.1	5.5	106.1	4.9	115.7	9.0

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وفي جانب الرقم القياسي لأسعار الجملة والذي يعكس نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية تشير بيانات العام 2020 بأن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال العام 2020 شهد ارتفاعاً يقدر بنحو (3.4) في المئة مقارنةً بالعام السابق له؛ وتعود الزيادة بشكلٍ كبير إلى قسم المنتجات المعدنية والآلات والمعدات نظراً لأهميته النسبية والتي تقدر بنحو (39.7) في المئة حيث بلغ معدل النمو السنوي له (9.0) في المئة وكذلك قسم المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات حيث تبلغ أهميته النسبية نحو (17.3) في المئة، من إجمالي الرقم القياسي لأسعار الجملة فقد شهد خلال العام نمواً بنحو (6.8) في المئة وفيما يتعلق ببقية الأقسام، فقد سجل قسم (منتجات الزراعة وصيد الأسماك وكذلك قسم الخامات والمعادن)، والتي تبلغ أهميتهما النسبية حوالي (8.7) و(0.6) على التوالي ارتفاعاً سنوياً بنحو (12.5) و(3.2) في المئة على التوالي، في حين كان قسم (سلع أخرى) والذي تبلغ نسبة مساهمته حوالي (33.7) في المئة قد سجل انخفاضاً يقدر بـ(4.2) في المئة خلال العام 2020.

3. البطالة

جدول (6): معدلات البطالة حسب الجنس والجنسية

		2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
السعوديون	ذكور	5.3	5.9	7.5	6.6	4.9	7.1
	إناث	33.8	34.5	31	32.5	30.8	24.4
	جملة	11.5	12.3	12.8	12.7	12	12.6
غير السعوديين	ذكور	0.3	0.4	0.5	0.6	0.3	1.7
	إناث	2	1.6	2.5	4.4	1.3	9.1
	جملة	0.5	0.5	0.7	1	0.4	2.6
الإجمالي	ذكور	2.4	2.6	3.2	2.9	2.2	4
	إناث	21.4	21.3	21.1	22.6	21.3	20.2
	جملة	5.6	5.6	6	6	5.7	7.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن أعداد البطالة لإجمالي السعوديين (15سنة فأكثر) بلغت (973,883) عاطلاً في نهاية العام 2020 وارتفع معدل البطالة إلى (12.6%) مقابل (12.0%) في نهاية العام 2019.

وسجلت أعداد البطالة لإجمالي السكان (15 سنة فأكثر)، (1,181,876) عاطلاً إذ شهدت ارتفاعاً بنحو (7.4%) مقارنة بـ(5.7%) من العام 2019، كما وضحت بيانات الهيئة ارتفاع أعداد العاطلين السعوديين الذكور حيث بلغت (375,920) فرداً في نهاية العام 2020 وذلك بمعدل للبطالة بلغ (7.1%) مقارنة بـ(4.9%) في نهاية العام 2019 وذلك نتيجة جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) التي سببت بدورها ضرراً اقتصادياً أدّى إلى خفض نسب التوظيف، بينما سجلت أعداد العاطلات الإناث انخفاضاً حيث بلغت (597,963) فرداً في العام 2020 وذلك بمعدل للبطالة بلغ (24.4%) مقارنة بـ(30.8%) من العام 2019.

وتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي قوة العمل للسعوديين، لتسجّل (7,713,179) فرداً، وذلك بنسبة (5.07%) على أساس ربعي في الربع الرابع من العام 2020، كما تشير البيانات إلى انخفاض إجمالي المشتغلين في المملكة في الربع الرابع من العام 2020، حيث بلغ (13,318,69) فرداً مقابل (13,390,975) فرداً في العام 2019 وذلك على أساس سنوي بنسبة (0.54-%).

وسجل إجمالي المشتغلين السعوديين (3,252,198) فرداً مع نهاية العام 2020 مقابل (3,170,272) فرداً في نهاية العام 2019 وذلك بارتفاع على أساس سنوي بنسبة (82.5%)، كما مثّل عدد المشتغلين السعوديين الذكور (2,079,331) فرداً وذلك بنسبة (63.94%) بينما بلغ عدد المشتغلات الإناث (1,172,867) فرداً أي بنسبة (36.06%) خلال العام 2020.

4. القطاع الخارجي

جدول (7): بيانات مختارة من ميزان المدفوعات

(مليار ريال)

	2019م		2020م	
	القيمة	نسبة النمو%	القيمة	نسبة النمو%
صادرات السلع والخدمات	1,071,974	-9.23	694,953	-35.17
صادرات السلع النفطية	751,828	-13.4	456,044	-39.34
صادرات السلع غير النفطية	226,058	-3.21	194,405	-14
واردات السلع والخدمات	821,028	4.46	648,538	-21.01
الميزان التجاري	250,947	-36.47	46,415	-81.5
صادرات خدمات السفر	61,618	19.15	15,135	-75.44
واردات خدمات السفر	56,773	-9.08	31,998	-43.0
ميزان خدمات السفر	4,844	-145.15	-16,864	-448.10
التحويلات الشخصية	-113,573	-8.14	-128,768	13.38
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي	17,110	7.43	20,573	20.24

المصدر: البنك المركزي السعودي

شكل (5): الميزان التجاري والصادرات والواردات (مليار ريال)

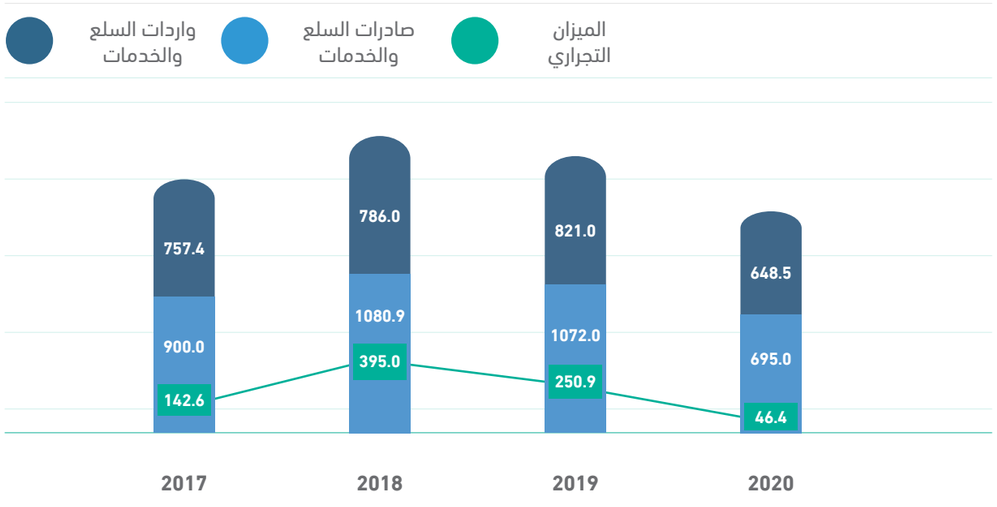

المصدر: البنك المركزي السعودي

تشير بيانات ميزان المدفوعات للعام 2020 بأن الحساب الجاري حقّق عجزاً بلغ حوالي (42,709 مليار ريال) ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الذي حصل في ميزان الخدمات والدخل الثانوي حيث حققا عجزاً بلغ (161,621- مليار ريال) و(147,710- مليار ريال) على التوالي كما بلغ إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال العام 2020 نحو (694,953 مليار و648,538 مليار ريال) على التوالي، في حين سجل الميزان التجاري فائضاً بمقدار (46,415 مليار ريال) ولكنه أقل مما تحقق من العام السابق وبانخفاض حوالي (204,531- مليار ريال) حيث بلغت نسبة التغير السنوي نحو (81.5-) في المئة ويعود التراجع في فائض الميزان التجاري في العام 2020 بسبب تراجع كلٍ من الصادرات والواردات على حدّ سواء، فقد انخفضت الصادرات من السلع والخدمات من العام السابق بنسبة (35.17-) في المئة في حين انخفضت الواردات من السلع والخدمات بنسبة (21.01-) في المئة من العام السابق، ويُعزى السبب في انخفاض الصادرات بشكلٍ كبير إلى انخفاض الصادرات السلعية النفطية حيث انخفضت بمعدل (39.34-) في المئة عن العام السابق؛ نظير جائحة فايروس كورنا (كوفيد-19) والتي أثّرت في الطلب على النفط في بداية العام 2020، وفي ذات السياق انخفضت الصادرات السلعية غير النفطية بمعدل (14-) في المئة عن العام السابق نتيجة القيود فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع للسلع بهدف الحد من انتشار الجائحة.

وعند النظر إلى أقسام الدخل الثانوي يلاحظ ارتفاع صافي التحويلات الشخصية للخارج بنسبة (13.38) في المئة لتسجّل (128,768- ريال) خلال العام 2020 مقارنةً بـ(113,573- مليار) من العام السابق.

وفي قسم الحساب المالي تعكس البيانات نمواً في تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر -صافي تدفّق الخصوم- لهذا العام حيث بلغت حوالي (20,573 مليار ريال) مسجلةً بذلك نمواً سنوياً بنحو (20.24) في المئة من العام السابق، حيث بلغت في العام 2019 ما يقدر بـ(17,110 مليار ريال) ويُعزى النمو في تدفّقات الاستثمار الأجنبي إلى الزيادة في أعداد التراخيص الجديدة للاستثمار الأجنبي حيث أنه على الرغم من التّحديات التي واجهها العالم بشكلٍ عام نتيجة تفشي جائحة فايروس كورونا (كوفيد - 19) وتأثيرها على نمو الاقتصاد العالمي وتدفّق الاستثمار، إلا أن السياسات الحكومية المتعلقة بالترويج والتسويق للاستثمار تحت رؤية المملكة 2030 قد ساهمت في هذا النمو.

شكل (6): ميزان خدمات السفر وصادرات وواردات السفر (ملايين ريال)

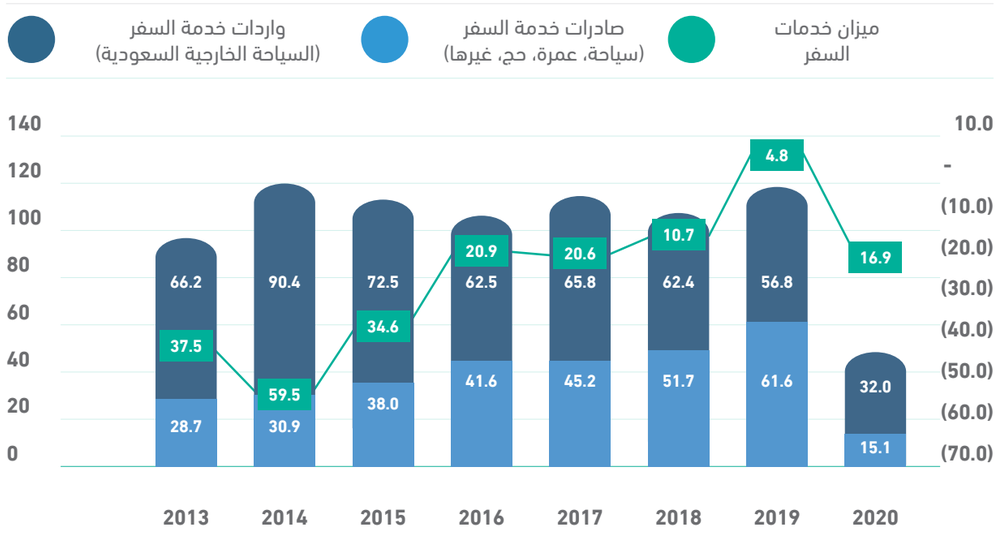

المصدر: البنك المركزي السعودي

كما تعكس البيانات لميزان المدفوعات بأن ميزان خدمات السفر حقق عجزاً يقدر بنحو (16,684- مليار ريال) للعام 2020، على عكس ما حققه في العام السابق عندما حقق فائضاً يقدر بنحو (4,844 مليار ريال) ويعود ذلك إلى إيقاف رحلات خطوط الطيران ودخول البلاد بسبب جائحة فايروس كورونا (كوفيد - 19) والتي أثرت في قطاع الضيافة بإغلاق الكثير من المقاصد والأماكن السياحية بالإضافة إلى الإيقاف المؤقت للعمرة ثم السماح بها بشكلٍ جزئي، حيث تراجعت صادرات السفر (عمرة، حج، سياحة) خلال العام 2020 ما مقداره (15,135 مليار ريال) وذلك بانخفاض سنوي وقدره (75.44-) في المئة مقارنةً بالعام السابق.

5. القطاع النقدي

جدول (8): العرض النقدي

	2019م			2020م		
	القيمة	نسبة النمو%	النصيب المئوي%	القيمة	نسبة النمو%	النصيب المئوي%
النقد المتداول خارج المصرف	189,160	5.01	9.5	206,284	9.05	9.6
الودائع تحت الطلب	1,099,151	5.62	55.4	1,282,642	16.69	59.7
عرض النقود (ن1)	1,288,311	5.53	64.9	1,488,926	15.57	69.3
الودائع الزمنية والادخارية	501,667	13.24	25.3	473,916	-5.53	22.1
عرض النقود (ن2)	1,789,978	7.58	90.2	1,962,842	9.66	91.3
الودائع الأخرى شبه النقدية	195,161	2.81	9.8	186,425	-4.48	8.7
عرض النقود (ن3)	1,985,139	7.09	100.0	2,149,267	8.27	100.0

المصدر: البنك المركزي السعودي.

شكل (7): معدل تغير عرض النقود (يسار، مليار ريال) ومعدل نمو عرض النقود (يمين، نسبة مئوية)

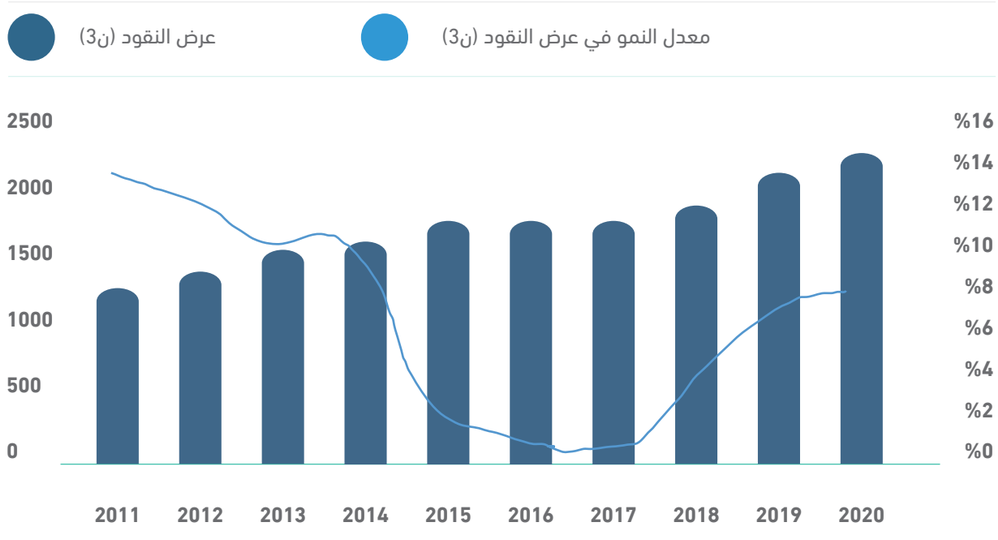

المصدر: البنك المركزي السعودي.

سجّل عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3) ارتفاعاً بمعدل (8.27) في المئة حيث بلغ (2,149 مليار ريال) خلال العام 2020 بزيادة قدرها (164 مليار ريال) عن العام 2019، ويعود هذا إلى ارتفاع النقد المتداول خارج المصرف والودائع تحت الطلب بحوالي (9) في المئة و(17) في المئة على التوالي، في حين انخفض كل من الودائع الزمنية والادخارية والودائع الأخرى شبه النقدية بحوالي (5.5-) في المئة و(4.5-) في المئة على التوالي، والجدير بالذكر بأن الودائع تحت الطلب تمثّل المساهمة الأكبر في إجمالي عرض النقود حيث تمثل حوالي (60) في المئة من إجمالي العرض النقدي مسجلةً بذلك ارتفاعاً بحوالي (5) في المئة عن العام السابق.

وباستعراض التطورات التاريخية يظهر بأن عرض النقود (ن3) شهدت أعلى معدلات نمو خلال العام الحالي منذ العام 2014م، في حين شهدت الودائع تحت الطلب والنقد المتداول خارج المصرف، أعلى معدل نمو منذ العام 2012م، بينما شهدت الودائع الأخرى شبه النقدية، الانخفاض الأول منذ العام 2016م.

ومن جهة أخرى ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في العام 2020م، بنحو (14) في المئة، مقارنةً بالعام السابق، في حين سجلت مطلوبات المصارف من القطاع العام حتى نهاية ديسمبر من العام 2020 ارتفاعاً بنسبة (16) في المئة مقارنةً بالعام 2019.

وفيما يتعلق بحركة الائتمان المصرفي فقد بلغ إجمالي الائتمان الممنوح للأنشطة الاقتصادية نحو (1,782 مليار ريال) في نهاية العام 2020، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة (15) في المئة عن العام 2019، والجدير بالذكر بأن معدل النمو لهذا العام هو الأعلى منذ العام 2011 حيث سجل الائتمان المصرفي نمواً في ثمانية نشاطات شملت كل من: (النشاط الحكومي، وشبه الحكومي، ونشاط التعدين والمناجم، والنشاطات الأخرى، ونشاط الخدمات، ونشاط الزراعة، وصيد الأسماك، ونشاط التمويل، ونشاط الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية، ونشاط التجارة) حيث نمت بمعدل (28) و(27) و(26) و(17) و(12) و(11) و(9) و(4) في المئة على التوالي في حين سجّل كل من: (نشاط الصناعة، والإنتاج، والبناء، والتشييد)، انخفاضاً نسبياً بنسبة (0.4-) في المئة، لكلٍ منهما بينما كان الانخفاض الأكبر في (نشاط النقل والاتصالات) حيث انخفض النمو بحوالي (8-) في المئة.

أسعار الفائدة

شكل (8): أسعار الفائدة (نقطة مئوية)

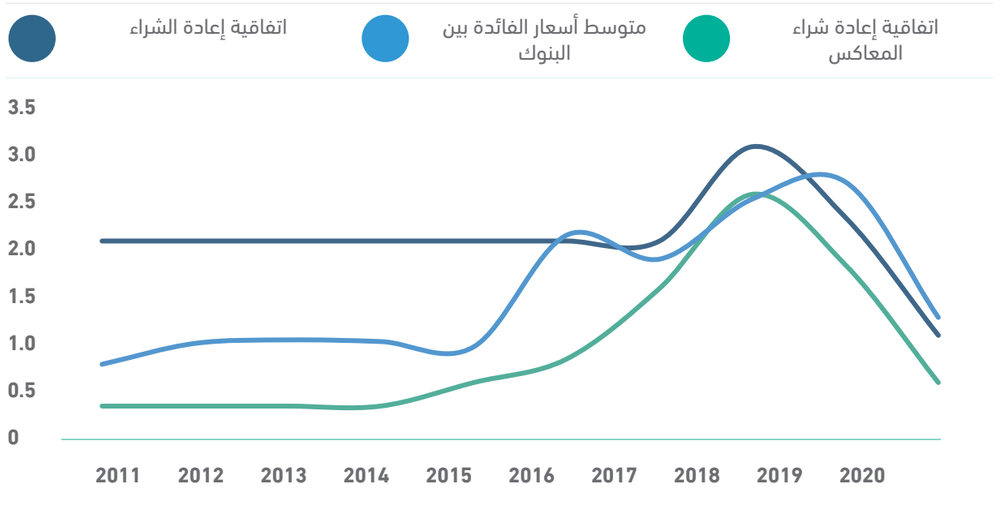

المصدر: البنك المركزي السعودي.

شـهد مطلـع العـام 2020 تخفيضـاً لمعـدلات الفائـدة حيـث قـام البنـك المركـزي السـعودي بخفـض معـدل عائـد اتفاقيـات إعـادة الشـراء (الريبـو)، وكذلـك معـدل عائـد اتفاقيـات الشـراء المعاكـس (الريبـو العكسـي)، بواقـع (75) نقطـة أسـاس، حيـث انخفـض معـدل عائـد اتفاقيـة إعـادة الشـراء فـي شـهر مـارس مـن العـام 2020، مـن (2.25) نقطـة إلـى (1.0) نقطـة، وخفـض البنـك عائـد معـدل اتفاقيـات الشـراء المعاكـس، فقـد انخفـض فـي شـهر مـارس مـن العـام 2020، مـن (1.75) نقطـة إلـى (0.5) نقطـة، واسـتمرت علـى نفـس السياسـة حتـى نهايـة العـام 2020 وذلـك للحفـاظ علـى الاسـتقرار النقـدي ودعـم الاقتصـاد المحلـي نظيـر التطـورات العالميـة الأخيـرة.

وبالنظـر إلـى أسـعار الفائـدة بيـن المصـارف (السـايبور متوسـط 3 أشـهر)، فقـام البنـك المركـزي السـعودي أيضـاً بتخفيضـه خـلال العـام حتـى وصـل إلـى نحـو (1.2) فـي المئـة نهايـة العـام 2020؛ وذلـك لتحفيـز المصـارف إلـى توجيـه السـيولة نحـو الإقـراض ممـا أدى إلـى زيـادة مسـتويات الائتمـان وتجـدر الإشـارة هنـا إلـى أن الفـارق بيـن سـعر الفائـدة بيـن البنـوك بالريـال (السـايبور) وسـعر الفائـدة بيـن البنـوك بالـدولار (اللايبـور) لفتـرة ثلاثـة أشـهر بلـغ حوالـي (61) نقطـة أسـاس لصالـح الريـال فـي الربـع الرابـع مـن العـام 2020.

6. تطورات المالية العامة

جدول (9): بيانات مختارة للمالية العامة للدولة

القيم مليار ريال	2019م		2020م*	
	القيمة	نسبة النمو%	القيمة	نسبة النمو%
إجمالي الإيرادات	927	2.3	770	-16.9
إجمالي النفقات	1,059	-1.9	1,068	0.8
العجز/الفائض	-133	-23.7	-298	124.7
العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	4.5	-	12	-
الدين العام	678	21.1	854	26
الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	22.8	-	34.3	-

المصدر: وزارة المالية، (*) بيانات تقديرية.

شكل (9): الإيرادات والنفقات والعجز/الفائض (مليار ريال)

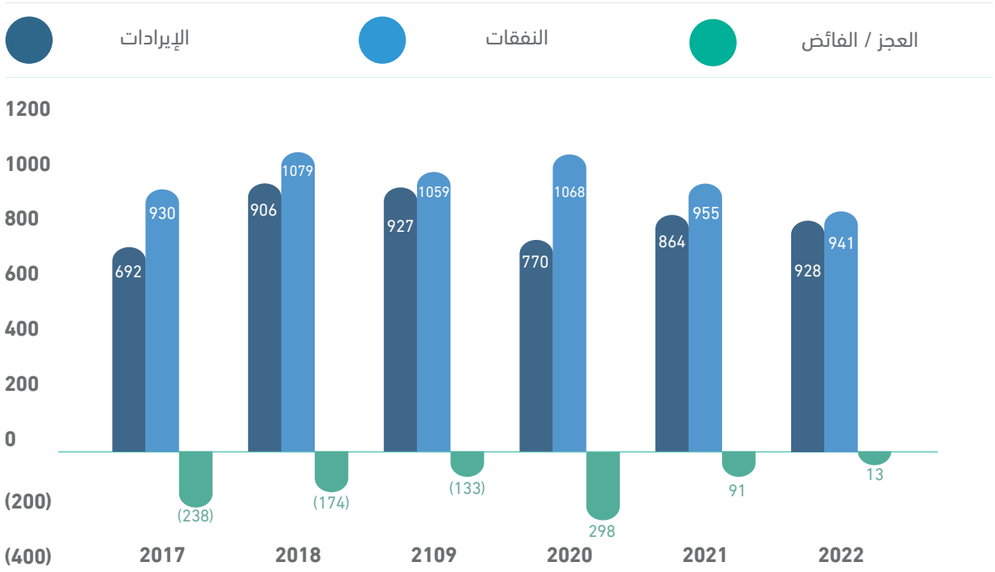

المصدر: وزارة المالية تتضمن تقديرات لعام 2020م، وتوقعات لعامي 2021م و2022م.

من المتوقـع أن يبلـغ عجـز الميزانيـة للعـام 2020 حوالـي (298 مليـار ريـال) أي مـا يعـادل (12) فـي المئـة مـن إجمالـي الناتـج المحلـي مقابـل (4.5) في المئة مـن الناتـج المحلـي الإجمالي فـي العام 2019 وبارتفاع قـدره (165 مليـار ريـال) عـن العجـز الفعلـي فـي العـام 2019 والـذي بلـغ (133 مليار ريال)، كما من المتوقع أن يبلـغ الديـن العامّ للعـام 2020، (854 مليار ريال) أي ما يعادل (34.3) في المئة من إجمالي الناتج المحلي مقابل (22.8) فـي المئة مـن الناتـج المحلـي الإجمالي فـي العـام 2019 كما انخفض إجمالـي الإيرادات بنسـبة (16.9) في المئة عـن المقـدّر فـي الميزانيـة وذلـك بسـبب تطـورات أسـواق النفـط مـن تراجـع الطلـب والانخفـاض الحـاد فـي الأسـعار، إلا أن هـذا الانخفـاض جـاء مصحوبـاً بنمـو إيجابـي فـي الإيـرادات الأخـرى غيـر النفطيـة فمـن المتوقـع أن تصـل إلـى (162 مليـار ريـال) فـي العـام 2020 مقابـل (112 مليـار ريـال) فـي العـام 2019 ويرجـع ذلـك إلـى تحصيـل أربـاح اسـتثنائية مـن اسـتثمارات الحكومـة، وفـي جانـب النفقـات فقـد ارتفـع إجمالـي النفقـات عـن المقـدر فـي الميزانيـة بنسـبة (4.7) في المئة.

الإيرادات

شـهد العـام 2020م العديـد مـن التغيـرات الماليـة مـن تراجـع للأنشـطة الاقتصاديـة وبالتالـي تراجـع للإيـرادات الحكوميـة تزامنـاً مـع انخفـاض أسـعار النفـط وذلـك نتيجـة جائحـة فايـروس كورونـا (كوفيـد-19) وبالتالـي رفـع ضريبـة القيمـة المضافـة إلـى (15) فـي المئـة بدايـة مـن شـهر يوليـو مـن العـام 2020 وذلـك لضمـان اسـتقرار الإيـرادات الحكوميـة، ومـن المتوقـع أن يبلـغ إجمالـي الإيـرادات للعـام 2020 حوالـي (770 مليـار ريـال) وذلـك بانخفـاض نسـبته (16.9-) في المئة مقارنـة بالعـام 2019 وفـي جانـب الإيـرادات غيـر النفطيـة فقـد ارتفعـت بنسـبة (7.7) فـي المئـة ومـن المتوقـع انخفـاض الإيـرادات النفطيـة بنسـبة (30.7) فـي المئـة مقارنـةً بالإيـرادات النفطيـة للعـام 2019.

الضرائب:

من المتوقـع أن تسـجّل الضرائـب للعـام 2020 حوالـي (196 مليـار ريـال) بنسـبة انخفاض تبلـغ نحـو (10.7) فـي المئـة مقارنـة بالعـام 2019 ومسـجلة بذلـك انخفاضـاً مقارنـةً بالمقـدّر فـي الميزانيـة بنحـو (2) في المئة، وفـي جانـب حصيلـة الضرائـب علـى الدخـل والأربـاح والمكاسـب الرأسـمالية مـن المتوقـع أن تسـجل انخفاضـاً هـذا العـام بنسـبة (5.9) في المئة مقارنـةً بالعـام 2019 لتصـل إلى مـا يقـارب (16 مليـار ريـال) وذلك نتيجة التداعيـات التـي ألحقتهـا الجائحـة.

وعلى صعيد الضرائـب علـى السـلع والخدمـات يتوقـع أن تسـجل نحـو (141 مليـار ريـال) للعـام 2020 بانخفاض قـدره (9.2) فـي المئة مقارنـةً بالعـام 2019 وأيضاً يعود ذلك إلى تأثر النشاط الاقتصادي وتعليق رحلات الطيران، ومـن المتوقـع أن تنخفض إيـرادات الضرائـب علـى السـلع والخدمـات بنسـبة (0.7) في المئة عـن المقـدّر بالميزانيـة.

وأمـا الضرائـب علـى التجـارة والمعامـلات الدوليـة (الرسـوم الجمركيـة) فيتوقـع أن تسـجل نحـو (16 مليـار ريـال) بنهايـة العـام 2020 وذلـك بانخفـاض نسـبته (7.9) فـي المئة مقارنـةً بالعـام 2019؛ نتيجـة تراجـع قيمـة الـواردات السـلعية بنسـبة (17.5) فـي المئة حتى شـهر أغسـطس مـن العـام 2020 مقارنـةً بالفتـرة نفسـها مـن العـام 2019، وعلـى صعيـد إيـرادات الضرائـب الأخـرى ومنهـا الـزكاة فمـن المتوقـع أن تبلـغ حوالـي (23 مليار ريال) مسجلةً بذلك انخفاضاً بنسبة (24.2) في المئة مقارنةً بالعام 2019 متأثـرةً بالجائحـة.

النفقات:

تشير التوقعات بأن يبلغ إجمالي النفقات (1,068 مليار ريال) في العام 2020 بارتفاع قـدره (0.8) في المئة عن العام السابق 2019 والتي سجلت (1,059 مليار ريال) في حيـن بلـغ إجمالي النفقـات التشـغيلية (931 مليـار ريـال) بارتفـاع قـدره (4.6) فـي المئة مقارنـةً بالعـام السـابق، حيـث شـمل تعويضـات العامليـن والسـلع والخدمـات ونفقـات التمويـل والإعانـات والمنـح والمنافـع الاجتماعيـة بالإضافـة إلـى المصروفـات الأخـرى، وفـي جانـب إجمالي الأصـول غيـر الماليـة (النفقـات الرأسـمالية) فقـد بلغـت نحـو (137 مليار ريال) وذلك بانخفاض قـدره (19.1) فـي المئة مقارنـةً بالعام 2019 وذلـك نتيجة لخفـض اعتمـادات بعـض مبـادرات برامـج تحقيـق الرؤيـة.

ويعـد القطـاع التعليمـي والقطـاع العسـكري وقطـاع الصحـة والتنميـة الاجتماعيـة أعلى القطاعات إنفاقاً في العام 2020 حيث بلغت نحو (205) و(195) و(174) مليار ريـال علـى التوالـي.

ثانياً: الاقتصاد العالمي

جدول (10): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (نسبة مئوية)

معدلات نمو (نسبة مئوية)	2019م	2020م توقعات	2021م تقديرات	2022م تقديرات
دول العالم	2.8	-3.5	5.5	4.2
الاقتصادات المتقدمة	1.6	-4.9	4.3	3.1
الاقتصادات النامية	3.6	-2.4	6.3	5.0
منطقة اليورو	1.3	-7.2	4.2	3.6
الصين	6.0	2.3	8.1	5.6
الهند	4.2	-8.0	11.5	6.8
اليابان	0.3	-5.1	3.1	2.4
الولايات المتحدة الأمريكية	2.2	-3.4	5.1	2.5

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2021م.

تسببت جائحة فايروس كورونا (كوفيد - 19) في ضربةٍ غير مسبوقة للاقتصاد العالمي في العام 2020 حيث أدّت إلى إلغاء (225 مليون) وظيفة دائمة حول العالم وتقليص عدد ساعات العمل عالمياً بواقع (8.8) في المئة وإيقاف معظم الأنشطة الخدمية وحركة السفر والطيران وإغلاق العديد من المصانع في جميع أنحاء العالم وتضاؤل شهية المخاطرة بين المستثمرين، وضعف الإنتاج الصناعي والاستثمار في معظم الاقتصادات المتقدمة والناشئة وتباطؤ نمو التجارة العالمية، بالإضافة إلى إجراءات الإغلاق والحظر العام بغرض الحفاظ على الصحة العامة، ولكن مع بدايات الربع الثالث من العام 2020 تحسّن الوضع قليلاً مع انخفاض أعداد المصابين وبدء إنتاج اللقاحات وتوزيعها.

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر يناير من العام2021 سينكمش الناتج العالمي بنسبة (3.5-) في المئة في العام 2020 وبحسب الصندوق فقد يخسر الاقتصاد العالمي نحو (9 تريليونات دولار) خلال عامين بسبب الجائحة، لكن سيكون بإمكان الاقتصاد العالمي تحقيق انتعاش بنسبة (5.5) في المئة في العام 2021 إذا تم احتواء الفايروس وعادت الحركة الاقتصادية إلى طبيعتها.

وسيعتمد النمو الاقتصادي في العام 2021 بشكلٍ رئيس على جهود الحكومات وسياساتها لترويض الجائحة وتنفيذ إصلاحاتٍ تعزّز الاستثمار، بينما سيؤدي تزايد الإصابات بالفايروس والتأجيلات أو لتباطؤ في توزيع اللقاح إلى كبح تعافي الاقتصاد العالمي وسيظل مسار الفايروس عاملاً أساسياً في تعافي الاقتصاد العالمي ولكن في الغالب سيبقى أداء الأسواق النامية متباطئاً؛ لقلة حصول هذه الأسواق على اللقاحات وضعف قدرتها على إقرار سياسات التحفيز.

كما أن هناك تخوّف مستقبلي من تداعيات حدوث موجات أخرى من الفايروس المتحوّر وتأثر الاقتصاد العالمي مما سينعكس سلباً على الطلب على النفط وحركة التجارة العالمية.

شكل (10): سعر برميل خام برنت (يمين، دولار أمريكي للبرميل) الإنتاج العالمي للنفط الخام (يسار، مليون برميل في اليوم)

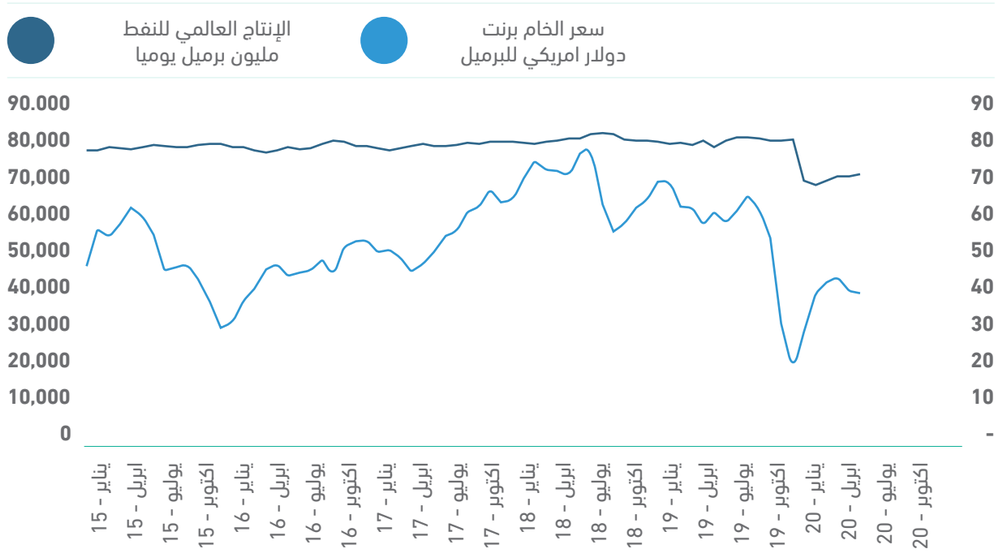

المصدر: منظمة الطاقة الأمريكية

انخفضت أسعار النفط خلال شهر أكتوبر من العام 2020 على أساسٍ سنوي حيث بلغت (40.0 دولار أمريكي) مقارنةً بـ(60.0 دولار أمريكي) بنفس الشهر من العام السابق له، ولكن بعد ذلك تحسنت أسعار النفط مواصلةً ارتفاعها التدريجي مسجلةً أعلى زيادة لها منذ فبراير من العام 2020.

ومع نهاية العام 2020 وبدايات العام 2021 ارتفعت أسعار النفط الخام وتجاوز سعر خام برنت (64 دولار) للبرميل؛ نتيجةً لعدة أسباب منها: تعطل الإمدادات الأمريكية بسبب موجات البرد القارس التي رفعت مستوى الاستهلاك في دول العالم وقيود الإنتاج التي تفرضها مجموعة أوبك+ إضافةً إلى حزمة التحفيز المالي الأمريكية وضغوط سياسات المناخ على المنتجين من الوقود الأحفوري وخاصة في الولايات المتحدة وكندا.

شكل (11): معدل نمو حجم التجارة العالمي (نسبة مئوية)

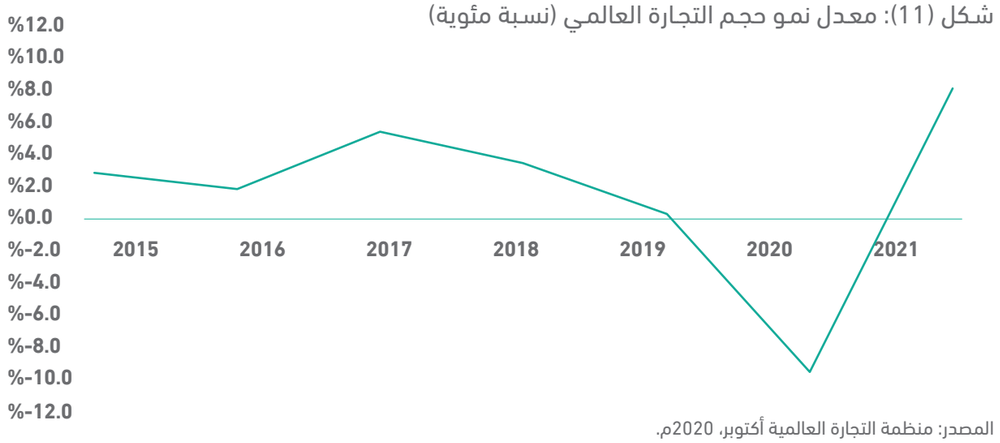

المصدر: منظمة التجارة العالمية أكتوبر، 2020م.

رغم بداية مرحلة التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية مع إعادة فتح حركة الشحن والسفر، إلا أنه لا تزال هناك ضبابية حول التأثير الاقتصادي للجائحة وخاصةً بالنسبة للتجارة فالتراجع الحتميّ في التجارة والإنتاج له عواقب مؤلمة بالنسبة للأفراد والشركات فضلاً عن المعاناة الإنسانية التي تسببت فيها الجائحة، وإذا تعاونت الدول ونشطت عمليات الاستثمار مع زيادة نفقات الاستهلاك سيشهد العالم تعافياً أسرع.

في شهر أكتوبر من العام 2020 حسّنت منظمة التجارة العالمية من توقعاتها لانكماش تجارة السلع العالمية في العام 2020، بحيث ينكمش النمو بنسبة (9.2-) في المئة في السيناريو المتفائل بدلاً من (12.9-) في المئة التي سبق وأن توقعتها المنظمة في شهر أبريل من نفس العام، أما السيناريو المتشائم فأبقى على التوقعات كما هي بانخفاض نمو السلع العالمية بنسبةٍ كبيرة تبلغ (31.9-) في المئة مع احتمالات عودة موجاتٍ جديدة من الفايروس، وأثّرت مخاوف منظمة التجارة من عودة موجاتٍ أخرى من الفايروس واستمرار العوائق التجارية على توقعاتها في العام 2021، فخفّضت نسبة النمو المتوقعة لتجارة السلع إلى (7.2) في المئة فقط.

2. مشاركات الوزارة في المجالس واللجان خلال العام 2020م

شارك منسوبو الوزارة خلال العام 2020 في عددٍ من اللجان المحلية والدولية ومجالس المناطق بالمناطق المختلفة وكذلك في لجان هيئة الخبراء بمجلس الوزراء؛ لدراسة مختلف المواضيع التنموية والأنظمة واللوائح والتنظيمات مدار البحث وفق ما يلي:

أولاً: أبرز اللجان المحلية والدولية التي شاركت فيها الوزارة:

م	اسم اللجنة
1.	اللجنة المعنية بتحسين أداء الأعمال للقطاع الخاص "تيسير"
2.	لجنة تحسين ترتيب المملكة في مؤشر الابتكار العالمي
3.	اللجنة الاستراتيجية للتنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى
4.	لجنة الفريق الفني للابتكار في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
5.	لجنة تحقيق التوافق والمواءمة مع نظام المعلومات والإحصاءات السياحية
6.	لجنة المحتوى الرقمي عبر المنصات الإلكترونية
7.	الطلب الكوري لبرنامج "تقاسم المعرفة" KSP
8.	لجنة مشروع تطوير استراتيجية متكاملة للمدن الذكية
9.	لجنة الاتصالات والبنية الرقمية
10.	فريق عمل خارطة الطريق لإنشاء مركز رائد لتزويد السفن بالوقود
11.	اللجنة التوجيهية لوضع الاستراتيجية الوطنية للنقل البحري
12.	فريق عمل لجنة الاستراتيجية الوطنية البحرية
13.	لجنة دراسة الأثر الاقتصادي لربط المملكة العربية السعودية بالإمارات العربية المتحدة بالسكك الحديدية
14.	لجنة دراسة ربط الرياض بالعواصم الخليجية بالسكك الحديدية
15.	لجنة حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير عادلة
16.	لجنة مراجعة السياسات التجارية
17.	لجنة استراتيجية حلال
18.	لجنة دراسة الحوافز الضريبية للمدن والمناطق الاقتصادية الخاصة
19.	لجنة دراسة اتفاقية كيب تاون
20.	لجنة مراجعة الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث
21.	اللجنة الفرعية للبرامج الاجتماعية والاقتصادية تحت مظلة اللجنة التنسيقية العليا لمشاريع منطقة الرياض

م	اسم اللجنة
22.	لجنة التنوع الأحيائي
23.	لجنة دراسة فرض مقابل مالي على تحويل استخدام الأراضي بشكل كامل
24.	لجنة الخدمات اللوجستية
25.	فريق دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لمشروع الجسر البري
26.	دراسة ما تم حيال تقييم نظام المجالس البلدية
27.	طلب وزارة الشؤون البلدية والقروية تعزيز مبادرة تطوير مخططات
28.	اجتماع اللجنة المركزية المعدالمعدّ في وزارة الشؤون البلدية والقروية بتحديث (دليل مقطع الطريق)
29.	(طلب وزارة الشؤون البلدية والقروية إسناد مهام تسمية الاحياءالأحياء والشوارع والميادين إليها وطلب وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إسناد مهام ترقيم العقارات إليها)
30.	طلب إمارة منطقة جازان المتعلق بدعم مبادرة جزر فرسان
31.	مناقشة ما تم رفعه من قبل هيئة تطوير منطقة حائل بخصوص توصيات مجلس الهيئة عن ارضأرض مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد
32.	اللجنة الدائمة مركز الاقامه المميزهالإقامة المميزة
33.	لجنة الترشيحات و المكافآت
34.	لجنة حصر استراتيجيات الامنالأمن الفكري في رئاسة أمن الدولة ممثل الوزارة في اللجنة المشكلة بالأمر السامي الكريم (55812)
35.	لجنة مراجعة عقود الوزارة
36.	اللجنة التوجيهية لمؤشر الأمم المتحدة (لجنة حكومية مشتركة)
37.	لجان قضايا الفساد العام
38.	اللجنة التحضيرية للتنظيم الإداري
39.	اللجنة التحضيرية المعنية بالتحضير لاجتماعات لجنة الحج العليا
40.	اللجنة القطاعية للأمن السيبراني
41.	لجنة سياسات سوق العمل
42.	لجنة سياسات سوق العمل بشأن دراسة تقويم كفاءة العمالة
43.	لجنة آليات تحقيق نتائج أفضل في كفاءة الإنفاق
44.	لجنة متابعة توصيات مؤتمر القوى العاملة الطبية
45.	لجنة تحسين ميزان المدفوعات والتنوع الاقتصادي

م	اسم اللجنة
46.	اللجنة الإشرافية على الوضع المتعلق بمعالجة معوقات صادرات المملكة وحماية الصناعة السعودية
47.	اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني لتنمية قطاع تقنية المعلومات
48.	اللجنة القيادية التابعة للجنة توطين الآلات والأدوات الكهربائية ذات القيمة العالية
49.	اللجنتان الفنية والإعلامية للتحضير لإعلان الميزان العامة (1442-1441هـ)
50.	اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي
51.	اللجنة السعودية الماليزية المشتركة
52.	اللجنة السعودية النمساوية المشتركة
53.	اللجنة السعودية البلغارية المشتركة
54.	اللجنة السعودية الإسبانية المشتركة
55.	اللجنة السعودية البرتغالية المشتركة
56.	اللجنة السعودية البروناوية المشتركة
57.	اللجنة السعودية اليابانية المشتركة
58.	اللجنة السعودية الكورية المشتركة
59.	اللجنة المركزية الدائمة المعنية بمهمة مشاركة المملكة في الترشيح لبعض الجوائز العالمية
60.	اللجنة السعودية الفيتنامية المشتركة
61.	لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية (اللجنة الرئيسية)
62.	اللجنة الدائمة لأراضي الدولة
63.	لجنة إعداد دراسة إنشاء صندوق التنمية الرياضية
64.	لجنة دراسة برنامج (نسيج) بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني
65.	اللجنة التنسيقية للهيئة العامة للإحصاء
66.	اللجنة الدائمة للأسر المنتجة
67.	الدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية
68.	لجنة تنفيذ مبادرات الركيزة الثالثة لبرنامج "تعزيز وتمكين التخطيط المالي والادخار"
69.	اللجنة التوجيهية لتنفيذ نظام الضمان الاجتماعي

م	اسم اللجنة
70.	اللجنة التوجيهية لمشروع تطوير نموذج حوكمة وتحديد الجهات الداعمة لمسار القوى العاملة
71.	لجنة التعليم والشباب والرياضة المنبثقة عن مجلس التنسيق السعودي العراقي.
72.	لجنة دراسة الأنظمة والتعليمات بحق المخالفين لنظامي الإقامة والعمل والمتسللين
73.	اللجنة التحضيرية للاقتصاد الرقمي
74.	اللجنة التحضيرية لرئاسة المملكة لمجموعة العشرين عام 2020م
75.	اللجنة التنفيذية للجنة الدفاع المدني المكلفة
76.	اللجنة التحضيرية للجنة العليا للطاقة الذرية
77.	اللجنة التحضيرية للجنة العليا لشؤون المواد الهيدروكربونية
78.	لجنة طرح حصة من شركة أرامكو للاكتتاب العام
79.	لجنة السياسات السكانية (لجنة التعداد السكاني سابقاً)
80.	لجنة استجابة الصناديق التنموية للأوضاع الاقتصادية الاستثنائية
81.	اللجنة التنفيذية للصحة في كل السياسات
82.	اللجنة التنفيذية لخطة تحفيز القطاع الخاص
83.	لجنة استثمارات الشركات الكبرى
84.	اللجنة التنفيذية للجنة استثمارات الشركات الكبرى
85.	لجنة معالجة تحديات المشروعات المتعثرة والمتأخرة والمتوقفة
86.	لجنة دراسة الموضوعات المتعلقة بالعملات الإلكترونية
87.	لجنة للإشراف على أعمال المسوحات الميدانية للكيانات التجارية والصناعية
88.	اللجنة الإشرافية لبرنامج استدامة الطلب على البترول
89.	لجنة برنامج تحول القطاع الصحي
90.	لجنة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

ثانياً: مجالس المناطق وهيئات التطوير ولجان هيئة الخبراء التي تشارك بها الوزارة:

م	أسماء مجالس المناطق وهيئات التطوير
.1	مجلس منطقة الرياض
.2	مجلس منطقة مكة المكرمة
.3	مجلس منطقة المدينة المنورة
.4	مجلس منطقة حائل
.5	مجلس منطقة القصيم
.6	مجلس منطقة الباحة
.7	مجلس منطقة الحدود الشمالية
.8	مجلس المنطقة الشرقية
.9	مجلس منطقة نجران
.10	مجلس منطقة الجوف
.11	مجلس منطقة جازان
.12	هيئة تطوير المدينة المنورة
.13	هيئة تطوير منطقة عسير
.14	هيئة تطوير المنطقة الشرقية
.15	هيئة تطوير مكة المكرمة

ثالثاً: أبرز لجان هيئة الخبراء بمجلس الوزراء التي شاركت فيها الوزارة:

م	أسماء المواضيع التنموية والأنظمة واللوائح والتنظيمات التي شاركت الوزارة في دراستها
.1	مناقشة مرئيات صندوق التنمية العقارية على توصيات مجلس الشورى بخصوص التقرير السنوي للصندوق
.2	الدراسة المعدّة من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عن الحلول التنظيمية والتطبيقية المقترحة لدعم المخترعين والشركات الناشئة
.3	دراسة مشروع القواعد الموحدة لمراكز الأحياء ومشروع نظام مراكز الأحياء
.4	التقرير السنوي لهيئة الأرصاد وحماية البيئة للعام المالي (1439/1440هـ) (2018م)
.5	مشروع الترتيبات التنظيمية لجائزة الملك عبدالعزيز للجودة
.6	اتفاق وزارتي المالية والشؤون البلدية والقروية على المعايير العملية لإعادة ترتيب البلديات أو إنشاء بلديات جديدة
.7	التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي (1439/1440هـ) (2018م)
.8	مرئيات الهيئة السعودية للملكية الفكرية حول لائحة حماية المعلومات التجارية السرية
.9	مراجعة توصيات الاجتماع الأول لمجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
.10	الموافقة على مسودة سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة
.11	دراسة تطوير البنية التحتية وتوفير البيئة المناسبة والجاذبة بالخفجي
.12	دراسة وتقييم دراسة تحويل الهيئة الملكية بالجبيل إلى شركة
.13	تقييم المذكرة النهائية الصادرة من هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج لمحطات السيارات الكهربائية
.14	تقييم وإبداء الموافقة لمشروع الحناكية لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية
.15	دراسة وزارة الطاقة لاستبدال منتجات الورق بالمنتجات النفطية
.16	تقييم دراسة إنشاء شركة من المؤسسة العامة للتحلية
.17	التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (سابقاً)
.18	"تقرير نتائج زيارة معالي وزير الشؤون البلدية والقروية المكلّف (سابقاً) الدكتور/ ماجد بن عبدالله القصيبي لمنطقة نجران بتاريخ 1441/4/7هـ، والمشتمل على توصيات تتضمن عدداً من الطلبات الواردة في التقرير"
.19	المقترح الفني المالي المعدّ من هيئة المساحة الجيولوجية السعودية لإجراء الدراسة الجيولوجية والجيوهندسية التفصيلية لمعرفة أسباب التشققات والانخسافات الأرضية
.20	التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية
.21	مشروع نظام الإقامة المميزة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
.22	اللجنة الاستشارية لتطوير قواعد وآليات تسعير المستحضرات الصيدلانية
.23	لجنة تسعير المستحضرات الصيدلانية

الخاتمة

شـهدت المملكـة والعالـم خـلال العـام 2020 تحديـاتٍ كبيـرة لمواجهـة جائحـة فايـروس كورونـا والآثـار الناتجـة عنهـا لاسـيما فـي الجوانـب الاقتصاديـة والتنمويـة وقـد قـادت المملكـة مـن خـلال رئاسـتها لمجموعـة العشـرين (G20) الجهـود لتبنـي مجموعـة الإجـراءات الحاسـمة لمعالجـة آثـار الجائحـة علـى الاقتصـاد العالمـي، وتواصـل المملكـة -بإذن الله- خـلال العـام 2021 جهودهـا فـي الحفـاظ علـى اسـتقرار الاقتصـاد العالمـي والتعافـي مـن آثـار الجائحـة وتحقيـق معـدلاتِ نمـوٍ شـاملة.

ويأتـي هـذا التقريـر تلبيـةً للمـادة (29) مـن نظـام مجلـس الـوزراء والأمـر السـامي التعميمـي رقـم (7/ب/26345) وتاريـخ 1442/12/19هـ القاضـي بالموافقـة علـى قواعـد إعـداد التقاريـر السـنوية للأجهـزة الحكوميـة، ويهـدف التقريـر إلـى تسـليط الضـوء علـى أهـم الأعمـال والإنجـازات التـي قامـت بهـا الـوزارة خـلال العـام 2020 لتعزيـز وتيـرة الأداء الإيجابـي للاقتصـاد السـعودي وشـملت إنجـاز التكليفـات والأوامـر السـامية وقـرارات مجلـس الـوزراء ومجلـس الشـؤون الاقتصاديـة والتنميـة ومواصلـة إسـهامات الـوزارة فـي تحقيـق رؤيـة المملكـة 2030 ودعـم برامـج تحقيـق الرؤيـة فـي عـددٍ مـن المحـاور مـن أبرزهـا: السياسـات الاقتصاديـة وتحسـين ميـزان المدفوعـات والإصلاحـات الهيكليـة لسـوق العمـل وجوانـب التنميـة القطاعيـة والمناطقيـة والتنميـة البشـرية والمجتمعيـة وكذلـك أوجـه التعـاون الدولـي والشـراكات الاسـتراتيجية وأعمـال الـوزارة فـي مجموعـة العشـرين واسـتعراض الجهـود المبذولـة فـي ملـف أهـداف التنميـة المسـتدامة، وذلـك بالشـراكة والتعـاون مـع الجهـات الحكوميـة وبرامـج تحقيـق الرؤيـة بالإضافـة إلـى اسـتعراض تطويـر رأس المـال البشـري بالـوزارة.

وسـتواصل الـوزارة جهودهـا خـلال العـام 2021 لتطويـر أنشـطتها وأعمالهـا ومـا كُلّفـت بـه مـن مبـادرات مرتبطـة بأهـداف برامـج تحقيـق الرؤيـة وكذلـك تطويـر الأداء التنظيمـي للـوزارة وتعزيـز مشـاركتها الفاعلـة علـى المسـتوى المحلـي والإقليمـي والدولـي، مـن خـلال تنفيـذ اسـتراتيجيتها بمـا تشـتمل عليـه مـن أهـداف اسـتراتيجية ومبـادرات فاعلـة ومؤشـرات أداء.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

www.mep.gov.sa